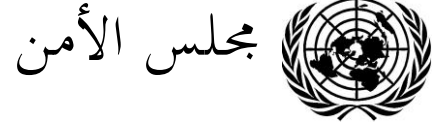


Distr.: General
13 October 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا ووفقا للفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمن ٢١١١ (٢٠١٣)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير المتعلق بإريتريا تحديداً الذي أعده فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

وفي هذا الصدد، ترحو اللجنة ممتنة عرض هذه الرسالة، وضميمتها، على أعضاء مجلس الأمن، وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أوه جون

الرئيس

لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن

القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)

بشأن الصومال وإريتريا



الرجاء إعادة استعمال الورق



رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن
المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال
وإريتريا من أعضاء فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

وفقاً للفقرة ٢٨ من قرار مجلس الأمن ٢١١١ (٢٠١٣)، نتشرف بأن نخيل إليكم
طيه التقرير الذي أعده عن إريتريا فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

(توقيع) جارات شوبرا

منسق

فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

(توقيع) نيكولاس أريجيروس

خبير الشؤون المالية

(توقيع) زينة عوض

خبيرة شؤون النقل

(توقيع) ديدري كلانسي

خبيرة الشؤون الإنسانية

(توقيع) جواكيم غونديل

خبير الأسلحة

(توقيع) دينيش مهتاني

خبير الشؤون المالية

(توقيع) يورغ روفتهوفت

خبير الشؤون البحرية

(توقيع) باباتوندي تايوو

خبير شؤون الجماعات المسلحة

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن
٢١١١ (٢٠١٣)

المحتويات

الصفحة

٦	موجز
١٠	أولا - مقدمة
١٠	ألف - الولاية
١١	باء - المنهجية
١٢	جيم - التعاون مع حكومة إريتريا
١٤	ثانيا - انتهاكات الحظر العام والكامل المفروض على توريد الأسلحة
١٥	ألف - حالة شرق السودان
٢٣	باء - حالة جنوب السودان
٢٩	ثالثا - دعم الجماعات المسلحة في المنطقة
٣١	ألف - الصومال
٣٨	باء - إثيوبيا
٤٤	رابعا - التمويل لأغراض دعم انتهاكات القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)
٤٥	ألف - هيكل التمويل ومراقبته
٤٦	باء - الشبكات السرية للأعمال التجارية التي تديرها الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة
٥٠	جيم - ضريبة الشتات
٥٥	خامسا - عائدات قطاع التعدين
٥٧	ألف - أنشطة التعدين في إريتريا
٥٩	باء - المدفوعات المسددة لحكومة إريتريا
٦١	سادسا - الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)

- ٦٢ سابعا - عرقلة تحقيقات فريق الرصد أو أعماله
- ٦٣ ثامنا - التوصيات
- المرفق*
- ١ - رسالة من فريق الرصد التابع للأمم المتحدة والمعني بالصومال وإريتريا، ٧ آذار/مارس ٢٠١٤
٦٤ (S/AC.29/2014/SEMG/OC.14)
- ٢ - رسالة من حكومة إريتريا، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ (S/AC.29/2014/NOTE.27/Add.1) ٦٧
- ٣ - رسالة من فريق الرصد التابع للأمم المتحدة والمعني بالصومال وإريتريا، ١ آب/أغسطس ٢٠١٤
٧٨ (S/AC.29/2014/SEMG/OC.64)
- ٤ - رسالة من حكومة إريتريا، ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/AC.29/2014/NOTE.79/Add.1) ٨٣
- ٥ - شرق السودان ٩٢
- ١-٥ خريطة لكسلا ولافا وتيسي ٩٣
- ٢-٥ مخزن الأسلحة في كسلا ٩٤
- ٣-٥ مركبات عسكرية حول مخزن أسلحة كسلا ٩٥
- ٤-٥ قتابل صاروخية (آر بي جي) داخل مخزن كسلا ٩٨
- ٥-٥ وثائق من مخزن كسلا ٩٩
- ٦ - الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين ١٠١
- ١-٦ أعضاء اللجنة المركزية للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين الذين كانوا حاضرين في المؤتمر
المعقود في أسمرة في شهر آب/أغسطس ٢٠١٣ ١٠٢
- ٢-٦ نسخة من تأشيرة إريتريّة صدرت ليوسف محمد حسين ١٠٣
- ٧ - حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية وحركة جينبوت سيات ١٠٤
- ١-٧ موقع معسكر تدريب هارينا ١٠٥
- ٢-٧ مواقع استراتيجية داخل إريتريا حددها مقاتلون من حركة جينبوت سيات لنقل
الأسلحة في المستقبل ١٠٦

* تُعمم المرفقات باللغة التي قُدمت بها فقط.

- ٣-٧ أسلحة ضُبِطت مع مقاتل من حركة جينبوت سِبات إبان سفره في إثيوبيا مع
مقاتلين آخرين ١٠٧
- ٤-٧ صمامات لقنابل يدوية ضبطها فريق الرصد في عام ٢٠١١ مع مقاتلين من الجبهة
الوطنية لتحرير أوغادين وتحمل نفس الرقم المسلسل "٧٩"، مقارنةً بصمامات
ضُبِطت مع مقاتلٍ من حركة جينبوت سِبات ١٠٩
- ٥-٧ وثائق عُثِر عليها مع مقاتل من حركة جينبوت سِبات فرّ إلى إثيوبيا ١١١
- ٨ - شبكات الأعمال التجارية السرية التابعة للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة ١١٤
- ١-٨ وثائق تأسيس شركة "إتش تي تراست ليمتد" ١١٥
- ٢-٨ تحويلات مصرفية من "إتش تي تراست ليمتد" إلى "ديليزا ليمتد" ١١٧
- ٩ - ضريبة الشتات ١١٨
- ١-٩ عينة من وثائق تتعلق بضريبة الاثنين في المائة والتبرع لأغراض الدفاع ١١٩

موجز

عملاً بالفقرة ٣١ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣)، تعاون فريق الرصد مع حكومة إريتريا طوال فترة ولايته. ودُعي برعاية رئيس اللجنة إلى اجتماعين خارج إريتريا عُقد أحدهما في باريس في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والثاني في القاهرة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، ونُظمت مداولة عُقدت عبر الفيديو بين نيروبي ونيويورك في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤. ورغم أن فريق الرصد أطلع حكومة إريتريا سلفاً على الإحاطة التي كان يزمع تقديمها إلى اللجنة في منتصف المدة وعلى الاستنتاجات الأولية التي أوردتها في تقريره النهائي عن إريتريا، لم يتلق الفريق ردوداً كاملة على الطلبات التي أحالها إلى حكومة إريتريا التماساً للمعلومات. وإضافة إلى ذلك، لم يُسمح لفريق الرصد بزيارة أسمره أو بإجراء تحقيقاته داخل إريتريا.

ولم يعثر فريق الرصد على أي أدلة تثبت تلقي حركة الشباب دعماً إريترياً في فترة ولايته الحالية. ومع ذلك لا يستبعد فريق الرصد احتمال تقديم إريتريا بعض المساعدات إلى عناصر داخل حركة الشباب في الخفاء، ولكنه يذهب في تقييمه عموماً إلى أن إريتريا طرفٌ فاعل قليل الأهمية في الصومال وأن ازدياد الرقابة من جانب المجتمع الدولي جعل المجازفة بتقديم أي دعم مباشر إلى حركة الشباب أمراً أكثر خطورة.

وخُصّ فريق الرصد إلى أن إريتريا لا تزال تنتهك القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) باستيرادها للأسلحة والذخائر من شرق السودان بصورة منتظمة وبعلمٍ وتوجيه من مسؤولين إريتريين تابعين لمكتب الرئيس. وتشمل هذه الأسلحة بنادق من نوع كالاشينيكوف وبنادق سودانية الصنع وقنابل صاروخية (آر بي جي) ومدافع هاون ومدافع من طراز SPG-9. واكتشف فريق الرصد أن المدعو نصر الدين على بخيت، الذي كان مديراً لفرع شركة البحر الأحمر ببلدة تسيبي حتى شهر تموز/يوليه ٢٠١٤، ضالِعٌ في تهريب الأسلحة من شرق السودان. وكان السيد بخيت آنذاك يعمل تحت إمرة العقيد تيسفالديت هابتيسيلاسي الذي يُعتقد أنه المسؤول عن الأمن وعن تمويل الجماعات المسلحة في مكتب الرئيس. وقد رُقّي السيد بخيت منذ ذلك الحين وأصبح وزيراً للتجارة والصناعة.

وحقّق فريق الرصد في مزاعم تفيد بأن إريتريا سّرت حصول ثلاث جماعات مسلحة في جنوب السودان على أسلحة بل وقدمتها إليها في بعض الأحيان، وهذه الجماعات هي: الجماعة الموالية لرييك مشار (الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة)، والقوات المتمردة الموالية لجورج أتور دِنغ، وجماعة ديفيد ياو ياو. وقد تلقى فريق

الرصد من مسؤولين كبار في حكومة جنوب السودان معلومات تفيد بأن إريتريا قامت بتسليم معدات عسكرية إلى القوات الموالية لمشار أربع مرات في عام ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، أبلغت سلطات جنوب السودان فريق الرصد بأنها ضبطت أسلحة قدمتها إريتريا إلى جماعة ياو ياو والمتمردين الموالين لجورج أتور دِنغ. ولم يقدم جنوب السودان إلى فريق الرصد أي أدلة يمكن فحصها بغية تأكيد مزاعمه. وبناء على ذلك لم يستطع الفريق التحقق من المزاعم القائلة بأن إريتريا انتهكت القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بتقديمها الدعم العسكري واللوجستي إلى جماعات متمردة مسلحة في جنوب السودان، أو تأكيد تلك المزاعم.

ولا يزال الدعم الإريتري للجماعات المسلحة الإقليمية مرتبطاً في المقام الأول بالسياق الأعم للتنافس الإثيوبي - الإريتري في منطقة القرن الأفريقي، والنزاع الحدودي غير المحسوم بين البلدين، ودور هذا التنافس في تشكيل السياسة الخارجية الإريتيرية. وقد حصل فريق الرصد على شهادات وأدلة تفيد بأن إريتريا تواصل تقديم الدعم إلى جماعات المعارضة المسلحة في بلدان الجوار، ولا سيما الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين المتمركزة في الصومال وحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية وحركة جينبوت سيبات. والدعم الذي تقدمه إريتريا إلى هذه الجماعات المسلحة الإقليمية ليس متسقاً من حيث حجمه ونمطه، وهو يتفاوت من جماعة لأخرى.

ففي حالة الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، تنتهك إريتريا القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بتقديمها الدعم إلى جماعة معارضة مسلحة إثيوبية تنتشر في إقليم الصومال وتنشط فيه. وقد استأنفت أسمره اتصالاتها بقيادة هذه الجماعة في عام ٢٠١٣، وتزامن ذلك مع اتخاذ الجبهة قراراً استراتيجياً بنقل قواعدها إلى مقديشو. وفي شهر آب/أغسطس ٢٠١٣، استضافت أسمره مؤتمراً لجمع الأموال لصالح الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين ووضع استراتيجية عسكرية لها. وحضر المؤتمر مسؤولون إريتريون كبار وأعضاء اللجنة المركزية بالجبهة الوطنية.

ومن المفهوم لفريق الرصد أن إريتريا استمرت في تقديم الدعم اللوجستي والمالي إلى الجبهة الوطنية بعد أن نقلت الجبهة قاعدة عملياتها إلى مقديشو وعندما كانت تشتري الأسلحة في الصومال. وعلاوة على ذلك تلقى الفريق شهادات تفيد بأن الجبهة الوطنية وحركة الشباب تحاً جانباً العداء التقليدي الذي يسود العلاقة بينهما وتوصلتا فيما يبدو إلى اتفاق بشأن اللوجستيات ييسر عمليات الجبهة الوطنية داخل الصومال ويتيح لها التحرك بسهولة في الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب في الصومال.

وتلقى فريق الرصد معلوماتٍ موثوقة تفيد بأن إريتريا تواصل تقديم الدعم إلى حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية التي أصبحت على ما يبدو أهم حركة معارضة إثيوبية توجد داخل إريتريا. وحصل فريقُ الرصد أيضا على معلوماتٍ تفيد بأن الأسلحة الموجودة في إدارة اللوجستيات التابعة لقوات الدفاع الإريترية يجري بانتظام نقلها إلى حركة تيغراي، لكن الفريق لم يتمكن من التحقق من صحة هذه المعلومات.

ويبدو أن إريتريا تواصل تقديم مستوى معين من الدعم اللوجستي والعسكري إلى حركة جينبوت سبات بتوجيه من العقيد فيتسوم يشاك. غير أن فريق الرصد لا يستطيع تحديد نطاق هذا الدعم ومدى انتظامه مقارنة بما قدمته أسمره لهذه الحركة في الماضي.

ولا تزال حكومة إريتريا تحجم عن الإفصاح عن ميزانيتها واعتماداتها، كما أن ميزانيتها الوطنية غير متاحة للعموم. وهذا الافتقار إلى الشفافية المالية يخلق أوجه غموض هيكلية ويعيق الرصد الفعال لامتثال البلد لأحكام القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

ويعتقد فريق الرصد أن مسؤولين إريترين كبار لا يزالون يجمعون ملايين الدولارات سنويا من خلال إيرادات غير رسمية يحصلون عليها من ترتيبات الأعمال الخاصة التي تساهم فيها شركاتٌ تديرها في الداخل والخارج الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة. ولحكومة إريتريا هيكلٌ مالي عالمي غير مسجل باسم الجبهة الشعبية، وهو يشمل ملاذاتٍ ضريبية إضافة إلى اتحادات احتكارية وشركات منشأة تحت غطاء من السرية باسم مسؤولين، أو باسم خواصٍ في أغلب الحالات.

ولا تزال حكومة إريتريا تفرض على المواطنين الإريترين المقيمين في الخارج والرعايا الأجانب المنحدرين من أصل إريترى مجموعة متنوعة من المتطلبات الضريبية المنطبقة خارج الإقليم الوطني الإريترى. وقد تلقى فريق الرصد عدة شهادات موثوقة تفيد بأن المسؤولين الإريترين أصبحوا يلجأون إلى التدابير القسرية لإكراه المواطنين الإريترين على الدفع، ومن هذه التدابير رفض إصدار جوازات السفر وتأشيرات المغادرة ومنع الأفراد من شحن البضائع إلى إريتريا ما لم تُقدّم إلى السلطات إيصالات بالدفع أو المخالصة.

وتحرى فريق الرصد عما إذا كانت العملة الصعبة المتأتية من إيرادات التعدين تُوجّه من خلال الهياكل المالية التابعة لحكومة إريتريا لأغراض دعم أنشطة من شأنها أن تشكل انتهاكا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وقد استعرض فريق الرصد الملفات من السجلات المالية ذات الصلة بأنشطة التعدين ولم يعثر فيها على أي تحويلات تثير الشبهات، ولكن الغموض الذي يحيط بالإدارة المالية في إريتريا والافتقار إلى ميزانيات ذات اعتمادات مرصودة يمنع الفريق من أن يستبعد نهائيا إمكانية تحويل الأموال المتأتية من أنشطة التعدين لتمويل انتهاكات للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

ولا يزال فريق الرصد يلاحظ عدم إحراز أي تقدم بشأن المادة ٣ من مواد الاتفاق الشامل الموقع في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والمبرم بين جيبوتي وإريتريا برعاية حكومة قطر، وهي المادة المتعلقة بسجناء الحرب. فقد أبلغ المسؤولون الجيبوتيون فريق الرصد بأن ١٧ مواطناً جيبوتياً لا يزالون محتجزين في إريتريا. وعلم فريق الرصد من مصادر مطلّعة لها اتصالات في صفوف القيادات القطرية والجيبوتية أن عملية الوساطة تعثرت. وما زال يتعين على حكومة إريتريا أن تقر بأنها تحتجز مقاتلين جيبوتيين وأن تقدم معلومات عن حالتهم الراهنة.

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - قرر مجلس الأمن في الفقرة ٢٧ من قراره ٢١١١ (٢٠١٣) المتخذ في ٢٤ تموز/ يولييه ٢٠١٣ أن يمدد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بصيغتها المبينة في الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٠ (٢٠١٢). وقد كُلف فريق الرصد بمهام إضافية بموجب القرارات ٢٠٩٣ (٢٠١٣) و ٢١٤٢ (٢٠١٤).

٢ - وعملا بالفقرة ٢٧ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣) والفقرة ١٣ (ل) من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، زوّد فريق الرصد لمجلس الأمن، عن طريق لجنته المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")، بإحاطة لمنتصف المدة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤. وكذلك قدّم فريق الرصد إلى اللجنة تقارير مرحلية شهرية طوال فترة ولايته.

٣ - وفي أثناء التحقيقات التي أجراها فريق الرصد، سافر أعضاؤه إلى البلدان التالية: إثيوبيا، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوغندا، إيطاليا، البحرين، بلجيكا، تركيا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، السويد، سيشيل، الصومال، فرنسا، قبرص، قطر، قيرغيزستان، مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الصومال، تمكن أعضاء فريق الرصد من القيام بزيارات منتظمة إلى مقديشو وهرجيسه وغاروي، ولكن الوصول إلى الجانب الأكبر من جنوب البلاد ظل متعذرا. ومن جهة أخرى لم تسمح حكومة إريتريا لفريق الرصد بزيارة أسمرة أو بإجراء تحقيقاته داخل إريتريا.

٤ - واتخذ فريق الرصد نيروبي مقراً له، وكان مؤلفاً من الخبراء التالية أسماءهم: جارات شوبرا (المنسق)، ونيكولاس أرجيروس (خبير الشؤون المالية)، وزينة عوض (خبيرة شؤون النقل)، وديدري كلاسي (خبيرة الشؤون الإنسانية)، وجواكيم غوندل (خبير الأسلحة)، ودينيس مَهتاني (خبير الشؤون المالية)، ويورغ روفتهوفت (خبير الشؤون البحرية)، وباباتوندي تايوو (خبير شؤون الجماعات المسلحة). ونُقل الخبير باباتوندي تايوو إلى خارج كينيا نقلاً مؤقتاً اعتباراً من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

باء - المنهجية

٥ - تنطبق معايير الإثبات وعمليات التحقق المبينة في التقارير السابقة لفريق الرصد على الأعمال المنفذة خلال فترة الولاية قيد الاستعراض. وقد أكد فريق الرصد منهجيته من جديد على نحو ما ورد في تقاريره السابقة (وآخرها التقريران S/2013/413 المؤرخ ١٢ تموز/ يوليه ٢٠١٣ و S/2013/440 المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣). وترد فيما يلي المنهجية المتبعة في هذا التقرير:

- (أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة قدر الإمكان؛
- (ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة بالأحداث، قدر الإمكان؛
- (ج) تحديد أوجه الاتساق في أنساق المعلومات ومقارنة المعلومات الموجودة بالمعلومات الجديدة والاتجاهات الناشئة؛
- (د) المداومة على أخذ خبرات وآراء الخبير المختص في فريق الرصد في الحسبان، وكذلك مراعاة التقييم الجماعي للفريق فيما يتعلق بمصداقية المعلومات وموثوقية المصادر؛
- (هـ) جمع الأدلة المادية و/أو الفوتوغرافية و/أو السمعية و/أو المرئية و/أو المستندية دعماً للمعلومات التي تم جمعها.

٦ - وبذل فريق الرصد جهداً متأنيئاً ومنهجياً للوصول إلى الضالعين في الانتهاكات المحتملة من خلال أفراد لديهم معرفة مباشرة بتفاصيل تلك الانتهاكات أو يعرفون من لديهم معرفة مباشرة بها. وأجرى الفريق في سياق تحقيقاته أكثر من ١٠٠ مقابلة مع مصادر شديدة التنوع تشمل الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمغتربين الإريتريين والمسؤولين السابقين في حكومة إريتريا إضافة إلى مسؤولين حكوميين حاليين وكان الاتصال هؤلاء بطريق غير مباشر. وتلقى الفريق تحديداً إحاطات سرية من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، واجتمع بأشخاص من مختلف الأطياف منهم الدبلوماسيون وأفراد الاستخبارات العسكرية والقوات الجوية وغيرهم من العسكريين، ومقاتلو الجماعات المسلحة، ورجال الأعمال الضالعون في منظمات تقوم بتحويل الأموال وفي قطاع الاستيراد والتصدير وقطاع الخدمات وتجار الأسلحة، وخاصة في الأماكن التي تهيمن عليها المصالح التجارية لإريتريا. وتلقى فريق الرصد من هذه المصادر المتعددة إفادات لشهود وأدلة فوتوغرافية ووثائق سرية وأخرى متاحة للعموم. وفحص الفريق المئات من الوثائق للوقوف على مدى أهميتها بالنسبة إلى التقرير. وفي نهاية المطاف التمس الفريق المعلومات من حكومة إريتريا عن طريق الاجتماعات المباشرة والمراسلات الرسمية (على النحو المبين في الفرع جيم أدناه).

٧ - وطبقا للتوجيهات السابقة الصادرة عن اللجنة، سعى فريق الرصد إلى إدراج أكبر قدر ممكن من الشهادات والأدلة في تقريره النهائي. بيد أن قرارات الجمعية العامة بشأن مراقبة الوثائق والحد منها، ولا سيما القرارات ٢١٤/٥٢ و ٢٠٨/٥٣ و ٢٦٥/٥٩، استلزمت إلحاق مرفقات بالوثيقة مما حال دون ترجمة قدر كبير من المحتوى. وبالإضافة إلى ذلك، تمنع القواعد إدراج الخرائط والصور الفوتوغرافية والأشكال البيانية في متن التقرير.

جيم - التعاون مع حكومة إريتريا

٨ - شدد مجلس الأمن، في الفقرة ٣١ من قراره ٢١١١ (٢٠١٣)، على أهمية التعاون بين حكومة إريتريا وفريق الرصد. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اجتمع فريق الرصد والأمانة العامة للأمم المتحدة بمسؤولين في البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة لتعريفهم بفرقة العمل الجديدة المعنية بإريتريا والتابعة للفريق. وإضافة إلى ذلك، اقترح فريق الرصد على إريتريا طرائق للتعاون البناء من خلال هيكل منظم للاجتماعات يمكن أن تدعمه الدول الأعضاء. ثم نظم رئيس اللجنة في ٨ كانون الأول/ديسمبر اجتماعاً خارج إريتريا عُقد في باريس لمناقشة سبل التعاون في المستقبل، وضم الاجتماع فريق الرصد والسيد يمان جبرياب، كبير المستشارين السياسيين لرئيس إريتريا، والسفير أرايا ديستا الذي كان آنذاك الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أحال الرئيس مذكرة في هذا الشأن إلى اللجنة (S/AC.29/2013/NOTE.117/Add.1). وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أحال الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وردت من رئيس إريتريا، السيد إسias أفويرقي، تدعو مجلس الأمن إلى "تصحيح قرار فرض 'الجزاءات المغلوطة'"، وعُيِّنت الرسالة على اللجنة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/AC.29/2013/NOTE.120).

٩ - وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، عُقد في القاهرة وبرعاية رئيس اللجنة اجتماعٌ ثانٍ جمع بين فريق الرصد وحكومة إريتريا ممثلةً في شخص السيد جبرياب، وحضره ممثلو كلٍّ من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة وفرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن التابع لشعبة شؤون مجلس الأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي الاجتماع الذي سبق تقديم فريق الرصد إحاطته عن منتصف المدة إلى اللجنة، ناقش الفريق جملة أمور من بينها التحقيقات وطلبات المعلومات المتفق عليها أو التي يقدمها السيد جبرياب علاوة على إمكانية إجراء زيارة لأسمرة. وعقب الاجتماع، عمّم الرئيس مذكرة على اللجنة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/AC.29/2014/NOTE.19/Add.1). وإضافة إلى ذلك، قام فريق الرصد، في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ وقبل تقديم إحاطة منتصف المدة، بتوجيه رسالة إلى البعثة الدائمة لإريتريا لدى

الأمم المتحدة مع إرسال نسخة إلى اللجنة، وقد تضمنت الرسالة المذكورة فحوى تبادل الآراء الذي دار بين فريق الرصد والسيد جبرياب في القاهرة، بما في ذلك إمكانية زيارة أسمره، وحددت على وجه الخصوص طلبات المعلومات التي التزم السيد جبرياب بتلبيتها (انظر المرفق ١).

١٠ - وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤، التقى فريق الرصد ورئيس فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن بمسؤولين من البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وطُرحت خلال المناقشة إمكانية عقد اجتماع آخر بين فريق الرصد وحكومة إريتريا حتى يتسنى للفريق عرض تقريره النهائي وتتمكن السلطات الإريترية من الإدلاء بآرائها رداً عليه. وحيث إن فريق الرصد لم يكن قد تلقى آنذاك رداً على طلبات الحصول على المعلومات التي أُنْفِقَ عليها في القاهرة، فقد أُشير إلى أن ضيق الوقت المتاح قبل إحالة الفريق تقاريره النهائية إلى اللجنة يستلزم من السلطات الإريترية الرد بوتيرة أسرع مما حدث بعد اجتماع القاهرة إذا كانت تود أن يدرج فريق الرصد آراءها في تقريره النهائي عن إريتريا. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، قدم فريق الرصد إلى اللجنة إحاطته عن منتصف المدة، وكان محتواها المتعلق بإريتريا متسقاً مع المناقشات المعقودة في القاهرة ومع الرسالة المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ التي وجهها فريق الرصد إلى السلطات الإريترية. وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أحالت البعثة الدائمة لإريتريا رسالة موجهة إلى رئيس اللجنة تعرض فيها على محتوى إحاطة منتصف المدة التي قدمها فريق الرصد وتدعو مجلس الأمن إلى رفع الجزاءات المفروضة على إريتريا (S/AC.29/2014/COMM.39). أما مسألة زيارة فريق الرصد لأسمره، فلم تُناقش مرة أخرى ولم يتلق الفريق أي ردود على طلبات المعلومات التي ووفق عليها في القاهرة.

١١ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، نُظِمَ برعاية رئيس اللجنة اجتماع عُقد عبر التداول بالفيديو بين نيويورك ونيروبي وضمّ فريق الرصد وحكومة إريتريا ممثلة في شخص السفير غيرما أسمىروم تسفاي، ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة، وموظفيه. وحضر الاجتماع كلٌّ من رئيس اللجنة وأمينها بالنيابة ورئيس فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن. وقبل أن يستكمل فريق الرصد تقريره النهائي عن إريتريا، عرض الفريق الاستنتاجات الأولية التي توصل إليها على مسارات التحقيق التي اتبعها والتمس آراء الحكومة في هذا الشأن. وفي سياق ذلك طلب الفريق الحصول على معلومات ذات صلة وطرح الأسئلة لهذا الغرض.

١٢ - وفي بداية الاجتماع المعقود عبر التداول بالفيديو، قدم السفير تسفاي مجموعة من الوثائق رداً على رسالة فريق الرصد المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ التي سبق إرسالها في أعقاب اجتماع القاهرة متضمنة طلبات المعلومات التي التزم السيد جبرياب بتلبيتها.

وعُُمِّمت هذه الوثائق على اللجنة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ (انظر المرفق ٢). بيد أن الفريق فطن عند استعراضه للوثائق المذكورة إلى أنها لا تتناول بشكل كامل المسائل التي طُرحت في القاهرة وأوردها الفريق في رسالته المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٤. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، وجه فريق الرصد رسالةً إلى السفير تسفائي، يوضح فيها الاستنتاجات التي عُرضت أثناء الاجتماع المعقود عبر التداول بالفيديو وطلبات المعلومات التي لم تُلبَ بعد وطلبات المعلومات الإضافية (انظر المرفق ٣). وتلقت اللجنة آنذاك من البعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة رسالةً مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ أفادت فيها بأن إحدى الوثائق المقدمة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ ما هي إلا "افتراءات لفقتها إريتريا".

١٣ - وبعثت حكومة إريتريا بعد ذلك رسالةً مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤ رداً على رسالة فريق الرصد المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، وعُُمِّمت الرسالة على أعضاء اللجنة (انظر المرفق ٤). وبعد الاطلاع على الرد، تبين للفريق مرة أخرى أنه لم يتناول تناولاً تاماً طلبات الحصول على المعلومات التي قدمها الفريق ولا الأسئلة التي وجهها إلى الحكومة. وفي ضوء ذلك، استخلص فريق الرصد ما استطاع استقراءه من اجتماعاته مع السلطات الإريتريّة ومن الوثائق المقدمة إليه لإدراج آراء حكومة إريتريا في هذا التقرير، وضمّن المرفقات من الأول إلى الرابع المراسلات المتبادلة بشأن التعاون بين فريق الرصد والحكومة الذي تم بأكمله خارج إريتريا.

ثانياً - انتهاكات الحظر العام والكامل المفروض على توريد الأسلحة

١٤ - تنص الفقرتان ٥ و ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩) على أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع بيع أو توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة بجميع أنواعها، بما فيها الأسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية، وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، إلى إريتريا من جانب رعاياها أو من أراضيها أو باستخدام طائراتها أو السفن التي ترفع أعلامها، ومنع توفير المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية أو بتوفير هذه الأصناف أو صنعها أو صيانتها أو استخدامها، سواء كان منشؤها في أراضيها أم لا.

١٥ - وقد حقّق فريق الرصد في مزاعم انتهاك إريتريا الحظر المفروض على الأسلحة على نحو ما نُصّ عليه في قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وحصل الفريق على شهادات ووثائق تفيد بقيام إريتريا عدة مرات باستيراد الأسلحة والذخائر من ولاية كسلا في المنطقة الشرقية من السودان. وتلقّى فريق الرصد أيضاً معلومات تفيد بأن إريتريا توفر الدعم

العسكري واللوجستي لثلاث جماعات متمردة مسلحة في جنوب السودان، هي: قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان- المعارضة، الموالية لرييك مَشار النائب السابق للرئيس، وجماعة ديفيد ياو ياو، والقوات المتمردة الموالية لجورج أتور دِنغ^(١). غير أن الفريق لم يستطع، في حالة جنوب السودان، التحقق من المزاعم القائلة بأن إريتريا انتهكت القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بتقديمها الدعم العسكري واللوجستي إلى الجماعات المتمردة المسلحة في جنوب السودان، ولا تأكيد تلك المزاعم.

١٦ - وعملاً بالفقرة ١٣ (و) من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، أجرى فريق الرصد تحريات عن وسائل النقل والطرق الموانئ والمطارات وغيرها من المرافق للبت فيما إذا كانت إريتريا قد انتهكت الحظر المفروض على الأسلحة في المنطقة الشرقية من السودان وفي جنوب السودان.

ألف - حالة شرق السودان

١٧ - أبلغ فريق الرصد في الماضي عن أنشطة تهريب بين شرق السودان وغرب إريتريا. ففي عام ٢٠١١، خلّص الفريق إلى أن العمليات التي تتم عبر الحدود بين إريتريا والسودان تشكل مصدراً رئيسياً للتمويل غير المشروع الذي يرد للمسؤولين الإريتريين والجماعات المسلحة الإقليمية. وتوصل الفريق آنذاك إلى أن محمد مانتاي، سفير إريتريا إلى السودان في ذلك الوقت، كان المنسق الرئيسي للأنشطة الإريتيرية انطلاقاً من السودان، وأن الفريق أول تكلاي كيفلي "مانجوس" كان المشرف على عمليات التهريب عبر الحدود (انظر الفقرات ٤١٥-٤٢٠ من الوثيقة S/2011/433). وفي عام ٢٠١٣، أفاد فريق الرصد بأن السيد مانتاي لا يزال ضالعا في أنشطة التهريب بين إريتريا والسودان. وأفاد الفريق كذلك بأن إريتريا نقلت مهمة تنسيق التحويلات المالية الموجهة إلى جماعات مسلحة معينة في المنطقة من سفارتها في نيروبي إلى سفارتها في الخرطوم (انظر الفقرات ٥٦-٦٧ من الوثيقة S/2013/440).

١٨ - وعلاوة على ذلك حقّق فريق الرصد في العلاقات عبر الحدودية بين إريتريا والسودان؛ وبناء على الاستنتاجات التي توصل إليها والتي يرد تفصيلها أدناه، يستطيع الفريق أن يؤكد أن تجارة الأسلحة بين شرق السودان وإريتريا لا تزال مستمرة. وقد حصل

(١) مقابلة مع مسؤولين كبار من الاستخبارات العسكرية والاستخبارات الخارجية، جوبا، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأكدت هذه المزاعم أيضاً في مقابلات لاحقة جرت مع المديرية العامة للأمن الداخلي، ٥ آذار/مارس ٢٠١٤، ومع مسؤولين كبار في وحدة مكافحة الإرهاب التابعة للاستخبارات الخارجية، ٥ آذار/مارس ٢٠١٤.

فريق الرصد على معلومات عن تسليم ثلاث شحنات للأسلحة إلى إريتريا، وهي معلومات تلقاها من أشخاص كانوا ضالعين بشكل مباشر في تسليم هذه الشحنات في التواريخ التالية: ٢٢ شباط/فبراير و ٩ آذار/مارس و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وحصل الفريق أيضا على وثائق تبين تفاصيل عملية التسليم التي تمت في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤.

نفوذ إريتريا في شرق السودان

١٩ - تتكون المنطقة المعروفة باسم شرق السودان من ولايات كسلا والقضارف والبحر الأحمر. وقد عُرف عن المنطقة منذ أمد بعيد أنها مرتعٌ لأنشطة التهريب، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة الذي يعتبر جزءا من تنظيم إجرامي أوسع نطاقا يشمل النقل غير القانوني للبضائع والبشر بين إريتريا والسودان^(٢). وقد أثيرت مصادر دبلوماسية أوروبية رفيعة المستوى فريق الرصد بأنها على علم بوجود مسالك للاتجار غير المشروع بالأسلحة تنتهي في بورتسودان، عاصمة ولاية البحر الأحمر، وفي مصوع الواقعة على ساحل البحر الأحمر في إريتريا، وأثيرت تلك المصادر عن القلق حيال ذلك^(٣).

٢٠ - ومع ازدياد عزلة إريتريا إقليمياً، ازدادت أيضا الأهمية الحاسمة لشرق السودان كبوابة لإريتريا. وتمتع حكومة إريتريا بميزة واضحة في المنطقة مردها الحدود المشتركة معها وصلات القرابة مع السكان فضلا عن تاريخ طويل من التدخل السياسي في السودان. ويتشارك البلدان في حدود غير مُرسمة بطول ٦٦٠ كيلومترا يعبرها المواطنون وتُنقل عبرها البضائع بحرية ودون الحاجة إلى تأشيرات وبالحد الأدنى من القيود^(٤). وفي كثير من الأحيان، يكون شرق السودان نقطة الدخول الأولى بالنسبة للإريتريين الذين يلتمسون اللجوء. ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان أغلب اللاجئين الإريتريين في عام

(٢) مقابلة مع سفير إريتري سابق إلى السودان أجريت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ ومقابلة مع مسؤول سابق من كبار المسؤولين الإريتريين أجريت في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ ومقابلة مع عميل سابق للاستخبارات السودانية كان متمكنا في الشرق حتى خريف عام ٢٠١٣، أجريت في شهري حزيران/يونيه وآب/أغسطس عام ٢٠١٤؛ ومقابلة أجريت عبر برنامج سكايب (Skype) مع أحد أعضاء مؤتمر البجا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛ ومقابلات مع مسؤول سابق من كبار مسؤولي الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤ ونيسان/أبريل ٢٠١٤.

(٣) مقابلة مع ضابط سابق من كبار ضباط سلاح البحرية بدولة أوروبية من الدول الأعضاء، أجريت في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤.

(٤) طول الحدود حُدّد استنادا إلى معلومات لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.unhcr.org/51407fc69.pdf.

٢٠١٣ يقيمون في السودان^(٥). ويضاف إلى ذلك أن عددا من القبائل يعيش في المناطق الحدودية بين البلدين، منها قبائل البجا وبي عامر والرشايدة.

٢١ - وكان لتدخل إريتريا السياسي في شرق السودان أثره في تمكينها من إقامة علاقات وطيدة مع القبائل ومع المؤسسات السياسية والعسكرية في المنطقة والحفاظ على تلك العلاقات. ونشاط إريتريا في تدريب وتسليح جماعات إثنية متنوعة تثير القلاقل من أجل الحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي في الشرق يعود إلى عام ١٩٩٣^(٦). وقد اضطلعت أسمره بدور الوسيط في اتفاق سلام شرق السودان المبرم في عام ٢٠٠٦ بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم وجبهة الشرق، وهي التحالف الذي يكافح من أجل قدر أكبر من السلطة وتوزيع أكثر عدلا للثروة لصالح الولايات الواقعة في شرق السودان^(٧). وفي برقية دبلوماسية سرية أرسلت بعد بضع سنوات من التوقيع على الاتفاق، وُصفت جهود الوساطة الإريترية الناجحة بأنها "الإنجاز الأهم لإريتريا" في إطار مساعيها لتنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى جعل السودان "حاضعا للقوى الطرفية التي كانت مهمشة في السابق، ومدينا لإريتريا بما تقدمه له من دعم سياسي وما يصحبه من أنواع الدعم الأخرى، [بما يضمن] أن يكون السودان مواليا لإريتريا"^(٨).

٢٢ - وتلقى فريق الرصد عدة تقارير بشأن عدد من المسؤولين السودانيين الإقليميين والوطنيين الذين يعملون لخدمة مآرب أسمره. ويرد ضمن هؤلاء دوماً اسم الحاكم محمد طاهر إيلا وذلك لارتباطه بعلاقة شخصية وثيقة مع الرئيس أفويرقي^(٩). والسيد إيلا هو

(٥) في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريراً أفاد بوجود ١٠٩ ٦٠٠ لاجئ إريتري في السودان في عام ٢٠١٣؛ ويمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الشبكي التالي: www.unhcr.org/5399a14f9.html.

(٦) انظر: www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/horn-of-africa/sudan/209-sudan-preserving-peace-in-the-east.pdf.

(٧) شكّلت جبهة الشرق في عام ٢٠٠٥ وتلقت الدعم من إريتريا منذ نشأتها. والجبهة عبارة عن تحالف بين مجموعتين إثنتين متمردتين، هما مؤتمر البجا وتنظيم الأسود الحرة التابع لقبيلة الرشايدة.

(٨) برقية دبلوماسية سرية صدرت في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(٩) مقابلة مع ضابط سابق من ضباط الاستخبارات العسكرية السودانية أجريت في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤؛ ومقابلة مع محلل سياسي إريتري له اتصالات وثيقة في السودان وجيبوتي وإثيوبيا، أجريت في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤؛ ومقابلات مع مسؤول سابق من كبار مسؤولي الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤ ونيسان/أبريل ٢٠١٤؛ ومقابلة أجريت عبر برنامج سكايب (Skype) مع أحد أعضاء مؤتمر البجا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛ ومقابلة أجريت في شهر آب/أغسطس ٢٠١٤ مع مسؤول سابق من مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان في شرق السودان، عاش في إريتريا لمدة سبع سنوات.

حاكم ولاية البحر الأحمر التي يقع فيها الميناء البحري الاستراتيجي الكائن في العاصمة بورتسودان. وحُدِّدت قبيلة الرشايدة أيضاً باعتبارها قبيلةً تتعاون مع إريتريا تعاوناً وثيقاً، لا سيما في أنشطة التهريب عبر الحدود والمسائل المتعلقة بالأمن^(١٠). وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، أفاد الفريق الدولي المعني بالأزمات بأن الفريق أول مانجوس قام في عام ٢٠١٣ بإيكال مهمة مراقبة الحدود إلى جماعات شبه عسكرية تنتمي إلى قبيلة الرشايدة كانت إريتريا قد دربتها في الماضي. وكَلَّف الفريق أول مانجوس هذه الجماعات بإطلاق النار على الإريتريين المهربين في مسعى لتنفيذ سياسةٍ لإطلاق النار بقصد القتل على كل من يُضبط أثناء محاولته الفرار من البلد. وتفيد التقارير بأن الرشايدة كانوا منتشرين على جانبي الحدود بين إريتريا والسودان^(١١).

٢٣ - وعلاوة على ذلك، طرأت على العلاقة بين البلدين بوادر تحسن مطرد خلال السنوات القليلة الماضية. فتعددت زيارات المسؤولين السودانيين والإريتريين في البلدين وتعهد المسؤولون بالعمل معاً من أجل توثيق التعاون. وأجرى الرئيس إسياس أفويرقي نفسه زيارةً للسودان في شهر أيار/مايو ٢٠١٤، حيث التقى بنظيره السوداني، عمر البشير، ووقعوا اتفاقاً واسع النطاق للتجارة والتبادل^(١٢). وتلقى فريق الرصد تقارير تفيد بأن الخرطوم قامت في الفترة نفسها بترحيل بعض أعضاء المعارضة الإريترية إلى إريتريا، وبأن أمر الترحيل صدر إثر زيارة الرئيس أفويرقي^(١٣). وعلم فريق الرصد من مسؤولٍ إريتري سابق رفيع المستوى شارك

(١٠) علم فريق الرصد من عدد من عملاء الاستخبارات السودانية أن الرشايدة متورطون في الاتجار عبر الحدود؛ مقابلة مع محلل سياسي إريتري له اتصالات وثيقة في السودان وجيبوتي وإثيوبيا، أجريت في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤؛ ومقابلة أجريت في شهر آب/أغسطس ٢٠١٤ مع مسؤول سابق من مسؤول الحركة الشعبية لتحرير السودان في شرق السودان، عاش في إريتريا لمدة سبع سنوات؛ ومقابلة مع مسؤول سابق من كبار المسؤولين الإريتريين أجريت في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وكذلك وثقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دور الرشايدة في عمليات الاتجار بالبشر. ولمزيد من المعلومات، انظر: www.unhcr.org/51407fc69.pdf.

(١١) انظر: "Eritrea: Ending the Exodus"، إحاطة مقدمة بتاريخ ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤؛ يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط الشبكي التالي: www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/horn-of-africa/ethiopia-eritrea/b100-eritrea-ending-the-exodus.pdf.

(١٢) علم فريق الرصد بتفاصيل الاجتماع من عدد من كبار المسؤولين الإريتريين السابقين. ونشرت الصحافة المحلية كذلك معلومات عن الاجتماع. انظر: www.sudantribune.com/spip.php?article50953.

(١٣) مقابلة مع مستشار سياسي إريتري له اتصالات وثيقة في السودان وجيبوتي وإثيوبيا، أجريت في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤؛ ومقابلة مع أحد عملاء الاستخبارات السودانية أجريت في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ ومقابلة مع عميل سابق للاستخبارات السودانية كان متركزاً في الشرق حتى عام ٢٠١٣، أجريت في شهر آب/أغسطس ٢٠١٤.

عن كُتُب في المفاوضات بين حزب المؤتمر الوطني وجبهة الشرق، أن ”الاتفاقات التجارية بين السودان وإريتريا هي أيضا اتفاقات أمنية تعكس الواقع الأمني في البلدين“^(١٤). وبالنسبة لإريتريا ذات العلاقات العدائية المتوترة مع جارتها إثيوبيا وجيبوتي، يتمثل هذا الواقع في أن السودان يوفر السبيل الوحيد الآمن نسبياً لجلب البضائع عن طريق البر، بدءاً من الوقود واللوازم المتزلية وانتهاءً بالأسلحة.

تهريب الأسلحة من شرق السودان

٢٤ - لا يُعرف إلا القليل عن تجارة تهريب الأسلحة بين إريتريا والسودان، على عكس الحال بالنسبة للتجار بالبشر الذي جرى توثيقه بالتفصيل^(١٥). ويعزى ذلك جزئياً إلى ممارسة هذه التجارة في الخفاء وخشية المتورطين فيها من أن تؤدي أي معلومات يتقاسمونها مع الغير إلى اندلاع أعمال عسكرية داخل السودان^(١٦). ويُذكر أن فريق الرصد، الذي اعتاد في السنوات الماضية السفر إلى الخرطوم لإجراء مقابلات تتصل بتحقيقاته، لم يزر السودان أثناء فترة ولايته الحالية بسبب إعلان أحد خبرائه السابقين شخصاً غير مرغوب فيه بعد زيارة لفريق الخبراء إلى الخرطوم في نهاية عام ٢٠١٠.

٢٥ - بيد أن فريق الرصد أصبح لديه أكثر من اثني عشر مصدراً سودانياً وإريترياً له معرفة مباشرة بشرق السودان وغرب إريتريا، سواء في الميدان أو في جاليات المغتربين في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا الغربية. ومن المفهوم لفريق الرصد، بناءً على المقابلات المكثفة التي أجراها وما حصل عليه من معلومات موثوقة وأدلة فوتوغرافية ووثائق، أن الأسلحة تُستورد من شرق السودان إلى إريتريا بشكل منتظم^(١٧).

٢٦ - ومسار التهريب الذي أجرى فريق الرصد تحرياته بشأنه يربط بين كسلا في السودان وبلدة لافا الحدودية على الجانب السوداني، ثم تسيني في إريتريا (للاطلاع على الخريطة، انظر المرفق ٥-١). والمناطق المذكورة عبارة عن مساحات شاسعة من الأراضي المهجورة. وتوجد في المنطقة طرق صغيرة غير رسمية وطريق سريع افتتح في شهر حزيران/يونيه ٢٠١١

(١٤) مقابلة مع مسؤول سابق من كبار المسؤولين الإريتريين أجريت في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(١٥) انظر: <http://www.unhcr.org/> و www.hrw.org/reports/2014/02/11/i-wanted-lie-down-and-die-0 : 51407fc69.pdf

(١٦) أعربت عن هذه المخاوف مراراً مصادر سودانية مطلعة اطلاعاً مباشراً على أنشطة الاتجار بالأسلحة بين إريتريا والسودان، تحدث إليها فريق الرصد.

(١٧) يستند الفريق في ذلك إلى مقابلات مكثفة أجريت مع مصادر إريتريّة وسودانية لها معرفة مباشرة بالموضوع.

لربط بين شرق السودان وغرب إريتريا. ووفقاً لما جاء على لسان أشخاص لديهم دراية بتضاريس المنطقة، يمكن للأفراد والمركبات التنقل فيها بسهولة وسرية نسبيتين^(١٨).

٢٧ - وتلقى فريق الرصد معلومات موثوقة بشأن مخزن للأسلحة الصغيرة يوفر بعض الأسلحة المهربة إلى إريتريا من منطقة كسلا. وحصل الفريق على إحداثيات موقع مخزن كسلا، وتؤكد موقع المخزن ونشاطه بشكل مستقل عن طريق اثنين من عملاء الاستخبارات السودانية السابقين من ذوي الخبرة الميدانية في المنطقة^(١٩). وحصل الفريق أيضاً على صور للمنطقة المحيطة بالمخزن وعلى صور فوتوغرافية وشريط فيديو يبين جميعها المخزن من الداخل، بما في ذلك صور فوتوغرافية لشاحنات عسكرية وذخائر وقنابل صاروخية (آر بي جي) تبدو مشابهة لقنابل صاروخية من النوع نفسه تُنتج في السودان^(٢٠) (للاطلاع على الصور الفوتوغرافية، انظر المرفقات من ٥-٢ إلى ٥-٤). وفي مقابلة مع فريق الرصد، أكد مسؤول سابق من المسؤولين الرفيعة المستوى في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة أنه رأى هذا النوع من القنابل الصاروخية مكديساً في مخزن الأسلحة الرئيسي في أسمرة في نهاية عام ٢٠١٢^(٢١). ووثق مشروع الدراسة الاستقصائية عن الأسلحة الصغيرة تدفق أسلحة وذخائر سودانية جديدة إلى مناطق النزاع الإقليمي، مما يشير إلى تنامي الصناعة المحلية للأسلحة في السودان وإمدادها البلدان والجماعات المسلحة في منطقة القرن الأفريقي بالأسلحة، بما في ذلك الصواريخ^(٢٢).

(١٨) وصف التضاريس لفريق الرصد مسؤول سابق من شرق السودان كان ينتمي للحركة الشعبية لتحرير السودان وعاش في إريتريا لمدة سبع سنوات، وذلك في مقابلة أجريت معه في شهر آب/أغسطس ٢٠١٤؛ وأحد عملاء الاستخبارات السودانية في مقابلة أجريت معه في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ ولاجئ سوداني عبر الحدود من شرق السودان إلى تسيبي وذلك في مقابلة أجريت معه في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤.

(١٩) كان أحد هذين العميلين متمركزاً في المنطقة حتى عام ٢٠١٣. ولأسباب تتعلق بالأمن والحفاظ على السرية، لا يستطيع فريق الرصد الإفصاح عن أي معلومات إضافية عن المخزن أو عن المصادر المعنية بالموضوع.

(٢٠) مقابلة مع خبير في الأسلحة السودانية الصنع أجريت في نيروبي في شهر أيار/مايو ٢٠١٤، وفيها قام الخبير بفحص الصور الفوتوغرافية التي كانت بحوزة فريق الرصد وشريط الفيديو الذي حصل عليه.

(٢١) مقابلتان مع مسؤول سابق من كبار مسؤولي الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة أجريتا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٤.

(٢٢) انظر: Jonah Leff and Emile LeBrun, *Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and*

South Sudan, Small Arms Survey, (Geneva, May 2014), available from

www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP32-Arms-Tracing.pdf.

٢٨ - وبناء على ما ورد من مصادر سرية، حدد فريق الرصد ثلاث شحنات غادرت مخزن كسلا متجهة إلى إريتريا في التواريخ التالية: ٢٢ شباط/فبراير و ٩ آذار/مارس و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وتلقى الفريق هذه المعلومات على مدى فترة ولايته وبالتزامن مع تسليم هذه الشحنات حسب التقارير. وفي حين يصعب الحصول على وثائق تبين بالتفصيل حركة الأسلحة بسبب تزوير بوالص الشحن وتبيان الأصناف في قوائم غير رسمية، تلقى فريق الرصد أربع وثائق تبين التالي:

- تصريح بمرور شحنة متجهة من كسلا إلى إريتريا بتاريخ ٩ آذار/مارس ٢٠١٤
- قائمة غير مؤرخة بأصناف الأسلحة المتجهة إلى إريتريا، سُلمت إلى الفريق مع تصريح المرور. وتشمل الأسلحة المدرجة في القائمة ٥٠ بندقية كالاشينيكوف، و ٢٠ مدفعاً رشاشاً من طراز PKM، و ١٠ مدافع من طراز Doshka
- قائمة كاملة بالذخائر الموجودة في المخزن في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤. وفيما يلي بيان بالذخائر: ٦٠٠ للبنادق من طراز كالاشينيكوف؛ و ٩٠٠ للمدافع الرشاشة من طراز PKM؛ و ٥٠٠ للبنادق السودانية من طراز تيراب وهي تقليد للبندقية الصينية من طراز CQ؛ و ٣٠٠ للمدافع من طراز Doshka؛ و ١٦ للقنابل الصاروخية (آر بي جي)؛ و ١٠ دفعات من طلقات البنادق من طراز SPG-9
- قائمة بأصناف الأسلحة المتجهة إلى إريتريا مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤. وتشمل هذه الأسلحة ١٠ بنادق كالاشينيكوف، و ١٠ قنابل صاروخية (آر بي جي)، وثلاثة مدافع هاون. أما أصناف الذخيرة المبينة، فهي كما يلي: ٢٠٠ للمدافع من نوع Doshka، و ٥٠٠ للبنادق من طراز كالاشينيكوف، و ٣٠ للقنابل الصاروخية (آر بي جي)، و ٩ لذخيرة مدافع الهاون.

٢٩ - وقد فحص فريق الرصد الوثائق الأربع بعناية. وتبين له أن الوثيقتين الأوليين تحتويان على معلومات غير كاملة، وهو لا يزال يتحرى هذه المسألة. وترد في المرفق ٥-٥ الوثيقتان المؤرختان ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤. وهما تحلان توقيع عمر النقي، العميد بالقوات المسلحة السودانية الذي كان آنذاك مدير الأمن العام في كسلا^(٢٣).

٣٠ - ولا يستطيع فريق الرصد أن يتبين ما إذا كانت عمليات نقل الأسلحة هذه مجرد تسريبات ينظمها أفراد ليست لهم صفة رسمية أم أنها شحنات نظمها حكومة السودان.

(٢٣) جرى بشكل مستقل التحقق من هوية عمر النقي أحمد من خلال عميل سابق للاستخبارات السودانية كان متمركزاً في الشرق حتى عام ٢٠١٣، وذلك في مقابلة أجريت معه في شهر آب/أغسطس ٢٠١٤.

وما يمكن للفريق تأكيده، بناء على شهادات عديدة داعمة لذلك، هو أن تجارة الأسلحة مع إريتريا تتم بعلم المسؤولين وقوات الأمن على جانبي الحدود، وفي بعض الأحيان بتيسير منهم. وتورط مسؤولين محليين في هذه التجارة غير القانونية بنطاقها الأوسع الذي يشمل الاتجار بالأسلحة، أمرٌ تدعمه الاستنتاجات التي توصل إليها عدد من المنظمات غير الحكومية ومنها هيومن رايتس ووتش التي خلصت إلى أن قوات الأمن السودانية (الشرطة والجيش) كانت في عام ٢٠١٣ ضالعة في عمليات الاتجار بالإريتريين^(٢٤).

٣١ - وفي إريتريا، كشفت المصادر عن دور نصر الدين على بخيت الذي كان حتى شهر تموز/يوليه ٢٠١٤ مديراً لفرع شركة البحر الأحمر ببلدة تسييني وكان ضالعا في تهريب الأسلحة من شرق السودان^(٢٥). وقد رُقي السيد بخيت منذ ذلك الحين وأصبح وزيرا للتجارة والصناعة. وحصل فريق الرصد على معلومات تفيد بأن بخيت كان يعمل تحت إمرة العقيد تيسفالديت هابتيسيلاسي في مكتب الرئيس^(٢٦). وعلم فريق الرصد من مسؤول سابق من كبار مسؤولي الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة له دراية مباشرة بقطاع التجارة والتمويل في إريتريا أن:

هابتيسيلاسي هو صاحب الأمر والنهي فيما يتعلق بالشحنات وهو المسؤول عن ضمان التوزيع بعد تلقي الأوامر المباشرة من مكتب الرئيس. وتُرسل شحنات الأسلحة باسم بخيت الذي يقوم بتسليمها. ولبخيت علاقات شخصية مع المتجرين في السودان، وهو المسؤول عن التوزيع. وهو يتلقى الشحنات التي تحتوي عادة على بنادق كالا شنيكوف وبنادق هجومية من طراز AK-47 وذخائر، ويبيعها بدولارات الولايات المتحدة ثم يسلم النقدية إلى مكتب الرئيس مباشرة. وتودع النقدية بدولارات الولايات المتحدة في مصرف الإسكان والتجارة الإريتري. والأدوات المالية المستخدمة لإرسال الشحنات، كبوليصات الشحن وشهادة المنشأ مثلا، كلها

(٢٤) انظر: www.hrw.org/sites/default/files/reports/egypt0214_ForUpload_1.pdf.

(٢٥) مقابلة أجريت في شهر أيار/مايو ٢٠١٤ مع رجل أعمال بالمؤسسة الإريتريّة لتحويل الأموال (حوالة) الكائنة في دبي، له صلات بالقنصلية الإريتريّة والأوساط التجارية في المدينة؛ ومقابلة مع مسؤول سابق من كبار المسؤولين في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة أجريت في شهر آذار/مارس ٢٠١٤؛ ومقابلة مع مسؤول سابق من كبار المسؤولين الإريتريين أجريت في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ ومقابلة أجريت في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤ مع دبلوماسي إريتري موفد إلى إحدى دول الخليج كان ضالعا في عمليات الشراء.

(٢٦) مقابلة مع مسؤول سابق من كبار المسؤولين في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة أجريت في شهري آذار/مارس ٢٠١٤ ونيسان/أبريل ٢٠١٤؛ وإحاطة استخباراتية سرية من إحدى الدول الأعضاء في المنطقة قُدمت في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤.

مزورة ولا تبين المحتويات الحقيقية للشحنات. وتأتي الأسلحة القادمة من السودان ببوالص شحن غير رسمية، ويعلم مسؤولين حكوميين سودانيين^(٢٧).

٣٢ - ويرى فريق الرصد، استناداً إلى شهادات متعددة ومستقلة داعمة لاستنتاجاته وبناء على وثائق حصل عليها وإحاطات سرية قدمت إليه، أن إريتريا تنتهك قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩) باستيرادها الأسلحة والذخائر من شرق السودان يعلم وتوجيه من مسؤولين إريتريين تابعين لمكتب الرئيس.

٣٣ - وقد طلب فريق الرصد إلى حكومة إريتريا تقديم إيضاح لطبيعة علاقتها بالسودان وتفاصيل عن دور العقيد هابتيسيلاسي والسيد بخيت، وذلك أثناء الاجتماع الذي عقده بالتداول عبر الفيديو مع السفير تسفاي في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤. وأخير السفير تسفاي فريق الرصد بأن إريتريا تنتهج سياسة للتكامل والتجارة الإقليميين ذات طابع اقتصادي محض تشمل السودان الذي تربطه بإريتريا علاقات طيبة. كما أنكر السفير تسفاي تهريب إريتريا للأسلحة من السودان. وذكرت حكومة إريتريا فيما بعد، في رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، أن العقيد هابتيسيلاسي والسيد بخيت مسؤولان حكوميان وأنهما بصفتها هذه "ليسا ضالعين في أنشطة غير مشروعة لتهريب الأسلحة ولا يمكن أن يتورطا في ذلك. والعقيد هابتيسيلاسي يشغل منصب رئيس الاتصالات في مكتب الرئيس. والسيد نصر الدين بخيت شغل في السنوات الماضية منصب المدير الإقليمي لشركة البحر الأحمر قبل تعيينه وزيراً للتجارة والصناعة" (انظر المرفق ٤).

باء - حالة جنوب السودان

٣٤ - يحفل تاريخ إريتريا بالعلاقات مع جماعات المعارضة الناشطة في جنوب السودان. وقد قدمت حكومة إريتريا الدعم العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان من خلال التحالف الديمقراطي الوطني الذي هو ائتلاف يضم أحزاباً سياسية وجماعات مسلحة شتى تجتمع على معارضة النظام الحاكم في الخرطوم. وظلت إريتريا توفر التدريب والمعدات للتحالف الديمقراطي الوطني، بدءاً من منتصف تسعينات القرن الماضي وحتى توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ الذي أنهى النزاع بين الحكومة المركزية وتمردي الجنوب^(٢٨). وقدمت إريتريا الإمدادات العسكرية إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان مروراً بشرق

(٢٧) مقابلتان مع مسؤول سابق من كبار مسؤولي الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة أجريتا في شهري آذار/مارس ٢٠١٤ ونيسان/أبريل ٢٠١٤.

(٢٨) انظر: www.hrw.org/sites/default/files/reports/sudan0898%20Report.pdf.

السودان في الأساس، حيث نشر الجيش الشعبي قوّاته مع غيره من الجماعات المسلحة المنتمية للتحالف الديمقراطي^(٢٩). وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، تحسنت العلاقات بين السودان وإريتريا. وصعد البلدان مستوى علاقتهما الدبلوماسية واتفقا على تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية بينهما. وإضافة إلى ذلك، خففت تدريجيا الاتهامات المتبادلة بينهما بدعم أحدهما لجماعات المعارضة في الآخر^(٣٠). وفي الوقت نفسه بدا أن العلاقات بين إريتريا وقادة جنوب السودان الذي حصل على استقلاله مؤخرا شهدت تدهورا. وعلم فريق الرصد من خبراء بشؤون السودان أن الرئيس أفويرقي يشعر بالانزعاج من جراء ما يتصور أنه تعزيز للعلاقات بين جنوب السودان وإثيوبيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية^(٣١).

الدعم المقدم إلى قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة، الموالية لرييك مَشار

٣٥ - في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أفضى التوتر المتزايد بين شخصيات قيادية بارزة في جنوب السودان إلى اندلاع العنف. وسبب قيام الحرب الأهلية الحالية في جنوب السودان يكمن في الغالب في شعور عميق بعدم الثقة بين قادة هذا البلد وجماعاته الإثنية يعود تاريخه إلى فترة الحرب الأهلية في السودان (١٩٨٣-٢٠٠٥)^(٣٢). وفي أوائل عام ٢٠١٣، أجرى رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، تغييرات كبرى في تشكيلة حكومته في إطار مساعٍ واسعة النطاق لمعالجة قضايا الفساد وتقليص التهديدات المزعومة له كقائد للبلاد والتخفيف كذلك من حدة التوتر مع الخرطوم. وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠١٣، أقال الرئيس سلفا كير عضوين رئيسيين في حكومته استنادا إلى ادعاءات بفسادهما. وعمد أيضا إلى عزل نائبه، ربيك مَشار، والأمين العام للحزب الحاكم، باقان أموم أو كيج. وتحول ما كان صراعا سياسيا على السلطة بين الرئيس سلفا كير ورييك مَشار إلى صراع أهلي يعكس الانتماءات العرقية، إذ ساندت قبائل النوير مَشار في نزاعه مع الرئيس سلفا كير الذي ينتمي أغلب مؤيديه إلى قبائل الدينكا. ومع تصاعد أعمال العنف، قدّرت الأمم المتحدة أن

(٢٩) انظر الفقرة ٣٢٨ من الوثيقة S/2011/433. علاوة على ذلك، حصل الفريق على مدى فترة ولايته على إفادات من عدة أشخاص من ذوي الخبرة بالعلاقات التاريخية بين السودان وجنوب السودان وإريتريا، منهم مسؤولون حاليون من كبار المسؤولين في حكومة جنوب السودان.

(٣٠) انظر: www.sudantribune.com/spip.php?article 46924.

(٣١) مقابلة مع خبير إريتري أجريت في أديس أبابا في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤؛ وإحاطة سرية من جهة دبلوماسية أوروبية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ ومقابلة مع ضابط سابق بالاستخبارات الإريتريّة أجريت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نيروبي.

(٣٢) انظر: Congressional Research Service, "The crisis in South Sudan", 9 January 2014.

آلاف الأشخاص لقوا حتفهم وأن ما يزيد على ١,١ مليون شخص باتوا مشردين داخليا وأن ٨٠٠ ٠٠٠ شخص على الأقل لاذوا بالبلدان المجاورة^(٣٣).

٣٦ - ومع اشتداد حدة النزاع، بدأ توارد الأنباء عن حصول قوات مَشار على دعم إريتري^(٣٤). وزار فريق الرصد جوبا في ثلاث مناسبات مختلفة في إطار تحقيقاته في هذه المزارع^(٣٥). وعلم الفريق من مسؤولين حكوميين كبار في جنوب السودان أن طائرة من طراز Hercules C-130 شوهدت وهي تنقل أربع شحنات من المعدات:

- ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: غاديانغ، ولاية جونقلي
- ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤: لير (أو لير)، ولاية الوحدة
- ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤: غالاتشيل، إلى الجنوب الشرقي من بلدة ملكال
- ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤: بالقرب من بانبيكانغ، إلى الجنوب من ملكال

٣٧ - وعلم فريق الرصد من أحد كبار المسؤولين بالاستخبارات العسكرية في جنوب السودان أن جيش جنوب السودان لديه أدلة تثبت أن إريتريا قامت بإنزال شحنة من الجو في ولاية جونقلي، في منطقة تبعد عن مدينة بور بنحو ٨٠ كيلومترا وتقع إلى الشمال الشرقي منها. وذكر هذا المسؤول أن الأصناف المضبوطة عُثر ضمنها على بنادق هجومية من طراز AK-47 ومدافع هاون وذخائر مضادة للطائرات^(٣٦).

٣٨ - وطلب فريق الرصد إلى حكومة جنوب السودان في ثلاث مناسبات منفصلة أن تزوده بأدلة تثبت المزاعم المذكورة آنفا. ولم ترد إلى فريق الرصد حتى تاريخه أي أدلة من هذا القبيل، ولم يستطع الفريق التحقق بشكل مستقل من صحة المزاعم القائلة بأن إريتريا انتهكت أحكام القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

(٣٣) انظر من إصدارات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: "South Sudan crisis: situation report"، Report number 8, 7 January 2014، ويمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الشبكي التالي: www.unocha.org/south-sudan/.

(٣٤) انظر: <http://allafrica.com/stories/201403200472.html> و www.sudantribune.com/spip.php?article50354.

(٣٥) زار فريق الرصد جوبا ثلاث مرات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وفي شهر آذار/مارس ٢٠١٤.

(٣٦) مقابلة مع مسؤولين كبار من الاستخبارات العسكرية والاستخبارات الخارجية، جوبا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأكدت هذه المزاعم أيضا في مقابلات لاحقة جرت مع المديرية العامة للأمن الداخلي في شهر آذار/مارس ٢٠١٤، ومع مسؤولين كبار في وحدة مكافحة الإرهاب التابعة للاستخبارات الخارجية، آذار/مارس ٢٠١٤.

٣٩ - وأجرى فريقُ الرصد مشاوراتٍ مع الدول الأعضاء ومع مصادر مستقلة زارت عددا من مناطق النزاع في جنوب السودان حيث يُزعم أن إريتريا ألقت بالشحنات المذكورة، وقد نفت كل هذه المصادر وجود أدلة تدعم المزاعم القائلة بتوفير إريتريا الدعم العسكري واللوجستي للمتمردين المسلحين الموالين للسيد مَشار^(٣٧). ومن هؤلاء خبيرٌ في الأسلحة قام بفحص خبيثة أسلحة ضُبِطت في ولاية الوحدة في جنوب السودان. وحُلص الخبر إلى أن الأسلحة وفرتها قواتٌ سودانية شمالية، وأتت على الأرجح من الخرطوم مباشرة^(٣٨). ويُذكر أخيرا أن فريق الرصد حصل من إحدى الدول الأعضاء بالمنطقة على تقرير استخباراتي سري أورد معلومات لا تتطابق ولا تؤيد التواريخ التي زعم مسؤولو جنوب السودان أنها تواريخ إنزال الشحنات الإريترية.

تمرد ديفيد ياو

٤٠ - ديفيد ياو ياو قائدُ ميليشيات من ولاية جونقلي يشارك في نزاع مسلح نشب في مقاطعة بيبور الواقعة في شرقي جنوب السودان. وقد بدأ ياو ياو تمرده ضد حكومة جنوب السودان في عام ٢٠١٠ بعد أن خسر انتخابات برلمانية في مقاطعة بيبور. وبدعم من عشيرته من أبناء قبيلة الموري في جنوب شرق ولاية جونقلي، رفض ياو ياو الاعتراف بهزيمته في الانتخابات وأعلن التمرد. وفي عام ٢٠١٢، قاد ديفيد ياو ياو تمردا آخر ضد الحكومة، في مقاطعة بيبور أيضا. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أعلن مسؤولون من جنوب السودان أنهم توصلوا إلى اتفاقٍ لوقف إطلاق النار مع القوات المتمردة التابعة لديفيد ياو^(٣٩).

٤١ - وعلم فريقُ الرصد من مسؤولين كبار في حكومة جنوب السودان بأن إريتريا قامت عدة مرات بتوفير الدعم اللوجستي والتدريب والأسلحة لمتبردي ياو ياو. وذكر المسؤولون إضافة إلى ذلك أنهم ضبطوا خبيثة أسلحة في شهر أيار/مايو ٢٠١٣^(٤٠). ووصفت سلطات

(٣٧) إحاطاتٌ قدمتها للفريق على مدى فترة ولايته ثلاث دول أعضاء لها مصالح في جنوب السودان ومنطقة القرن الأفريقي. ومقابلة مع إحدى المنظمات غير الحكومية التي تنفذ عمليات واسعة النطاق في جميع أنحاء جنوب السودان، أجريت في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤.

(٣٨) اتصالات برنامج سكايب (Skype) مع مصدر سري أمضى وقتا طويلا في مناطق النزاع في جنوب السودان لفحص الأسلحة والذخائر، حزيران/يونيه ٢٠١٤.

(٣٩) انظر: <http://southsudanoday.net/default/2014/02/05/yau-yau-rebels-sign-a-cease-fire/>.

(٤٠) مقابلة مع مسؤولين كبار من الاستخبارات العسكرية، جوبا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأكدت هذه المزاعم أيضا في مقابلات لاحقة جرت مع مديرية الأمن الداخلي في شهر آذار/مارس ٢٠١٤، ومع مسؤولين كبار في وحدة مكافحة الإرهاب التابعة للاستخبارات الخارجية في شهر آذار/مارس ٢٠١٤.

جنوب السودان الحبيثة قائلة إنها تشمل المئات من البنادق الهجومية من طراز AK-47 والبنادق الإيرانية الصنع من طراز G-3 وغيرها من المواد اللوجستية من قبيل المعدات والأغذية والسكر والبطاريات، ولكن السلطات لم تطلع فريق الرصد على الكميات الفعلية للأسلحة والذخائر المضبوطة.

٤٢ - وأخبر المسؤولون فريق الرصد أيضا بأن الإريتريين استخدموا مهبطا للطائرات من أجل توفير الدعم اللوجستي والعسكري للمتمردين. ووفقا لتقرير استخباراتي حصل عليه فريق الرصد، يعتبر الدعم الإريتري لتمرّد ياو ياو دعماً غير مباشر لحركة غامبيلا الديمقراطية وجيشها، وهي جماعة إثيوبية متمردة وفّر لها ياو ياو ملاذاً في مقاطعة بيبور. وقد أتاح ديفيد ياو ياو هذا الملاذ للحركة مقابل الحصول على أسلحة ومواد لوجستية، بينما تتمتع الحركة بالحماية التي توفرها لها قوات ياو ياو. وبفضل هذه الحماية، تمكنت الحركة من تجنيد أبناء إثنية الأنوك في جنوب السودان من أجل شن الهجمات على غرب إثيوبيا، في منطقتي غامبيلا وبينودو والمناطق الواقعة على طول نهر بارو على الحدود بين جنوب السودان وإثيوبيا^(٤١).

٤٣ - ورغم أن سلطات جنوب السودان التزمت صراحةً بتقديم الأدلة إلى فريق الرصد حتى يتسنى له فحصها والتحقق منها، لم تتح للفريق فرصة الاطلاع على أي أدلة تثبت أن حكومة إريتريا توفر الأسلحة والذخائر للقوات المتمردة التابعة لياو ياو.

الدعم المقدم إلى الفريق جورج أتور دِنغ

٤٤ - أخبر مسؤولون كبار في حكومة جنوب السودان فريق الرصد بأنهم ضبطوا معدات عسكرية ولوجستية وفرقها إريتريا لمتمردي جورج أتور^(٤٢). ورغم أن مسؤولي جنوب السودان أكدوا مراراً أنهم سيمكنون الفريق من فحص الأسلحة، لم يحصل الفريق على أي أدلة فيما يتعلق بهذه المسألة أيضاً.

٤٥ - وفي الوقت نفسه، حصل فريق الرصد على إفادة من بيتر كوكول تشوي أوان الذي كان نائباً لقائد القوات المتمردة الموالية للفريق جورج أتور، أكد فيها نفس المزاعم التي صدرت عن حكومة جنوب السودان^(٤٣). وكان جورج أتور قد شكّل الحركة الديمقراطية/

(٤١) تقرير سري للاستخبارات العسكرية من إحدى الدول الأعضاء في المنطقة موجود بحوزة فريق الرصد.

(٤٢) مقابلة مع مسؤولين كبار من الاستخبارات العسكرية، جوبا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. أكدت هذه المزاعم أيضاً في مقابلات لاحقة مع مسؤولين كبار في مديرية الأمن الداخلي في شهر آذار/مارس ٢٠١٤.

(٤٣) اجتمع فريق الرصد بالسيد أوان في شهر آذار/مارس ٢٠١٤.

الجيش الديمقراطي لجنوب السودان وقاد تمردا ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد فشله في الانتخابات التي خاضها في عام ٢٠١٠ لتولي منصب حاكم ولاية جونقلي. وأصبحت فصائل ديفيد ياو ياو، المعروفة أيضا باسم الحركة الديمقراطية/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان- كوبرا، تنتسب للحركة الديمقراطية الأوسع نطاقا اعتبارا من عام ٢٠١٠ عندما كان جورج أتور القائد العام لها. غير أن الروابط بين المجموعتين انقطعت بعد وفاة أتور في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١^(٢٢).

٤٦ - وتولى السيد تشوي قيادة الجماعة في أعقاب اغتيال جورج أتور. وأخير السيد تشوي فريق الرصد بأن عناصر من الجيش الإريتري يَسِّرَت عمليات نقل الأسلحة المرسلة إلى جماعة جورج أتور من إريتريا إلى شرق السودان. وكان السيد تشوي، إبان توليه منصب نائب القائد العام، مسؤولا عن إدارة القوات المسلحة التابعة للجماعة. وقد نُظمت آنذاك شحنة أولى من الأسلحة نفذتها الخرطوم. وسُلمت الشحنة بالقرب من "لبيد" في شمال كردفان، وألقي بها من الجو في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١ في مكان مجهول^(٢٤). ووفقا للسيد تشوي، وفر السودان شهادات "المستعمل النهائي" التي طلبتها شركة الأسلحة لتيسير إيصالها. وسُلمت شحنتا الأسلحة الثانية والثالثة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١^(٢٥).

٤٧ - وشُحنت الأسلحة إلى إريتريا أولا ثم نُقلت عبر الحدود إلى شرق السودان. وأخير السيد تشوي فريق الرصد بأن الإريتريين يَسِّرُوا تهريب الأسلحة عبر أراضيهم، إلا أنهم لم يوفروا شحنات الأسلحة مباشرة. وأخيرا أكد السيد تشوي أن جورج أتور أقام صلات مع أفراد من الاستخبارات العسكرية الإريتريّة لأغراض توفير التدريب للجماعة، ولكنه أضاف أن القوات المتمردة الموالية لجورج أتور لم تحصل قط على تدريب عسكري لا في إريتريا ولا منها. وقد سبق لفريق الرصد أن أبلغ بمزاعم جاءت على لسان مسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير السودان تفيد بأن أتور زار أسمرّة ثلاث مرات على الأقل في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ (انظر الوثيقة S/2011/433).

(٤٤) شملت الشحنة الأولى من الأسلحة عدد ٤٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47، و ٢٠٠٠ صندوق للدخائر.

(٤٥) شحنتا الأسلحة الثانية والثالثة شملت ١٢٠٧ بندقية هجومية من طراز AK-47، و ٤ مدافع من طراز RPG-9، و ٧ أسلحة آلية من عيار ١٢,٧ ملم، و ٣٠ مدفعا من طراز RPG-7. ولم يستطع المصدر أن يتذكر بدقة كميات وأنواع الأسلحة والدخائر التي سُلمت للجماعة.

الامتناع عن التعاون مع فريق الرصد

٤٨ - رغم الزيارات المتكررة التي قام بها فريق الرصد إلى جنوب السودان ورغم التزام حكومة جنوب السودان بعرض الأسلحة والإمدادات التي زعمت أنها ضبطتها على الفريق لكي يقوم بفحصها، فإن فريق الرصد لم يستطع التحقق من هذه المزاعم بشكل مستقل. وعلاوة على ذلك، شكّل تعذّر الوصول إلى معظم مناطق جنوب السودان تحديات حقيقية أمام الفريق من حيث قدرته على جمع معلومات إضافية من مصادر مستقلة تؤيد مزاعم مسؤولي جنوب السودان^(٤٦).

٤٩ - وقد لقي الفريق تعاوناً بدرجات مختلفة من كبار المسؤولين بجنوب السودان في سعيه إلى الحصول على إيضاحات وأدلة فيما يتعلق بتوفير إريتريا الدعم للمتمردين والجماعات المسلحة التي تنشط في جنوب السودان. فلا تزال إريتريا تحتفظ بصلات وثيقة مع قيادة الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد أُطلع فريق الرصد بصورة سرية، وعلى مدى فترة ولايته، على شكوك أعرب عنها ضابطان من كبار الضباط بالجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان ومصادر متعددة مفادها أن الصلات الوثيقة بين عناصر معينة في صفوف الجيش الشعبي/الحركة الشعبية وحكومة إريتريا والتي يعود تاريخها إلى فترة الصراع الذي خاضه الجنوب ضد الشمال، قد تكون أحد الأسباب الرئيسية لعدم التعاون مع فريق الرصد^(٤٧).

ثالثاً - دعم الجماعات المسلحة في المنطقة

٥٠ - في الفقرة ١٥ (ب) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، حظّر مجلس الأمن على إريتريا تقديم الدعم لجماعات المعارضة المسلحة التي تستهدف زعزعة استقرار المنطقة، وفي الفقرة ١٥ (د) من القرار المذكور حظّر المجلس تحديدًا على إريتريا إيواء أفراد أو جماعات أو تمويلهم لارتكاب أعمال عنف أو أعمال إرهابية ضد دول أخرى أو مواطنيها في المنطقة، أو تيسير قيامهم بها أو دعمهم أو تنظيمهم أو تدريبهم أو تحريضهم على ارتكابها^(٤٨). وعملاً

(٤٦) مقابلات أجريت مع ضباط الاستخبارات العسكرية بالجيش الشعبي لتحرير السودان ومسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير السودان، نيسان/أبريل و آذار/مارس ٢٠١٤.

(٤٧) انظر: www.sudantribune.com/spip.php?article42703.

(٤٨) وثّق فريق الرصد تقديم إريتريا الدعم إلى الجماعات المسلحة في المنطقة في تقاريره السابقة (S/2010/91 و S/2011/433 و S/2012/545).

بالقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، قام فريق الرصد بالتحقيق فيما إذا كانت إريتريا توفر التسليح أو التدريب أو التجهيز للجماعات المسلحة وأفرادها، بما في ذلك حركة الشباب.

٥١ - ويرتبط دعم إريتريا للجماعات المسلحة الإقليمية بسياساتها الخارجية الأعم في سياق تنافسها مع إثيوبيا. وقد حقق فريق الرصد في علاقات إريتريا في منطقة القرن الأفريقي ولم يعثر على أي أدلة تبرهن على تقديم إريتريا الدعم إلى حركة الشباب في فترة ولايته الحالية. ومع ذلك لا يستبعد فريق الرصد احتمال تقديم إريتريا بعض المساعدات إلى عناصر داخل حركة الشباب في الخفاء، ولكنه يذهب في تقييمه عموماً إلى أن إريتريا طرف فاعل قليل الأهمية في الصومال وأن ازدياد الرقابة من جانب المجتمع الدولي جعل المجازفة بتقديم أي دعم مباشر إلى حركة الشباب أمراً أكثر خطورة.

٥٢ - بيد أن فريق الرصد حصل على شهادات وأدلة تفيد بأن إريتريا تواصل تقديم الدعم إلى جماعات المعارضة المسلحة في بلدان الجوار، ولا سيما الجماعات التالية في الصومال وإثيوبيا:

- الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين

- حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية

- حركة جينبوت سبات

٥٣ - وقد لاحظ فريق الرصد أوجه تفاوت من حيث حجم ونمط الدعم الذي تقدمه إريتريا إلى الجماعات المسلحة الثلاث السالفة الذكر. وسيرد في الفروع أدناه تفصيل لذلك التفاوت.

٥٤ - ومن المفهوم لفريق الرصد أن العقيد فيتسوم يشاك، المعروف أيضاً بلقبه "لينين"، يتولّى توجيه الجماعات المسلحة الإثيوبية^(٤٩). وسبق للفريق أن سمّى العقيد فيتسوم مرتين من قبل لدوره في الإشراف على تدريب الجماعات المسلحة الإقليمية وتسليحها (S/2011/433 و S/2012/545). ويتولّى الإشراف على الجماعات التي تتخذ الصومال مقراً لها العقيد

(٤٩) تعرفت مجموعة من المصادر على العقيد فيتسوم بوصفه الشخصية الرئيسية التي تتولى الإشراف على جماعات المعارضة الإثيوبية وتوجيهها. ومن هذه المصادر مقاتلون سابقون تحدث إليهم فريق الرصد؛ ومسؤول عسكري إريتري سابق، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ وفريق أول إريتري سابق له صلات نشطة في صفوف الجيش الإريتري، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ ومسؤول سابق من كبار المسؤولين الإريتريين، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ ودبلوماسي إريتري سابق، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ وإحاطة استخباراتية سرية قدمتها دولة عضو من دول المنطقة في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤.

تويلدي هابتي نيعاش الذي يعرف أيضا بأسمائه المستعارة "أمانويل كيداني" و "ويدي كيداني" والعقيد "موسى" والعقيد "هاغوس"^(٥٠). ويعمل العقيدان فيتسوم ونيعاش تحت إمرة العقيد تيسفالديت هابيتسيلاسي الذي يُعتقد أنه المسؤول عن شؤون الأمن وعن تمويل الجماعات المسلحة في مكتب الرئيس^(٥١).

٥٥ - وقد طلب فريق الرصد من السيد يمان جرياب، كبير المستشارين السياسيين لرئيس إريتريا، خلال الاجتماع الذي عُقد في القاهرة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ (انظر المرفق ١)، ومن السفير تسفاي، الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، خلال الاجتماع الذي عُقد عبر التداول بالفيديو في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ (انظر المرفق ٣) موافاته بمعلومات عن الدعم الذي تقدمه إريتريا إلى الجماعات المسلحة الإقليمية. ولم تقدم إريتريا، في ردّها الخطي المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، أي معلومات محددة، إلا أنها ذكرت أن إثيوبيا هي التي تقدم الدعم إلى الجماعات المسلحة المناوئة لإريتريا التي تهدف على حدّ قولها إلى تغيير النظام، وأضافت قائلة إن إثيوبيا لا تزال تحتل أراضي إريترية بما فيها بلدة بادمي (انظر المرفق ٤)^(٥٢).

ألف - الصومال

الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين

٥٦ - وثّق فريق الرصد في تقريره السابقين (S/2011/433 و S/2012/545) الدعم اللوجستي المنتظم الذي تقدمه إريتريا إلى الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين. فقد بدأت إريتريا تقديم الدعم إلى الجبهة الوطنية مع اقتراب الحرب الإثيوبية - الإريترية من نهايتها في عام ٢٠٠٠. وكانت

(٥٠) تعرفت مجموعة من المصادر على العقيد هاغوس بوصفه الشخصية الرئيسية التي تربط بين الجماعات المسلحة التي تتخذ الصومال مقراً لها وبين إريتريا. ومن هذه المصادر مقاتلون سابقون في صفوف الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين ذكروا لفريق الرصد أن العقيد هاغوس يتولّى الاتصال بين قيادتهم وحكومة إريتريا؛ وطيار سابق من كبار طياري القوات الجوية، في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤؛ ومسؤول عسكري إريترى سابق، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ وفريق أول إريترى سابق له صلات نشطة في صفوف الجيش، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ ومسؤول سابق من كبار المسؤولين الإريترين، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(٥١) مقابلات أجريت مع مسؤول سابق في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في شهر آذار/مارس ٢٠١٤؛ وطيار سابق من كبار طياري القوات الجوية في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤؛ ومسؤول عسكري إريترى سابق في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي إحاطة سرية من جهة دبلوماسية أوروبية عُقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، سُمي العقيد هابيتسيلاسي بوصفه رئيساً لشؤون الأمن.

(٥٢) وافت البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة فريق الرصد بالتقريرين الصحفيين التاليين دعماً لمزاعمها القائلة بأن إثيوبيا تُؤوي جماعاتٍ مسلحةٍ إريترية: <http://debirhan.com/?p=4886> و www.sudantribune.com/spip.php?article51074.

أسمرّة تسعى آنذاك إلى فتح "جبهة ثانية" مناوئة لإثيوبيا في الصومال عن طريق مساعدة الميليشيات والجماعات المسلحة التي تعارض الوجود الإثيوبي في الصومال.

٥٧ - ووثق فريق الرصد في تقريره الأخير (S/2013/545) أيضاً انتهاج إريتريا سياسةً مبنية على إقامة علاقات رفيعة المستوى مع عدد من مسؤولي حكومة الصومال الاتحادية بهدف التأثير استراتيجياً على قرارات الحكومة الجديدة. وأفاد الفريق بأن إريتريا حافظت على صلاتها بأمراء الحرب والمفسدين المتحالفين مع حكومة الصومال الاتحادية، الذين يحتفظ بعضهم بدوره بعلاقات مع حركة الشباب.

٥٨ - وفي هذا السياق وفي أعقاب تراجع الدعم المقدم إلى الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في الفترة ما بين أواخر عام ٢٠١١ وأواخر عام ٢٠١٢، استأنفت إريتريا اتصالاتها بقيادة الجبهة الوطنية بالتزامن مع اتخاذ الجبهة قراراً استراتيجياً بنقل قواعدها إلى مقديشو بعد انهيار محادثات السلام بينها وبين حكومة إثيوبيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وتلقى فريق الرصد شهادات تفيد بأن الجبهة نحت جانباً العداء التقليدي الذي يسود علاقتها بحركة الشباب وبأن الحركتين توصلتا فيما يبدو إلى اتفاق لوجستي ييسر عمليات الجبهة الوطنية داخل الصومال^(٥٣).

مؤتمر أسمرّة المعقود في شهر آب/أغسطس ٢٠١٣

٥٩ - في الأسبوع الثاني من شهر آب/أغسطس ٢٠١٣، استضافت إريتريا مؤتمراً للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في موقع بضواحي أسمرّة. ووفقاً لما ذكره عضوان في الجبهة الوطنية شاركا في الاجتماعات، حضر المؤتمر ٣١ عضواً على الأقل من أعضاء اللجنة المركزية للجبهة الوطنية من بينهم رئيسها، عبد الرحمن محمد عمر عثمان، ومفوض شؤون الدفاع بها، شيخ ديق محمد (انظر المرفق ٦-١ للاطلاع على قائمة بأسماء ٢٥ شخصاً يُعرف أنهم حضروا المؤتمر).

٦٠ - وتولى تنظيم المؤتمر واستضافته كبير المستشارين السياسيين لرئيس إريتريا، السيد جرياب، ورئيس جهاز الاستخبارات الوطنية، أبرهة كاسا، ومسؤول الاستخبارات الإقليمي العقيد نغاش "موسى". وافتتح المسؤولون الإريتريون الثلاثة الجلسة، ثم انصرفوا ليوصل المؤتمر أعماله في غيابهم. وعُقدت على هامش المؤتمر جلسات خاصة بين رئيس الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين والسيد جرياب والعقيد نغاش^(٥٤). ووفقاً لما ذكره

(٥٣) مقابلتان مع مصدر استخباراتي أوغاديني سابق، أجريتاً في شهري تموز/يوليه ٢٠١٤ و آب/أغسطس ٢٠١٤؛ وإفادة سرّية من مصدر أمني أجنبي في الصومال قُدمت في شهر تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٥٤) مقابلة مع أحد قادة الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤.

الحاضرون، كان الهدف المعلن للمؤتمر هو جمع الأموال لصالح الجبهة الوطنية ووضع الاستراتيجيات لتجنيد مقاتلين جدد في صفوفها وتكوين مخزوناتهما من الأسلحة ومناقشة وجود الجبهة الوطنية في المنطقة.

٦١ - وعلم فريق الرصد من قادة الجبهة الوطنية الذين حضروا المؤتمر أن رئيس الجبهة الوطنية أخبرهم بأن وكلاء حكومة إريتريا كانوا يرسلون بانتظام مبالغ نقدية إلى الجبهة قبل انعقاد المؤتمر^(٥٥). وقال أحد قادة الجبهة الوطنية إن سلطات إريتريا حوّلت مبالغ نقدية إلى حساب مصرفي تابع للجبهة الوطنية في دبي عبر نظام الحوالات وحقائب الأموال المصرفية لشركة التوكّل. والحساب المصرفي المذكور يديره نائب رئيس الجبهة الوطنية المقيم في أستراليا، محمد إسماعيل، لكنه مسجل باسم "عبد الشكور محمد نور". وُترسل الأموال بعد ذلك من دبي إلى الصومال بواسطة حوالات مجهولة المصدر^(٥٦). ولم يستطع فريق الرصد أن يتحقق من الأسماء، وهو يواصل تحرياته عن نظام الحوالات المذكور.

٦٢ - وخلال المؤتمر، قرّرت اللجنة المركزية للجبهة الوطنية نقل عملياتها إلى مقديشو بسبب السهولة النسبية للعمل في منطقة من الصومال يقل فيها نفوذ إثيوبيا^(٥٧). وانطلاقاً من مقديشو، كان الهدف هو شراء الأسلحة ونشر المقاتلين في وسط الصومال ثم في منطقة أوغادين في إثيوبيا^(٥٨). وقبل عام ٢٠١٣، كان تركيز الجبهة الوطنية مُنصباً على جلب معظم إمداداتها من الأسلحة من اليمن عن طريق شحنها إلى مناطق تقع بين مدينتي بوساسو ولاسقري. وقد أبلغ قائد سابق في الجبهة الوطنية الفريق بأنه زار أسمره مرتين قبل انعقاد المؤتمر في شهر آب/أغسطس ٢٠١٣ لمناقشة كيف يمكن لإريتريا استخدام ميناء عقيق التابع لها لتيسير شراء الأسلحة في شمال الصومال^(٥٩). غير أن الأدلة المتوافرة لفريق الرصد تبرهن على أن المشتريات الأحدث للجبهة الوطنية تشمل أيضاً أسلحة جُلبت من جنوب الصومال^(٦٠).

(٥٥) مقابلة مع أحد قادة الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤ و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤.

(٥٦) مقابلة مع أحد قادة الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٥٧) بناءً على مقابلات متعددة مع قائدين من قادة الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين ومع أحد عملائها؛ ومقابلة مع مصدر استخباراتي أوغاديني سابق في شهري تموز/يوليه ٢٠١٤ و آب/أغسطس ٢٠١٤.

(٥٨) مقابلتان مع قائدين من قادة الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، ٢١ شباط/فبراير و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

(٥٩) مقابلة مع أحد قادة الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٦٠) ذكر مصدر له صلات وثيقة بالجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، في مقابلة أُجريت معه في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، أن مقديشو تحوّلت تدريجياً إلى قاعدة عملياتية للجبهة الوطنية منذ عام ٢٠١٢، وذلك في أعقاب الجهود التي بذلتها بوتلاند وصوماليالاند لتقييد نشاط الشبكات التابعة للجبهة. وزعم المصدر أن الجبهة الوطنية أقامت علاقات داخل حكومة الصومال الاتحادية ضماناً لاستقرار عملياتها في مقديشو.

الانتقال إلى مقديشو

٦٣ - في أعقاب مؤتمر أسمرة، شرعت اللجنة المركزية للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في نقل عملائها العسكريين والاستخباراتيين إلى مقديشو. وأبلغت مصادر فريق الرصد بأن مجموعتين من أولئك العملاء سلكتا في سفرهما طريقين مختلفين، إذ قاد المجموعة الأولى شيخ ديق محمد الذي توجه إلى مقديشو مروراً باليمن، بينما توجهت المجموعة الثانية إليها مروراً بالقاهرة وكمبالا ونيروبي^(٦١). وبحوزة الفريق تأشيرة من تأشيرات الدخول المتعدد إلى إريتريا تحمل رقم ٠١٠٥٢، كانت قد مُنحت لشخص تتطابق أنماط سفره مع نمط سفر المجموعة الثانية. وقد أوقفت سلطات الهجرة في مطار مقديشو شخصاً يدعى يوسف محمد حسين في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وكان حسين قد غادر مخيماً للاجئين في شمال شرق كينيا متوجهاً إلى نيروبي، ثم استقل طائرة من نيروبي إلى أسمرة حيث حصل على وثائق سلطات الهجرة الإريترية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ومن هناك سافر إلى القاهرة ثم إلى كمبالا ونيروبي ليصل أخيراً إلى مقديشو، حيث احتجزته إدارة التحقيقات الجنائية الصومالية لأن أنماط سفره غير المعتاد والوثائق التي كانت بحوزته أثارَت من الشبهات ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه يعمل لحساب حركة الشباب. وقد أُفرج عن حسين في نهاية الأمر بعد دفعه مبلغاً نقدياً^(٦٢) (للاطلاع على نسخ من وثائق الهجرة الخاصة بالمدعو حسين، انظر المرفق ٦-٢).

٦٤ - وكان نائب رئيس الاستخبارات، علي أحمد حسين إبراهيم ديري، من بين الأشخاص الذين سافروا عبر القاهرة وكمبالا ونيروبي في مهمة تستهدف توسيع نطاق القدرات العملية للجبهة الوطنية في مقديشو، وذلك وفقاً لما ورد في روايته. وقد وصل ديري إلى مقديشو في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣^(٦٣). والتقى أثناء إقامته في مقديشو

وسترد أدناه مناقشة لهذا الجانب. وأشار مصدران لهما صلات بالجبهة الوطنية، في مقابلتين أُجريتتا معهما يومي ١٠ حزيران/يونيه و ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، إلى أنهما كانا يعلمان بوصول شحنات للأسلحة من مصادر تابعة للجبهة الوطنية في اليمن إلى شمال شرق الصومال في الماضي.

(٦١) مقابلة أُجريت في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤ مع أحد قادة الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، الذي أفاد بأنه سافر إلى كمبالا مروراً بالقاهرة ثم واصل رحلته إلى نيروبي ومقديشو في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وقال قائد آخر في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤ إنه كان يعلم أن شيخ ديق محمد سافر إلى مقديشو مروراً باليمن.

(٦٢) دون مصدر في مطار مقديشو الدولي مسار رحلة الشخص المذكور وحصل على نسخ من وثائق سلطات الهجرة الإريترية التي كانت بحوزته. وقال المصدر إن سلطات المطار أفرجت عن ذلك الشخص بعد دفعه المبلغ النقدي.

(٦٣) مقابلات مع علي دهيري في شباط/فبراير ٢٠١٤ و آذار/مارس ٢٠١٤ و أيار/مايو ٢٠١٤.

وزير الدولة لشؤون الرئاسة بحكومة الصومال الاتحادية آنذاك، فرح الشيخ عبد القادر، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر أو أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقال ديرييه إن تعليماته كانت تقضي بالحصول على موافقة حكومة الصومال الاتحادية على وجود الجبهة الوطنية في المدينة. واستنادا إلى روايته، لم يمنح الوزير المذكور الجبهة الوطنية أي اعتراف رسمي، ومع ذلك سُمح لديرييه بالعمل بحرية إذ لم يُقبض عليه ولم يُطلب منه أن يغادر البلد^(٦٤). وعلاوة على ذلك، فحص فريق الرصد سجلات المكالمات الهاتفية التي أجراها ديرييه أثناء إقامته في مقديشو، فتبين له أن المذكور كان على اتصال منتظم بجهات له صلات بها في إريتريا. ففي الفترة بين ٥ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أجرى علي ديرييه ثلاثة اتصالات برقمين للهواتف المحمولة في إريتريا وتلقى أربعة اتصالات من خط هاتف أرضي في أسمرة.

شراء الأسلحة في الصومال

٦٥ - في مقابلة منفصلة، قال علي ديرييه، إن الخطة العامة للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين كانت تتمثل في شراء الأسلحة في الصومال، نظرا لسهولة توافرها، بما في ذلك من مخزونات حكومة الصومال الاتحادية (انظر الوثيقة S/2013/413، المرفق ٦، للاطلاع على دراسات حالة إفرادية عن تسرب الأسلحة والذخيرة من المخزونات الرسمية لحكومة الصومال الاتحادية). وسمى ديرييه المدعو شيخ ديق بوصفه المسؤول عن المشتريات باسم الحركة^(٦٥). وعلم فريق الرصد من أحد قادة الجبهة الوطنية كان حاضرا في المؤتمر المعقود في شهر آب/أغسطس ٢٠١٣ في إريتريا أنه أفيد بأن شيخ ديق وصل إلى مقديشو مع خمسة أفراد بعد المؤتمر بفترة قصيرة، وانضم إليهم ستة آخرون من مقاتلي الجبهة الوطنية جاءوا من مخيمات اللاجئين في كينيا. وتولى شيخ ديق تنسيق عملية تجنيد مقاتلي الجبهة ونشرهم من الصومال إلى إثيوبيا، ونظم شحنة من الأسلحة في مقديشو قبل أن يتوجه إلى وسط

(٦٤) مقابلة أجريت مع علي ديرييه في شهر أيار/مايو ٢٠١٤. وقد زعم أن أحد معارفه في مقديشو، وهو شخص ينتمي إلى عشيرة هابر غدير/أير، اصطحبه للقاء فرح عبد القادر. وفي مقابلة أخرى بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ذكر قائد سابق في الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين أنه سافر إلى مقديشو في شهر شباط/فبراير ٢٠١٣ مع المسؤول عن تمويل الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، فيصل ظاهر نور، حيث التقى أيضا بفرح عبد القادر، إلا أن فرح عبد القادر أخبرهما بأن حكومة الصومال الاتحادية لا تعتبر الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين من المرحّب بهم في البلد.

(٦٥) مقابلة مع علي ديرييه، آذار/مارس ٢٠١٤.

الصومال^(٦٦). وأخبر مصدرٌ لصيقٌ بشيخ ديق الفريق أيضاً بأن الأخير أبرم صفقة أسلحة مع مجموعة من تجار السلاح خلال الفترة التي قضاها في مقديشو^(٦٧).

٦٦ - وأكدت عدة مصادر أن عمليات الجبهة الوطنية تركزت في شمال مقديشو، حول مدينة غالكعيو التي تستخدم كقاعدة لتجهيز المقاتلين المتوجهين إلى إثيوبيا والآتين منها وكمركز لنقل الأسلحة إلى إثيوبيا. وأخبر مقاتلٌ سابق في الجبهة الوطنية فريق الرصد بأنه غادر غالكعيو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ متجهاً إلى مقديشو مع أحد المتأخرين بالأسلحة التابعين للجبهة في غالكعيو يعرف باسم "جواسي"^(٦٨). وذكر مصدرٌ آخر وثيق الصلة بالجبهة الوطنية أن آخر ما توارد من أنباء عن شيخ ديق أفاد بأنه كان ناشطاً حينها في غالكعيو^(٦٩). وذكر مقاتل ثالث تابع للجبهة الوطنية ممن جُندوا من مخيم هاغاديرا للاجئين الواقع في شمال شرق كينيا، أنه أُمر بالتوجه إلى غالكعيو في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، حيث التقى بأحد قادة الجبهة المعروف باسم شيخ إبراهيم عبيد محمد عبيد. وقال المقاتل لفريق الرصد إن عبيد هو الذي أمره بالسفر إلى صوماليالاند^(٧٠). وعلم الفريق من مصدر موثوق أن شيخ إبراهيم عبيد عميل يعمل لحساب الجبهة الوطنية وحركة الشباب في آن واحد^(٧١).

٦٧ - وتلقى فريق الرصد أيضاً معلومات عن شبكات دعم الجبهة الوطنية في صوماليالاند التي تيسر أنشطتها. وبعد انعقاد مؤتمر الجبهة الوطنية في أسمرة بفترة وجيزة، ذكر مقاتلٌ نُشر من هرجيسة إلى مقديشو مروراً بغالكعيو في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أنه تلقى تعليمات بالتوقف في كمبالا التي أُمر بالمرور بها مجندون آخرون تابعون للجبهة الوطنية^(٧٢).

(٦٦) مقابلة مع أحد قادة الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤، ومع مصدرٍ لصيقٍ بشيخ ديق، ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٦٧) مقابلة أجريت في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٦٨) مقابلة أجريت في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤.

(٦٩) مقابلة أجريت في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٧٠) مقابلة مع مقاتل سابق من مقاتلي الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وكانت سلطات بونتالاند قد أوقفت الشخص المذكور قبل وصوله إلى صوماليالاند.

(٧١) مقابلة مع اثنين من ضباط الاستخبارات الصومالية، شباط/فبراير ٢٠١٤.

(٧٢) مقابلة أجريت في ١٢ آذار/مارس مع مقاتلٍ سابق من مقاتلي الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، وصف فيها وجوده في هرجيسة بأنه يعود إلى عام ٢٠١١ وعدداً من ضباط الجبهة الوطنية المكلفين بشراء الذخيرة الذين كانوا متمرزين في المدينة أيضاً.

الاتفاق اللوجستي بين الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وحركة الشباب

٦٨ - تتمركز قواعد العمليات التابعة للجبهة الوطنية بغالكعيو في حي بارادلي، الذي يعرف بأنه معقل حركة الشباب في المدينة^(٧٣). ويشير اختيار هذا الموقع وقدرة الجبهة الوطنية على العمل في أجزاء مختلفة من الصومال تساؤلات عن السبل التي تمكن الجماعة من التحرك عبر الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب، وهو ما تحتاج إليه لتنفيذ أنشطتها السياسية والعسكرية. ونفى جميع الأعضاء السابقين في الجبهة الوطنية الذين تحدث إليهم فريق الرصد وجود أي علاقة للجبهة مع حركة الشباب وأشاروا إلى العداء التاريخي القائم بين التنظيمين. وأخبر أحد القادة السابقين الفريق بأن أي اعتراف من جانب الجبهة الوطنية بوجود أي علاقة لها مع حركة الشباب من شأنه أن يقوض مصداقية الجبهة وأن يؤدي إلى القضاء عليها^(٧٤). ومن ناحية أخرى، تلقى فريق الرصد شهادتين مستقلتين موثقتين من مصادر لديها معرفة مباشرة بالمسألة، يتعارض مضمونهما مع فكرة انتفاء الصلات التنفيذية بين الجبهة الوطنية وعناصر داخل حركة الشباب. والشهادة الأولى أدلى بها عميل استخباراتي أوغاديني سابق، قال لفريق الرصد إن الجبهة الوطنية تنسق مع حركة الشباب في الصومال من أجل التحرك بحرية وبشكل آمن عبر الأراضي التي تسيطر عليها الحركة، وخاصة في المناطق المتاخمة لمنطقة سول في صوماليلاند ومنطقة جوبا السفلى في جنوب كيسمايو^(٧٥). وعلم فريق الرصد من مسؤول أمني لديه معرفة مباشرة بالوضع في الميدان أن حركة الشباب قامت يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤ بشن هجوم في إقليم باكول على ميليشيا تتلقى التدريب من إثيوبيا، وأن الجبهة الوطنية شاركت في هذا الهجوم. قال المصدر إن قوات الدفاع الوطني الإثيوبية انتشرت في المنطقة بعد الهجوم، وأصبح من الواضح آنذاك أن مقاتلين تابعين للجبهة الوطنية كانوا ضالعين في الهجوم وأن حركة الشباب تأوي عناصر الجبهة الوطنية في قاعدتها الموجودة في موقع قريب^(٧٦). وكذلك تحدث محافظ منطقة باكول في الصومال عن هذا الهجوم في مقابلة أجراها مع القسم المعني بالصومال بإحدى وسائل الإعلام التابعة للولايات المتحدة، وزعم في المقابلة أن الجبهة الوطنية تعاونت مع حركة

(٧٣) مقابلة أجريت في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ مع مصدر استخباراتي في بوتلاند ذي صلات بضابط من الفرع الأمني لحركة الشباب كان موجودا في غالكعيو خلال عام ٢٠١٣.

(٧٤) مقابلة مع أحد قادة الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٧٥) مقابلة مع عميل استخباراتي أوغاديني سابق أجريتا في شهري تموز/يوليه ٢٠١٤ وآب/أغسطس ٢٠١٤.

(٧٦) إفادة سرية من مصدر أمني أجنبي في الصومال، تموز/يوليه ٢٠١٤.

الشباب، مؤكداً بذلك تورط كلتا الجماعتين في الحادث^(٧٧). وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أصدرت الجبهة الوطنية بياناً نفت فيه أي تورط في الهجوم المذكور^(٧٨).

٦٩ - ويخلص فريقُ الرصد، بناءً على شهادات متعددة تؤيد استنتاجاته، إلى أن إريتريا تواصل تقديم الدعم اللوجستي والمالي إلى الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، بما يخالف أحكام القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، وأن ذلك يحدث بالتزامن مع نقل الجبهة الوطنية مركز عملياتها إلى مقديشو ومع قيام ما يبدو أنه تفاهم بشأن النواحي اللوجستية بين الجبهة وحركة الشباب ينبثق عن عداء الجماعتين المسلحتين لإثيوبيا ومعارضتهما للسياسات التي تنتهجها في المنطقة.

باء - إثيوبيا

حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية

٧٠ - تلقى فريق الرصد شهادات عديدة تؤكد أن إريتريا تواصل دعم حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية، بما يخالف الفقرة ١٥ (ب) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٧١ - وهذه الحركة، التي تعرف أيضاً باسمها المختصر "دمهيت" باللغة التغرينية، جماعةٌ معارضةٌ إثيوبيةٌ مسلحةٌ أسسها في عام ٢٠٠١ منشقون عن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في إثيوبيا. وتذكر الحركة أن هدفها هو "إقامة حكومة ديمقراطية شعبية في إثيوبيا تحترم حقوق الأمة والجنسية"^(٧٩).

٧٢ - وسبق أن أبلغ فريق الرصد بدعم إريتريا لحركة تيغراي (S/2012/545). ففي عام ٢٠١٢، خلص الفريق إلى أن الحركة تتدرب في هارينا، وهي جزيرة في البحر الأحمر قبالة الساحل الشرقي لإريتريا، وكذلك في مواقع صغيرة للتدريب العسكري قرب الحدود بين إثيوبيا وإريتريا. وحصل فريق الرصد على معلومات مفادها أن الحركة ما زالت تتدرب في هارينا (انظر المرفق ٧-١ للاطلاع على خريطة تبين موقع هارينا)^(٨٠).

(٧٧) بثت هذه المقابلة إذاعةً صوت أمريكا - القسم الصومالي [Voice of America Somalia]، والمقابلة متاحة بالكامل في الموقع الشبكي التالي: www.voasomali.com/content/article/1929782.html.

(٧٨) انظر الموقع الشبكي التالي: <http://onlf.org/?p=602>.

(٧٩) وفقاً لما يرد في الموقع الشبكي لحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية: <http://demhitonline.blogspot.com.tr/p/aim.html>.

(٨٠) أخبر مقاتلون سابقون في حركة جينبوت سبات فريق الرصد بأنهم شاهدوا تدريبات الحركة في هارينا. وكذلك مقابلة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وآب/أغسطس ٢٠١٤ أجريت مع لواء إريتري

٧٣ - وتصدر الحركة بانتظام مقاطع فيديو متاحة للجمهور تؤكد فيها التزامها بحمل السلاح ضد حكومة إثيوبيا^(٨١). بيد أن من الصعب التحقق من المعلومات المتعلقة بالمواجهات العسكرية بين حركة تيغراي والجيش الإثيوبي. وقد أخبر عضو في منظمة غير حكومية له اتصالات بقيادة الحركة فريق الرصد بأنه علم بوقوع اشتباكات في بنيشانغول، بالقرب من منطقة أمهرة الإثيوبية، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣^(٨٢). كما أخبر فريق أول إريتري سابق له صلات نشطة في صفوف الجيش الإريتري فريق الرصد بوقوع اشتباك مسلح بين الجيش الإثيوبي وحركة تيغراي في خريف عام ٢٠١٣^(٨٣). وعلاوة على ذلك، تلقى فريق الرصد معلومات عن مشاركة الحركة في حملة مسلحة لقمع التمرد الداخلي في إريتريا في نهاية عام ٢٠١٣^(٨٤).

٧٤ - وعلم فريق الرصد من مصادر مستقلة لها صلات بالجيش الإريتري وبقيادة حركة تيغراي نفسها أن الحركة أصبحت أهم جماعة معارضة إثيوبية داخل إريتريا وأن لها مهمة مزدوجة باعتبارها جماعة معارضة إثيوبية مسلحة وقوة حامية لنظام أفويرقي^(٨٥). وينظر إلى مقاتلي الحركة، الذين ينتمون إلى نفس المجموعة الإثنية التي ينتمي إليها الرئيس أفويرقي، على أنهم يدينون له شخصيا بالولاء، وذلك على عكس قوات الدفاع التي تشكك الرئيس

سابق له صلات نشطة داخل المؤسسة العسكرية؛ ومقابلة أجريت في شهر آذار/مارس ٢٠١٤ مع مسؤول في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة.

(٨١) مقطع فيديو نشرته حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يبين مقاتلين تابعين للحركة بعد تخرجهم من دورة تدريب عسكري وسياسي مزعومة، انظر: <http://tpdmtv.vidmy.com/video/93i663y9zcc0>.

(٨٢) مقابلة بواسطة برنامج سكايب (Skype) أجريت في شهر تموز/يوليه ٢٠١٤ مع عضو في منظمة غير حكومية له اتصالات بقيادات في حركة تيغراي.

(٨٣) مقابلة أجريت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ مع فريق أول إريتري سابق له صلات نشطة داخل المؤسسة العسكرية.

(٨٤) مقابلة مع مسؤول إريتري سابق رفيع المستوى في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومع فريق أول إريتري سابق له صلات نشطة داخل الجيش في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأفادت التقارير الصحفية أيضا بوقوع الحادث؛ انظر الموقعين الشبكيين التاليين:

<http://hornaffairs.com/en/2013/12/16/eritrea-unraveling-isaias-afeworki-authored-identity/>

و <http://awate.com/a-mercenary-army-isaias-afwerkis-last-stand/>.

(٨٥) مقابلات مع مسؤول سابق في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في شهر آذار/مارس ٢٠١٤؛ ومع فريق أول إريتري سابق له صلات نشطة داخل المؤسسة العسكرية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ ومع مسؤول إريتري سابق رفيع المستوى في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ ومقابلات بواسطة برنامج سكايب (Skype) مع عضو في منظمة غير حكومية له اتصالات بقيادة حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية أجريت في شهري تموز/يوليه ٢٠١٤ وآب/أغسطس ٢٠١٤.

في ولائها خلال السنوات الأخيرة^(٨٦). وتعتبر هذه المسألة ذات أهمية خاصة بعد محاولة التمرد الفاشلة التي قام بها الجيش في "فورتو" والتي واجهها النظام الإريتري في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (انظر الوثيقة S/2013/440).

٧٥ - ويقدر فريق الرصد أن حركة تيغراي تضم حالياً عشرات الآلاف من المقاتلين^(٨٧). وذكر لفريق الرصد اثنان من كبار المسؤولين الإريتريين السابقين وفريق أول إريتري سابق، وكلهم على اتصال بمسؤولين عسكريين وحكوميين، أن دعم إريتريا لحركة تيغراي يبدو على قدر أكبر من الانتظام والتنسيق مقارنة بدعمها لجماعات مسلحة إثيوبية أخرى^(٨٨). وذكر مصدر له اتصالات مباشرة بقيادات عدد من الجماعات المسلحة واصفا الحركة بأن لديها على ما يبدو "قدرة قتالية أكبر بكثير" من سائر الجماعات الإثيوبية^(٨٩).

٧٦ - وتلقى فريق الرصد أيضاً من مصدرين لهما صلات نشطة في صفوف قوات الدفاع الإريتريّة معلومات تفيد بأن الأسلحة الموجودة في إدارة اللوجستيات التابعة لقوات الدفاع الإريتريّة يجري بانتظام نقلها منتظم إلى حركة تيغراي^(٩٠). وأخبر مصدر عسكري سابق وموثوق من كبار العسكريين الإريتريين الفريق بأن زملاءه السابقين أعلموه أن الأسلحة التالية نُقلت من قوات الدفاع الإريتريّة إلى حركة تيغراي في خريف عام ٢٠١٣: بنادق

(٨٦) وصف هذا التطور لفريق الرصد مسؤول إريتري سابق رفيع المستوى في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومسؤول سابق في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في شهر آذار/مارس ٢٠١٤، وفريق أول إريتري سابق له صلات نشطة داخل المؤسسة العسكرية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ومصدر إريتري من مستشاري رئيس جيبوتي له اتصالات وثيقة في السودان وإثيوبيا وقد أخبر الفريق بذلك في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

(٨٧) يستند الفريق في ذلك إلى أرقام حصل عليها من مسؤول إريتري سابق رفيع المستوى في شهري تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وآب/أغسطس ٢٠١٤، ومن مسؤول كبير سابق في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في شهر آذار/مارس ٢٠١٤، ويقدر كلا المصدرين أن حركة تيغراي تضم حالياً نحو ٢٠.٠٠٠ مقاتل. وعلاوة على ذلك، علم فريق الرصد في نيسان/أبريل ٢٠١٤ من ناشطة أوروبية في مجال حقوق الإنسان لها اتصالات وثيقة باللاجئين الإريتريين أن لاجئين وافدين حديثاً أخبروها بأن هناك "عشرات الآلاف" من مقاتلي الحركة في إريتريا.

(٨٨) مقابلات مع مسؤول إريتري كبير سابق في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومسؤول سابق في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في شهر آذار/مارس ٢٠١٤، وفريق أول إريتري سابق له صلات نشطة داخل المؤسسة العسكرية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وآب/أغسطس ٢٠١٤.

(٨٩) مقابلتان بواسطة برنامج سكايب (Skype) مع عضو في منظمة غير حكومية على اتصال بقيادة الجماعات المسلحة الإثيوبية، أجريتا في شهري تموز/يوليه ٢٠١٤ وآب/أغسطس ٢٠١٤.

(٩٠) مقابلتان مع مسؤول سابق من كبار المسؤولين الإريتريين في شهر آذار/مارس ٢٠١٤، ومع فريق أول إريتري سابق له صلات نشطة داخل المؤسسة العسكرية في شهر آب/أغسطس ٢٠١٤.

قنّاصة، ومسدسات شبه آلية من طراز Walther PP، ومدافع من طراز Dushka، ومسدسات من طراز Tokarev T، ومناظير، وأن ذلك تم في شهر أيلول/سبتمبر على الأرجح^(٩١). ولم يستطع فريق الرصد أن يؤيد هذه المعلومات بالأدلة ولا أن يؤكد ما إذا كانت الأسلحة المقدمة إلى حركة تيغراي مصدرها المخزونات القديمة لقوات الدفاع الإريتيرية أم أن الحركة تُسلح بعتاد تم شراؤه للجيش بعد اعتماد القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٧٧ - وفي القاهرة، تناول فريق الرصد في ١٥ شباط/فبراير عام ٢٠١٤ مسألة مصدر الأسلحة المستخدمة لتسليح حركة تيغراي مع السيد جبرياب، كبير المستشارين السياسيين لرئيس إريتريا. وقال السيد جبرياب للفريق إن حكومة إريتريا لا تدعم حركة تيغراي التي ذكر أنها منوطة لحكومة إثيوبيا. وأضاف أنه ليست هناك، في رأيه، أسلحة تُنقل إلى الحركة. وطلب فريق الرصد معلومات إضافية عن الحركة في رسالتين مؤرختين ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ (انظر المرفق ١) و ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ (انظر المرفق ٣). وخلال اجتماع عقد بالتداول عبر الفيديو في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، لم يُجب السفير تسفاي على أسئلة فريق الرصد بشأن الحركة، وقال إن الجماعات المسلحة الإثيوبية وليدة الديناميات الداخلية في إثيوبيا. وشدد على أن إريتريا ليست ضالعة في أي عمليات لزعة الاستقرار الداخلي في إثيوبيا.

حركة جينبوت سبات

٧٨ - حركة غينبوت سبات جماعة معارضة محظورة شكلتها في عام ٢٠٠٥ النخبة السياسية الأمهرية التي تعاهدت على تغيير نظام الحكم في إثيوبيا عن طريق النضال المسلح^(٩٢). وسبق أن وثق فريق الرصد دعم إريتريا لحركة جينبوت سبات (انظر الوثقتين S/2011/433 و S/2012/545). وفي عام ٢٠١٢، تلقى الفريق شهادات داعمة لذلك تؤكد أن ثلاثة من مقاتلي حركة جينبوت سبات تلقوا التدريب في المنطقة الحدودية العسكرية الغربية تحت إشراف العقيد فيتسوم. ولم يتمكن فريق الرصد آنذاك من التوصل إلى أي استنتاجات عن الانتماء التنظيمي للمقاتلين السابقين أو التحقق من الروايات التي جاءت على لسانهم بشأن تلقيهم تدريباً عسكرياً، لكن الفريق خلص إلى أنهم كانوا على اتصال مباشر بالعقيد فيتسوم.

(٩١) مقابلة أجريت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ مع فريق أول إريتري سابق له صلات نشطة داخل المؤسسة العسكرية.

(٩٢) على نحو ما أوضحه في شهري تموز/يوليه ٢٠١٤ و آب/أغسطس ٢٠١٤ باحث تابع لإحدى المنظمات غير الحكومية له صلات بقيادة حركة جينبوت سبات.

٧٩ - وقد فحص فريقُ الرصد أدلةً وشهادات جديدة تشير إلى أن إريتريا تواصل تقديم الدعم لحركة جينبوت سبات. وتحدث فريقُ الرصد مع ثلاثة مقاتلين سابقين من الجماعة، كلٌّ على حدة، وأكد هؤلاء جميعاً أن العقيد فيتسوم لا يزال يتولى توجيه التدريب المقدم لحركة جينبوت سبات والإشراف عليه^(٩٣).

٨٠ - وقد أُسر المقاتل الأول في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أثناء قيامه بمهمة استطلاعية داخل إثيوبيا. وذكر هذا المقاتل، في لقاء مع فريق الرصد عُقد في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ وهو رهن الاحتجاز في إثيوبيا، أنه من مؤيدي حركة جينبوت سبات وأنه جُنّد في جناحها العسكري أثناء عمله كعامل باليومية في السودان. وقد اصططحه جنود إريتريون إلى إريتريا، حيث أرسل فيما بعد إلى معسكر تدريب في هارينا (انظر الملحق ٧-١ للاطلاع على خريطة تبين موقع هارينا). وانضم المقاتل هناك إلى ٢٨ شخصا آخر ودُربوا جميعاً على كيفية استخدام الرشاشات والقنابل العادية والقنابل اليدوية. وسُمّي المقاتل نقيباً في قوات الدفاع الإريتريّة يعرف باسم "داويت" باعتباره الشخص المسؤول عن إدارة التدريب والعمليات اليومية لحساب الحركة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قال المحتجز إن داويت أمره هو وعضوين آخرين في حركة غينبوت سبات بالسفر إلى إثيوبيا لاستطلاع مواقع وطرق استراتيجية لنقل الأسلحة في المستقبل. وكانت المناطق المحددة هي أواسا في الوادي المتصدع الكبير، وجيوان في منطقة عفار، وغوندار في منطقة أمهرة بإثيوبيا (للاطلاع على الخريطة، انظر الملحق ٧-٢). وقد أُلقت قوات الأمن الإثيوبية القبض على المقاتلين الثلاثة وهم يجتازون الغابة في غوندار في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٨١ - وحينما أُلقي القبض عليه وعلى زميليه داخل إثيوبيا، كانوا حسبما ادّعي يحملان أسلحة أتيحت لفريق الرصد لفحصها. وشملت هذه الأسلحة قنابل يدوية وبنادق هجومية من طراز AK-47 وذخيرة (لمزيد من التفاصيل عن الأسلحة التي ضُبِطت مع المقاتلين، انظر المرفق ٧-٣). وبمعينة الأسلحة، وجد فريقُ الرصد أن الأرقام المسلسلة لصمامات القنابل اليدوية تتطابق من حيث تواليها مع الأرقام المسلسلة لصمامات قنابل يدوية وثّقها فريق الرصد في عام ٢٠١١. وكانت صمامات القنابل اليدوية التي عُثر عليها في عام ٢٠١١ قد ضُبِطت مع مقاتلي الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين الذين تلقوا التدريب والتسليح في إريتريا. وكانت تحمل أرقاماً مسلسلة متتابعة العدد "٧٩"، وهو نفس الرقم المسلسل الموسوم على صمامات القنابل اليدوية التي ضُبِطت مع مقاتلي حركة جينبوت سبات أثناء فترة الولاية

(٩٣) التقى فريق الرصد بمقاتلي حركة جينبوت سبات السابقين في أديس أبابا في ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير و ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤.

الحالية^(٩٤). ويشير الاتساقُ الملاحظ في توالي الأرقام المسلسلة إشارةً قويةً إلى أن مصدرًا واحدًا هو الذي وقّر كلا المجموعتين من القنابل اليدوية، وقد خلص فريق الرصد في عام ٢٠١١ إلى أن هذا المصدر هو إريتريا (للاطلاع على صور فوتوغرافية لصمامات القنابل التي فحصها فريقُ الرصد في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، انظر المرفق ٧-٤).

٨٢ - أما مقاتلا جينبوت سيات السابقان الآحران، فكانا جزءا من خليةٍ مقاتلةٍ أخرى مكونة من خمسة أفراد جرى تجنيدهم في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، حيث كانوا يعملون آنذاك. وأجرى فريق الرصد مقابلات فردية معهما في ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وعرفَ الأول نفسه بأنه عضو مؤسس في الجناح العسكري لحركة جينبوت سيات، ولكن لم تكن مجوزته أي وثائق تُبين رتبته أو مركزه المزعومين داخل الحركة. وقد أخبر فريق الرصد أنه ساعد أثناء إقامته في جنوب أفريقيا في إنشاء "الجبهة الشعبية" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وقال إن الجبهة كان القصد من إنشائها تجنيد أبناء الجاليات المغتربة في الجناح العسكري لحركة جينبوت سيات.

٨٣ - وذكر العضو السابق الثاني في حركة جينبوت سيات لفريق الرصد أن الجبهة الشعبية قامت بتجنيدِه. وأبلغه من جندوه أنه سُرسل إلى إريتريا لتلقي التدريب العسكري. وزودت سفارة إريتريا في بريتوريا المجددَ الجديد ببطاقة مرور إريتريّة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، استخدمها المجدد بعد ثلاثة أيام للسفر من جوهانسبرغ إلى أسمرة عن طريق القاهرة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (للاطلاع على وثيقة السفر والتذكرة الإلكترونية الممنوحتين للمقاتل المذكور، انظر المرفق ٧-٥).

٨٤ - وحينما وصل المقاتلان المجددان حديثاً إلى أسمرة، التقى بهما حسبما أفيد الأمين العام لحركة جينبوت سيات، أندارغاتشيو تسيغي^(٩٥). وقضيا ستة أشهر في انتظار تلقي التدريب الذي بدأ في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأخبر الرجلان فريقَ الرصد بأنهما انضما إلى مجموعة يتراوح عددها بين ٣٠ و ٦٠ من مقاتلي جينبوت سيات في معسكر هاريننا، وزعما أنهما مكثا فيه حتى فرارهما إلى إثيوبيا في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأفادا بأنهما رأيا جماعاتٍ أخرى من جماعات المعارضة الإثيوبية في هاريننا، من بينها حركة تيغراي

(٩٤) لم يُدرج فريق الرصد في تقريره لعام ٢٠١١ صوراً لصمامات القنابل اليدوية التي ضُبِطت مع عناصر الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين. ولمزيد من المعلومات عن ذلك الحادث، انظر المرفق ٨-٣ من الوثيقة S/2011/433.

(٩٥) أُلقي القبض على السيد أندارغاتشيو تسيغي أثناء مروره باليمن في طريقه إلى إريتريا في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وسُلم إلى إثيوبيا في الشهر التالي.

الديمقراطية الشعبية وحركة أمهرة الديمقراطية الشعبية وجبهة تحرير أورومو^(٩٦). ودام التدريب شهرا واحدا وشمل تكتيكات حرب العصابات والتدريب على الأسلحة النارية باستخدام المسدسات والأسلحة الآلية والمتفجرات والأسلحة المضادة للدبابات. ويدعي المقاتلان أنهما قضيا سبعة أشهر في هارينا في انتظار تكليفهما بمهمة.

٨٥ - ولم يتمكن فريق الرصد من التحقق بشكل مستقل من صحة مزاعم مقاتلي جينبوت سبات السابقين. ولكن البادي، استنادا إلى شهاداتهم الداعمة للأمر وإلى فحص الوثائق والأسلحة المضبوطة معهم، أن إريتريا لا تزال تقدم بعض الدعم لحركة جينبوت سبات. بيد أن فريق الرصد لا يستطيع تحديد نطاق هذا الدعم مقارنة بما قدمته أسيرة لهذه الحركة في الماضي.

٨٦ - وأطلع فريق الرصد السفير تسفاي، الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، على الاستنتاجات التي توصل إليها أثناء اجتماع عُقد بالتداول عبر الفيديو في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، وطلب أن تقدم إريتريا إيضاحا لتطابق الأرقام المسلسلة لصمامات القنابل اليدوية ولمسألة وثائق السفر المضبوطة مع أحد مقاتلي جينبوت سبات. وقال السفير تسفاي إنه لا بد أن الجماعة حصلت على صمامات القنابل اليدوية إما من إثيوبيا أو ممن ألقت إثيوبيا القبض عليهم، وذكر أن إريتريا أيضا لديها أرقام مسلسلة لأسلحة إثيوبية. ووردت إجابته مرة أخرى في الرد الرسمي للحكومة، المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤ (انظر المرفق ٤)، وفيه جاء ما يلي: "إن وثائق السفر التي يمكن أن تزورها بسهولة قوى يهملها أن تشير أصابع الاتهام إلى إريتريا؛ والأرقام المسلسلة لرصاصات أو أسلحة قد تكون إريتريا وإثيوبيا قد تناوبتا الاستيلاء عليها في حروبهما المتعددة خلال السنوات الماضية ... لا يمكن أن تؤخذ كأدلة دامغة على إساءة إريتريا التصرف بما يستتبع إجراءات عقابية من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة". وعلاوة على ذلك، لم تقدم حكومة إريتريا أي أدلة تدعم ادعاء السفير تسفاي أن لديها أرقاما مسلسلة لأسلحة إثيوبية.

رابعاً - التمويل لأغراض دعم انتهاكات القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)^(٩٧)

٨٧ - أجرى فريق الرصد تحريات لتحديد ما إذا كانت الإيرادات التي تجمعها حكومة إريتريا يجري تحويل مسارها نحو تمويل انتهاكات للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وقد جمع الفريق

(٩٦) لمزيد من المعلومات عن جبهة تحرير أورومو، انظر الوثيقة S/2012/545.

(٩٧) في الفقرة ١٩ (ب) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، يذكر مجلس الأمن أنه يجوز لفريق الرصد النظر في أي معلومات ذات صلة بتنفيذ الفقرتين ١٦ و ١٧ من القرار ويتعين توجيه نظر اللجنة إليها.

معلومات من مصادر شتى لها معرفة مباشرة بحزب الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكم وبالهياكل المالية لإريتريا، كما جمّع المعلومات من أعضاء جماعات للمعارضة المسلحة تنشط في المنطقة تلقوا دعماً مالياً ولوجستياً من حكومة إريتريا^(٩٨).

٨٨ - ولا يمكن الوثوق في البيانات المتعلقة باقتصاد إريتريا حيث إن الميزانية السنوية للبلد ليست متاحة للعموم وحكومة إريتريا لا تكشف عن الاعتمادات المرصودة فيها. ولا يزال الافتقار إلى الشفافية المالية يوجد أوجه غموض ويعيق الرصد الفعال لامتنال البلد لأحكام القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وبالنظر إلى الغموض الذي يحيط بالإدارة المالية في إريتريا، فمن الصعب البت فيما إذا كانت الإيرادات تحوّل لتمويل الانتهاكات أم لا. وللبت في هذا الأمر، أجرى فريق الرصد تحرياتٍ عن طبيعة الإيرادات الإريتريّة وتدفقاتها المالية وكيفية إدارتها.

ألف - هيكل التمويل ومراقبته

٨٩ - لا يزال انعدام الشفافية في الإدارة المالية، على نحو ما وصفه فريق الرصد في السابق (S/2011/433، الفقرات ٣٧٢-٣٧٧)، يُمكّن حكومة إريتريا من الاحتفاظ باقتصاد غير رسمي تسيطر عليه الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة. وهو اقتصاد يتضمن معاملات تتم بالعملة الصعبة وتدار من خلال شبكة معقدة وغامضة من الشركات وكيانات الأعمال المشهورة في ولايات قضائية وطنية عدة.

٩٠ - ولا يزال مسؤولون كبار في حكومة إريتريا والجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة يجمعون ملايين الدولارات سنوياً من خلال إيرادات غير رسمية يحصلون عليها من ترتيبات الأعمال الخاصة التي تساهم فيها شركاتٌ تديرها الجبهة الشعبية في الداخل والخارج^(٩٩). وبالرغم من صعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن حجم الاقتصاد غير الرسمي في البلد،

(٩٨) أجريت مقابلات عديدة على مدى ولاية الفريق مع مسؤولين إريتريين كبار سابقين، ودبلوماسيين سابقين، ورجال أعمال إريتريين لديهم معرفة مباشرة بالشؤون المالية والاقتصادية للبلد في مختلف أنحاء أوروبا وأفريقيا وأستراليا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. وأجريت مقابلات عديدة مع مقاتلين سابقين في أديس أبابا في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، أجريت مقابلات مع مقاتل سابق في الصومال في شهر شباط/فبراير ٢٠١٤، ومع ضابط سابق ذي رتبة رفيعة في الجيش الإريتري في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ومع قائد من الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في شهر شباط/فبراير وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(٩٩) مقابلات عديدة أجريت مع رجال أعمال إريتريين مقيمين في جوبا في شهري تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤؛ وفي دبي في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وأيار/مايو ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٤؛ وفي كمبالا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

يُقدَّر فريق الرصد أن تدفقات الإيرادات الواردة كبيرة. وقد حصل فريق الرصد من مصادر مباشرة على معلومات تفيد بأن مسؤولين حكوميين أنشأوا هيكلًا ماليًا عالميًا غير مسجل باسم الجبهة الشعبية وهم محتفظون بذلك الهيكل. ويشمل الهيكل المذكور ملاذات ضريبية إضافة إلى اتحادات احتكارية وشركات منشأة تحت غطاء من السرية باسم مسؤولين، أو باسم خواص في أغلب الحالات^(١٠٠). وتتسم هذه الهياكل المالية بدرجة عالية من التعقيد، وقد أنشئت في عدة بلدان بمساعدة ميسرين محليين أو "أصدقاء للنظام" يعاونون عملائهم على إنشاء آليات مالية مصممة بحيث يتعذر اختراقها^(١٠١). وقد وثّق فريق الرصد بشكل واسع (في الوثيقتين S/2011/433 و S/2012/545) العملية التي قام من خلالها مسؤولون كبار في حكومة إريتريا بإنشاء جهاز مالي سري لتوليد الإيرادات وإدارتها.

باء - الشبكات السرية للأعمال التجارية التي تديرها الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة

٩١ - تمثل شركة البحر الأحمر آلية المشتريات الرئيسية لحكومة إريتريا. وتستورد الشركة مجموعة واسعة من السلع الأساسية، بدءاً بالأغذية الأساسية كالسكر والأرز وانتهاءً بالآلات الثقيلة والمعدات التكنولوجية والعسكرية^(١٠٢). وقد اطلع فريق الرصد على معاملات مالية وأكد أن هذه الأنشطة ترتبط بشركات تابعة للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، بما في ذلك شركة البحر الأحمر^(١٠٣). وأنشطة المشتريات التي تتم باسم شركة البحر الأحمر يتولاها في المقام الأول ممثلون موفدون إلى القنصلية الإريترية في دبي^(١٠٤).

٩٢ - وحصل فريق الرصد أيضاً على قائمة شركات مختلفة مملوكة للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة تعمل في مجالات تجارة السلع والنقل والشحن، من بينها شركة هيمبول للخدمات المالية [Himbol Financial Services]، وشركة خطوط الملاحة الإريترية

(١٠٠) معلومات استمدت من مسؤولين إريترين كبار سابقين لديهم معرفة مباشرة بالشؤون المالية للبلد.

(١٠١) أجريت على مدار فترة ولاية الفريق عدة مقابلات مع مسؤولين إريترين كبار سابقين كانوا يشرفون على أنشطة البلد التجارية، ومع رجال أعمال إريترين لديهم معرفة مباشرة بشؤونه المالية والاقتصادية. ومقابلات عدة مع رجل أعمال له روابط بحكومة إريتريا أجريت في نيروبي في شهري تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

(١٠٢) لمزيد من المعلومات عن المشتريات العسكرية، انظر ما يرد تحت عنوان "حالة شرق السودان" في الفرع ثانياً - ألف من هذا التقرير.

(١٠٣) تلقى فريق الرصد آلاف السجلات المصرفية والمالية السرية من مؤسسة مالية كبيرة مقرها في الاتحاد الأوروبي.

(١٠٤) مقابلات أجريت في شهر أيار/مايو ٢٠١٤ مع مسؤول شارك في أنشطة البلد في مجال المشتريات.

[Eritrean Shipping Line]، وشركة ترانس هورن للنقل [Transhorn Transport Company]، وشركة هيدري للتوزيع [Hidri Distribution]، وشركة مساهمة إيرى إيكوب وأنديريب [EriEquip and Anderbeeb Share Company] ^(١٠٥).

٩٣ - وعلم فريق الرصد أن شركات الجبهة الشعبية وشركة البحر الأحمر تتعامل في الغالب مع مصرف الإسكان والتجارة الإريتري الذي يحتفظ بحسابات في مصارف مراسلة في الخارج، منها مصرف غازبروم بانك [Gazprombank] ومصرف دي زي [DZ Bank] والمصرف التجاري [Commerzbank] ومصرف الصين للتصدير والاستيراد - إكسيم بانك [Export- Import Bank of China (EximBank)] ومصرف بانكا ناتسيونالي ديل لافورو - شركة مساهمة [Banca Nazionale del Lavoro S.p.A] ^(١٠٦). وتضمن ثلاثة مصارف تجارية كبرى على القطاع المصرفي في إريتريا؛ وهذه المصارف هي: مصرف الإسكان والتجارة الإريتري الذي تملك الجبهة الشعبية أغلب حصصه، ومصرف التنمية والاستثمار الإريتري الذي يلي بالأساس الاحتياجات المالية الطويلة الأجل للقطاع الخاص، و مصرف إريتريا التجاري المملوك للحكومة والذي يقدم أغلب الخدمات المصرفية التجارية الأساسية ^(١٠٧).

٩٤ - وقد قام فريق الرصد (في تقريره S/2011/433) بتوثيق الطريقة التي تدير بها إريتريا نظاماً مالياً في الخارج تسيطر عليه عناصر من حزب الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكم و/أو مناصروها، من أجل توليد تدفقات كبيرة من الإيرادات. وعلم فريق الرصد من العديد من المصادر الإريتريّة الموثوقة التي لديها معرفة مباشرة بالجبهة الشعبية أن مدير إدارة الشؤون الاقتصادية في الجبهة الشعبية، هاغوس غبريتهويت مايشو (المعروف أيضاً باسم هاغوس "كيشا") أنشأ هيكل مالية معقدة من الشركات الكائنة في الخارج تتيح لإريتريا إخفاء هوية هذه الشركات في ظل ولايات قضائية تعزز السرية بالمثل ^(١٠٨). وأخبر مسؤولون كبار حاليون وسابقون في الحكومة الإريتريّة، ممن لديهم معرفة مباشرة بالهيكل المالية الإريتريّة، فريق الرصد بأن إنشاء كيانات أعمال تجارية في ظل ولايات تعزز السرية هو

(١٠٥) مقابلات أجريت في شهر أيار/مايو ٢٠١٤ مع مسؤول شارك في أنشطة البلد في مجال المشتريات.

(١٠٦) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، استحوذ مصرف بي إن بي - باريسا [BNP Paribas] على مصرف بانكا ناتسيونالي ديل لافورو - شركة مساهمة [Banca Nazionale del Lavoro S.p.A]. استمدت المعلومات المتعلقة بالمصارف المراسلة من الموقع الشبكي التالي: <http://www.erhcb.com/banks.htm>.

(١٠٧) انظر الصفحة ٣٤ من تقرير صندوق النقد الدولي المتاح على الموقع الشبكي التالي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2003/cr03166.pdf>.

(١٠٨) عدة مقابلات مع مسؤول إريتري حالي لديه معرفة بالأنشطة التجارية للبلد ومع مسؤول إريتري كبير سابق أجريت في شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وأيار/مايو ٢٠١٤.

أسلوب يتبعه مسؤولو الجبهة الشعبية بالدرجة الأولى منذ صدور القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)^(١٠٩). وقد أنشئت في عدة ولايات قضائية كيانات للأعمال التجارية بهياكل ملكية غير شفافة، ويستخدم مسؤولو الجبهة الشعبية والحكومة هذه الكيانات لتوجيه تدفقات الأموال على الصعيد العالمي^(١١٠).

٩٥ - ورغم أن الولايات المصرفية والمالية المختلفة تتنوع متطلباتها عند تسجيل كيانات للأعمال التجارية، كاشتراط بيان حملة الأسهم مثلاً، فقد تكون هناك شركات أخرى أو "مرشحين" آخرين يتخذون واجهة إخفاء هوية حامل السهم أو المالك الحقيقي للشركة تحقيقاً للغرض النهائي المتمثل في إخفاء هوية المالك. وثمة محامون ومقدمون للخدمات الائتمانية والتجارية يعملون في ظل الولايات القضائية التي تعزز السرية، يشاركون في إطار هياكل مالية معقدة في محاولات التحايل على الجزاءات أو تيسيرها بشكل غير مباشر. وتُصعب هذه الممارسة التحقق مما إذا كانت الإيرادات الحكومية تُستخدم لتمويل أعمال تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٩٦ - وأكدت لفريق الرصد مصادر مستقلة متعددة لديها معرفة مباشرة بالشؤون المالية الإريتيرية أن السيد غبريتهويت لا يزال يصدر تعليمات بإخفاء الطريقة التي تدار بها الكيانات والهياكل المالية المملوكة للجبهة الشعبية^(١١١). وأخبرت المصادر فريق الرصد أيضاً بأن السيد غبريتهويت هو المنسق المالي الرئيسي لجميع معاملات العملة الصعبة المتعلقة بأنشطة إريتريا في مجال المشتريات^(١١٢). وكان فريق الرصد قد قام في الماضي بتوثيق دور السيد غبريتهويت في شراء المعدات العسكرية. ففي عام ٢٠١١، خلص فريق الرصد إلى أن السيد غبريتهويت شارك في شراء طائرات مقاتلة قبل صدور القرار ١٩٠٧ (S/2011/433، الفقرة ٣٦٨).

(١٠٩) سلسلة من الاجتماعات مع رجال أعمال في دبي وجوبا، بما في ذلك مقابلة مع مسؤول إريتري كبير سابق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤ وأيار/مايو ٢٠١٤.

(١١٠) مقابلات مع مسؤول إريتري كبير سابق كان مشرفاً على إنشاء جزء من هذه الهياكل، أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤ وأيار/مايو ٢٠١٤.

(١١١) مقابلات مع مصادر متعددة، تشمل نشطاء إريتريين ومغتربين ومسؤولين كبار سابقين من مصرف الإسكان والتجارة الإريتري ومن الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة ومن المصرف المركزي الإريتري، بمن في ذلك رجال أعمال حاليون مقيمون في جوبا ودبي ولندن.

(١١٢) انظر الوثيقة S/2011/433، الفقرة ٣٧٧. وأكدت هذه المعلومات أيضاً مصادر في دبي انتمت سابقاً أو تنتمي حالياً إلى الجبهة الشعبية وذلك في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كما أكدها في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٤ مسؤول إريتري كبير سابق لديه معرفة وطيدة بالهيكل المالي العالمي للبلد.

٩٧ - وحصل فريق الرصد على معلومات محددة عن كيانٍ للأعمال التجارية يسيطر عليه مسؤولون كبار في الجبهة الشعبية اسمه "إتش تي تراست ليمتد" [H.T. Trust Limited]، وهو كيان مسجل في جمهورية قبرص (رقم التسجيل: ١٢٧١٣٩). وتلقى فريق الرصد معلوماتٍ موثوقة تفيد بأن السيد هاغوس غبريتهويت، الذي لا يزال يشغل حتى الآن منصبَ مدير إدارة الشؤون الاقتصادية في الجبهة الشعبية، مسجَّل كأحد مالكي هذا الكيان، وأن الكيان المذكور يُستخدم كواجهة لشراء الأسلحة بما يخالف القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٩٨ - وقد تأسست شركة "إتش تي تراست ليمتد" في عام ٢٠٠٢، وأكد فريق الرصد أن السيد هاغوس غبريتهويت مسجَّل كمدير للشركة وبوصفه أيضا مالكيها الوحيد المستفيد منها (انظر المرفق ٨-١ للاطلاع على وثائق تأسيس الشركة). ويأتي في مواد تأسيس شركة "إتش تي تراست ليمتد" أن أنشطتها التجارية الرئيسية هي "الاتجار بالملابس والأحذية". وسُجِّل حجم الدوران الائتماني المتوقع لجميع حساباتها بمبلغ ٥٠ مليون دولار سنويا.

٩٩ - وقد درس فريق الرصد بعناية المئات من سجلات المعاملات التي أجرتها شركة "إتش تي تراست ليمتد" منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٢. ولاحظ الفريق الرصد إجراء الشركة تحويلات برقية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ إلى شركة "ديليزا ليمتد" [Deliza Limited]، التي يُزعم أنها شركة أسلحة مقرها في أوكرانيا^(١١٣). ووفقا لمسؤول كبير سابق في الجبهة الشعبية ورد اسمه كمدير للشركة وكان حاضرا عند تأسيسها، أجريت هذه التحويلات بغرض شراء أسلحة وذخائر قبل صدور القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) (للاطلاع على الأدلة المتعلقة بالتحويلات البرقية، انظر المرفق ٨-٢).

١٠٠ - ولم يعثر فريق الرصد على أية معاملات تثير شبهات واضحة أو انتهاكات يعود تاريخها إلى ما بعد صدور القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وبعد فحص دقيق لسجلات المعاملات التاريخية للشركة، خلُص الفريق أيضا إلى أن الشركة لم تحقق مبلغ دوران ائتمانيها السنوي أو تنفذه على النحو الموضح في وثائق تأسيسها. ولم يجد فريق الرصد ولو معاملة واحدة لها صلة بغرض الشركة المعلن المتمثل في الاتجار بالملابس والأحذية، ولم يعثر على أي طرف مناظر من الأطراف ذات الصلة في قطاع "الملابس والأحذية" أجرى معاملات تجارية مع شركة "إتش تي تراست ليمتد".

١٠١ - وتاريخ شركة "إتش تي تراست ليمتد" وسجل معاملاتها كشركة تجارية يطابقان فيما يبدو النسق العام الذي يتبعه مسؤولو الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة من أجل

(١١٣) لا تتوافر للعموم سوى معلومات محدودة عن شركة "ديليزا ليمتد".

تأسيس كيان تجاري واحد في الخارج بطريقة تقلل من الشفافية بشأن الملكية والسيطرة الفعليتين على الكيان وهدفه المعلن^(١١١). ولذلك، خلص فريق الرصد إلى أن أنشطة شركة "إتش تي تراست ليمتد" ومعاملاتها التجارية لا تعكس بدقة غرضها المعلن المتمثل في تجارة الأحذية والملابس كما جاء في شهادة التأسيس، وقد تشكل بالتالي غطاءً لأنشطة ترغب حكومة إريتريا في إخفائها.

جيم - ضريبة الشتات

١٠٢ - أذان مجلس الأمن في الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) "ضريبة الشتات" التي تفرضها حكومة إريتريا على الإريتريين المقيمين في الخارج وتستخدمها لزعزعة استقرار منطقة القرن الأفريقي أو انتهاك القرارات ذات الصلة، بما في ذلك لأغراض مثل شراء الأسلحة الأعتدة ذات الصلة لنقلها إلى جماعات المعارضة المسلحة أو تقديم أي خدمات أو تحويلات مالية لتلك الجماعات بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالإضافة إلى ذلك، قرر المجلس في الفقرة ١١ من القرار نفسه أن على إريتريا أن تكف عن استخدام الابتزاز والتهديد بالعنف والاحتيايل وسائر الوسائل غير المشروعة لتحصيل ضرائب خارج إريتريا من مواطنيها أو من رعايا آخرين منحدرين من أصل إريتري.

١٠٣ - وبغية التحقيق في الأساليب التي يستخدمها أعضاء الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة وحكومة إريتريا في تحصيل الضرائب خارج الحدود الإقليمية، اجتمع فريق الرصد مع الدول الأعضاء وأجرى أكثر من ٥٠ مقابلة مع مغتربين إريتريين مقيمين في أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وشرق أفريقيا^(١١٤).

ضريبة الاثنين في المائة لإعادة التأهيل والإنعاش

١٠٤ - أصدرت الجمعية الوطنية الإريترية قانون "إعلان ضريبة الاثنين في المائة لإعادة التأهيل والإنعاش" في عام ١٩٩٤. وقد سُن هذا التشريع "لتوفير بعض الدعم لنفقات الميزانية السنوية الضخمة التي تواصل الحكومة تحملها حتى الآن لتقديم الدعم لمعوقي الحرب وأسرى الشهداء"^(١١٥). وفي رسالة وجهت إلى اللجنة بتاريخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ (انظر المرفق ٢)، ذكرت حكومة إريتريا أن الإعلان يستهدف تحديدًا المواطنين الإريتريين

(١١٤) طلبت جميع المصادر تقريباً عدم الكشف عن أسمائها خشية انتقام السلطات الإريترية.

(١١٥) بيان السيد أرايا ديستا، الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، أثناء مشاورات غير رسمية أجرتها لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، نيويورك، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

في الشتات فقط، وليس مواطني الدول الأخرى ذوي الأصل الإريتري. وردا على الفقرة ١١ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، أشارت الحكومة في نفس الرسالة إلى "المشاركة الفعالة والطوعية للإريتريين الموجودين في الشتات في شؤون بلادهم وتنميتها". ولكنها أضافت أن تدابير إنفاذ صريحة تُتخذ على الصعيد المحلي، مثل "حرمان من لا يؤدون واجبه الضريبي من الرخص التجارية وحقوق حيازة الأراضي". وعلاوة على ذلك، وخلال لقاء عُقد مع فريق الرصد في القاهرة يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، قال كبير المستشارين السياسيين لرئيس إريتريا، السيد جبرياب، أن حصة هذه الضريبة في الدعم الشامل الذي تقدمه الحكومة للأسر حصة صغيرة في واقع الأمر. وأضاف أن مزاعم الابتزاز والاحتيال لتحصيل الضرائب غير صحيحة، ولكن عدم أداء الضريبة ستكون له عواقب في شكل حرمان المواطنين من الخدمات في إريتريا.

١٠٥ - وتلقى فريق الرصد طوال فترة ولايته معلومات من المغتربين الإريتريين وسلطات البلدان المضيفة تفيد بأن حكومة إريتريا والجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة تفرضان مجموعة متنوعة من الواجبات الضريبية التي تتجاوز الحدود الإقليمية على المواطنين الإريتريين المقيمين في الخارج، وعلى الرعايا الأجانب المنحدرين من أصل إريتري. وحصل الفريق على إيصالات ومواد سمعية بصرية مؤرخة في أعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ من المملكة المتحدة والسويد وكندا تظهر محاولات مسؤولين قنصليين إريتريين تحصيل الضريبة^(١١٦). وفي وقت لاحق، تلقى فريق الرصد أيضا شهادات موثوقة متنوعة تفيد بأن مسؤولين إريتريين ومسؤولين من الجهة الشعبية لا يزالون يلجأون إلى التدابير القسرية لإكراه المواطنين الإريتريين على الدفع. وقد يُحرم الذين يرفضون السداد من جوازات السفر أو تأشيرات الخروج إذا عادوا إلى إريتريا، أو لا يسمح لهم بشحن بضائع إلى إريتريا ما لم يقدموا للسلطات إيصالا بالدفع أو المخالصة (انظر المرفق ٩-١ للاطلاع على عينات من إيصالات دفع الضرائب والنصوص الحرفية لأحداث دارت في قنصليتي إريتريا في تورونتو ولندن).

١٠٦ - وتختلف إجراءات سداد ضريبة الشتات المفروضة خارج الإقليم الإريتري باختلاف الأماكن وحيثما توجد السفارات أو القنصليات. ففي الأماكن التي ليس فيها تمثيل دبلوماسي، لا يزال عملاء أو نشطاء محليون تابعون للجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة يقومون بدور "جباة الضرائب". ويقدر فريق الرصد، بناء على شهادات شتى من ضباط

(١١٦) في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، دخل مواطن بريطاني إريتري السفارة الإيتيرية في لندن حاملا كاميرا سرية. وفي الشريط المصور والوثيقة المترجمة للحديث التي أتيحت لفريق الرصد وتم تعميمها للعموم، طلب مسؤولو السفارة من ذلك الشخص أن يدفع ضريبة الاثني في المائة.

إنفاذ القانون على الصعيد الوطني واستنادا إلى أقوال شهود عيان إريتريين ووكلاء سابقين لحكومة إريتريا في الشتات، أن الحكومة تجمع عشرات الملايين من الدولارات في السنة (S/2011/433، الفقرة ٣٨١). وقد حصّلت حكومة إريتريا، حسب قولها، ما مجموعه ٧٣ مليون دولار من عائدات الضرائب في فترة السنوات الأربع بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ (انظر المرفق ٢).

١٠٧ - وبعد صدور القرارين ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١) ونتيجة لمزيد الرقابة الحكومية من جانب الدول الأعضاء، يبدو أن حكومة إريتريا زادت في حجب ممارساتها في تحصيل الضريبة. وقد تلقى فريقُ الرصد شهادات موثوقة من مواطنين إريتريين مغتربين ومسؤولين حكوميين سابقين تصف الأساليب التي تستخدمها السفارات والقنصليات الإريتيرية في الخارج لتحصيل الضريبة^(١١٧). ووصف ناشط إريتري مقيم في كندا العملية للفريق على النحو التالي: يقوم مكتب القنصلية الإريتيرية في تورنتو بحساب المبلغ الذي يتعين على كل مواطن دفعه بعد الاطلاع على وثيقة تقييم الضريبة على الدخل التي تصدرها مصلحة الضرائب الكندية لذلك الفرد. وبناء على استعراض لوثيقة ضريبة الدخل المذكورة، يبلغ المسؤولون الفرد بالمبلغ الذي في ذمته. ثم يؤمر الفرد بإرسال المبلغ عن طريق مؤسسات معينة لتحويل الأموال (حوالات) أو بواسطة أفراد من المقرر أن يزوروا إريتريا. ولم يتم الكشف عن هوية هذه المؤسسات (الحوالات) لفريق الرصد، ولكنها وُصفت بأنها شركات تملكها جهات إريتيرية أو صومالية^(١١٨). وعندما يرسل المبلغ إلى إريتريا، يُدفع الرصيدُ لقسم المالية في وزارة الخارجية بواسطة الحوالة أو الجهة التي تتصرف نيابة عن الفرد. ثم تودع وزارة الخارجية تلك الأموال في حسابات مصرفية معينة في بنك الإسكان والتجارة الإريتيري. وفيما يتعلق بالإيصال الذي يسلم إلى المستفيد، كانت النصيحة التي قدمها موظف قنصلي للمواطن الإريتيري الذي أمر بدفع الضريبة كما يلي: ”عليك أن تطلب من الشخص الذي يدفع بالنيابة عنك في أسمرّة أن يبعث لك فوراً نسخة ضوئية من الإيصال بالبريد الإلكتروني أو بالفاكس. وبعد ذلك، عليك أن ترسل نسخة من الإيصال الخاص بك وجواز سفرك إلى ”تكلي“ (موظف قنصلي) لتجديده“. (انظر المرفق ٩-١ للاطلاع على ترجمة لتسجيل صوتي أجري في القنصلية الإريتيرية في تورنتو في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤).

(١١٧) مقابلات مع أفراد الجالية الإريتيرية في تورونتو، كندا، ومنهم الشخص الذي أجرى تسجيلاً صوتياً مع مسؤول من القنصلية الإريتيرية في تورونتو، أجريت في نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٤.

(١١٨) مقابلة مع دبلوماسي إريتري سابق وأحد نشطاء حقوق الإنسان الإريتريين في كندا، في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١٠٨ - وقد أبلغ فريق الرصد بشكل مستفيض في تقاريره السابقة (S/2011/433 و S/2012/545 و S/2013/440) عن العديد من الأساليب المستخدمة في تحصيل الضريبة والأفراد المشاركين في عملية التحصيل. وخلال ولايته الحالية، لاحظ فريق الرصد أن مسألة تحصيل الضرائب خارج الحدود الإقليمية أصبحت موضع مزيد من التدقيق من جانب الدول الأعضاء. وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، أعلنت حكومة كندا أنها أعطت تعليمات لوزارة الخارجية بتسليم رسالة الى القنصلية الإريتريّة في تورنتو مفادها أن القنصلية يجب أن تكف عن نشاط تحصيل ضريبة الشتات وتقلع عنه. وقال وزير الخارجية الكندي أن حكومة كندا ستغلق القنصلية إذا لم يتوقف ذلك النشاط^(١١٩). وقد سبق لحكومتى كندا وألمانيا أن أصدرتا بيانين ضد استمرار تحصيل ضريبة الشتات في المناطق الخاضعة لولايتيهما (S/2013/440 و S/2012/545). وواجهت حكومتا كندا وألمانيا الممثلين القنصليين لإريتريا في مناطق ولاية البلدين وأصدرتا لهم التحذيرات. وفي الآونة الأخيرة، أدانت حكومة أستراليا فرض الضريبة في أعقاب نشر مقال صحفي زعم أن السفارة الإريتريّة في كانبيرا تحصيل الضريبة "قسرا" من المغتربين الإريتريين في أستراليا^(١٢٠). وأبلغت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية فريق الرصد بأنها أصدرت تعليماتها للوكالات الحكومية الوطنية والمحلية المعنية بالإبلاغ عن أي محاولات لتحصيل الضريبة في أستراليا بما يخالف أحكام القرارين ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١)^(١٢١).

١٠٩ - وعلاوة على ذلك، أبلغت وزارة الخارجية الهولندية فريق الرصد بأن مسألة تحصيل الضريبة كانت موضوع العديد من مقالات وسائط الإعلام، التي زعمت أن الإريتريين يُجبرون على دفع "ضريبة الاثنين في المائة". وردا على تلك التقارير، استدعت وزارة الخارجية القائم بأعمال إريتريا في لاهاي، نيجاسي كاسا تكلي، لكي يقدم إيضاحات بشأن ضريبة الشتات التي يقوم المسؤولون الإريتريون بتحصيلها في هولندا. وأبلغت الوزارة فريق الرصد أن القانون في هولندا لا يمنع قيام السلطات الإريتريّة بتحصيل مثل هذه الضريبة من مواطنيها (كما أن اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لا تحظر ذلك)، إلا إذا كانت تستخدم في ذلك الابتزاز أو التهديد. وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية تلقت عدة شكاوى من المغتربين الإريتريين في هولندا تفيد بأن مسؤولين يقومون بتحصيل الضريبة، كانت الأدلة

(١١٩) انظر: www.cbc.ca/news/politics/john-baird-warns-eritrean-consulate-over-diaspora-tax-1.2701635.

(١٢٠) انظر: www.sbs.com.au/news/article/2014/03/16/australian-eritreans-forced-pay-illegal-tax.

(١٢١) محادثة مع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية في شهر تموز/يوليه ٢٠١٤.

المقدمة لها عن التهديد أو الابتزاز تقوم على مجرد روايات^(١٢٢) ولن تتخذ الوزارة إجراءات رسمية بشأن تلك الشكاوى، لا سيما أن التقارير وردت من مجهولين ولم تبلغ بها سلطات إنفاذ القانون المحلية أو السلطات القضائية.

١١٠ - وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، أجرت لجنة العدالة في البرلمان السويدي نقاشا حول مسألة ضريبة الشتات. وفي نهاية المطاف، رفضت أحزاب الائتلاف الحاكم في هذه اللجنة القضائية محاولةً لحظر الضريبة الإلزامية المفروضة على المغتربين الإريتريين المقيمين في السويد^(١٢٣). واتفقت غالبية الأحزاب في البرلمان السويدي على أن ضريبة الشتات فعلٌ غير قانوني، خاصة في غياب اتفاق ثنائي قائم بين السويد وإريتريا. ولكن القانون الدولي يسمح للدولة، مع ذلك، بأن تفرض الضرائب على مواطنيها المقيمين في بلد آخر. غير أن اللجنة ذهبت إلى أن القانون السويدي الحالي يكفي لوقف أي ممارسات لتحصيل الضرائب عن طريق السلب أو التهديد أو الابتزاز. وأجمع البرلمان على أن أي مواطن سويدي - إريتري يتعرض للإكراه و/أو التهديد لدفع الضريبة ينبغي أن يبلغ سلطات إنفاذ القانون المحلية بالموضوع.

التبرع لقوات الدفاع الإريتريّة

١١١ - ذكر فريق الرصد سابقا (في الوثيقة S/2012/545) أن في بعض البلدان، قد يُطلب من إريتريي الشتات تقديم تبرع لميزانية الدفاع الإريتريّة، إضافة إلى ضريبة الاثنين في المائة. ففي كندا، على سبيل المثال، تشترط استمارة ضريبة الاثنين في المائة تقديم تبرعات لأغراض الدفاع الوطني توصف بأنها "تبرعات للدفاع الوطني صدىً للغزو الإثيوبي". وقد جمع فريق الرصد شهادات عديدة من الشتات الإريتري تفيد بأن الحكومة تواصل جمع الأموال لصالح القوات المسلحة الإريتريّة كجزء من أنشطة التحصيل في الشتات^(١٢٤). وعلاوة على ذلك، حصل فريق الرصد على سجلات مالية تبين أن شخصا كنديا - إريتريا أجرى تحويلًا مصرفيا بقيمة ١ ٤٨٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لفائدة وزارة الخارجية في أسمرة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتبين وثيقة المعاملة أن الأموال جُمعت من ضريبة الاثنين في المائة

(١٢٢) تبادل لرسائل إلكترونية مع دبلوماسي في وزارة الخارجية الهولندية في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤.

(١٢٣) عدة أحاديث مع برلمانيين سويديين حاليين ممن تقدموا بطلب حظر تحصيل ضريبة الاثنين في المائة.

(١٢٤) مقابلات متعددة مع مصادر إريتريّة موثوقة من الشتات، بما يشمل مسؤولين إريتريين كبار سابقين كانوا يتولون شؤون المالية والمشتريات في البلد، ورجال أعمال ومسؤولين سابقين رفيعي المستوى في كينيا والنرويج والسويد وأوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أجريت في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وصندوق الدفاع (المعروف أيضا باسم صندوق ميكيتي). وتم توجيه التحويل البرقي عن طريق مصرف مراسيل مقره في فرانكفورت بألمانيا، من أجل إحالته بعد ذلك إلى مصرف الإسكان والتجارة الإريتري^(١٢٥). وكما ذكر فريق الرصد في السابق (S/2012/545، المرفق ٣)، يمكن أن يمثل جمع التبرعات لصالح الإنفاق العسكري الإريتري انتهاكا للفقرة ٥ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، التي تلزم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير الضرورية لمنع جملة أمور تشمل المساعدة المالية المتصلة بالأنشطة العسكرية الإريتريّة المشمولة بحظر توريد الأسلحة.

خامسا - عائدات قطاع التعدين

١١٢ - أعرب مجلس الأمن في الفقرة ١٢ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١) عن قلقه من احتمال استخدام قطاع التعدين الإريتري كمصدر مالي لزعزعة استقرار منطقة القرن الأفريقي، وأهاب بإريتريا توخي الشفافية في شؤونها المالية العامة لتثبت أن عائدات أنشطة التعدين هذه لا تستخدم لانتهاك القرارات ذات الصلة، بما فيها القرارات ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٨٦٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١).

١١٣ - وخلال اجتماع عقد في القاهرة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، أثار فريق الرصد مسألة العائدات المتأتية من الموارد الطبيعية مع كبير المستشارين السياسيين لرئيس إريتريا، السيد جبرياب، الذي وافق على تقديم وثائق تتعلق بميزانية السنوات الثلاث الماضية لتوضيح الإيرادات و النفقات. وتابع فريق الرصد طلب هذه الوثائق في رسالتين مؤرختين ٧ آذار/مارس ٢٠١٤ (انظر المرفق ١) و ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ (انظر المرفق ٣)، ولكنه لم يتلق أي مواد من هذا القبيل. ولم تتناول رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة من حكومة إريتريا إلى اللجنة (انظر المرفق ٢) القضايا التي أثارها فريق الرصد بشكل كامل.

١١٤ - وعلى الرغم من عدم تمكن الفريق من الاطلاع على معلومات وبيانات ميزانية رسمية بالغة الأهمية عن الاعتمادات التي ترصدها حكومة إريتريا، أجرى فريق الرصد تحقيقا فيما إذا كانت العملة الصعبة المتأتية من عائدات التعدين توجه عبر الهياكل المالية التابعة للحكومة لأغراض دعم أنشطة قد تشكل انتهاكا للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). وحصل فريق الرصد بشكل مستقل على مئات السجلات المالية المتعلقة بأنشطة التعدين وقام باستعراضها. ولم يعثر فريق الرصد على أية تحويلات مشبوهة تشير إلى أن الأموال المتأتية من عائدات التعدين تستخدم في انتهاك القرارات ذات الصلة. إلا أن انعدام الشفافية المالية

(١٢٥) حصل فريق الرصد على سجلات مصرفية سرية من مصرف أوروبي يستخدم كمصرف مراسيل لبنك الإسكان والتجارة الإريتري.

لدى حكومة إريتريا يخلق أوجه غموض هيكلية ويعيق الرصد الفعال لامتثال البلد لأحكام القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

١١٥ - وكما ورد في تقارير سابقة لفريق الرصد (S/2012/545)، كثيراً ما تُوجه الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي توظفها شركات التعدين في إريتريا عبر شبكة معقدة ومتنوعة من الشركات المؤسسة في البلد. ووفقاً للسجلات المالية التي حصل عليها فريق الرصد، يجري باستمرار تحويل مبالغ كبيرة من الأموال برقياً إلى كيانات تجارية مختلفة وحسابات مصرفية موجودة في إريتريا وتقوم بهذه التحويلات شركات عاملة في قطاع الموارد الطبيعية في البلد. ويُرسَل عددٌ كبير من التحويلات البرقية إلى شركة مسجلة في إريتريا باسم "مجموعة كولوناد للتعدين"^(١٢٦) [Colonnade Mining Group]. وأكد فريق الرصد أن "مجموعة كولوناد للتعدين" شركة متخصصة في الحفر مقرها في إريتريا، وهي تقدم الخدمات إلى العديد من شركات الاستكشاف والتعدين^(١٢٧). ويضاف إلى ذلك أن الكم الكبير من التحويلات التي اطلع عليها فريق الرصد يُعزى إلى تكاليف العمليات والتطوير التي تتكبدها الشركات العاملة في قطاع الموارد الطبيعية في البلد. إذ يتعين على الشركات الحائزة لكافة أنواع التراخيص (التنقيب و/أو التعاقد و/أو التعدين) أن تحوّل الأموال إلى إريتريا لتغطية التكاليف الثابتة والمتغيرة للعمليات والتطوير ولشراء ما تحتاجه عملياتها من الشركات المحلية والموردين الإريتريين الوطنيين. ويتعين على الشركات أيضاً تحويل الأموال برقياً إلى إريتريا لأغراض شراء الوقود والمعدات الثقيلة ومواد البناء من البائعين المحليين والدوليين على السواء.

١١٦ - وعلاوة على ذلك، تتكبد الشركات التي تمارس أعمالاً تجارية في إريتريا تكاليف باهظة لا ترتبط في العادة بالعمليات في مناطق أخرى من العالم. فالحكومة تصر على أن تعامل شركات الاستكشاف فروعها المحلية في إريتريا بوصفها كيانات مالية قائمة بذاتها، مما يعني أن السجلات المحاسبية تُراجع مراجعةً كاملة من قِبل شركات محلية. وتهدف هذه التدابير إلى كفالة دفع شركات التعدين الضرائب في إريتريا واتباع أفرعها المحلية المعايير المحاسبية الدولية. ويذكر الخبراء المتخصصون أن التكاليف الإجمالية التي تتحملها شركات التعدين الأجنبية العاملة في إريتريا هي في الغالب تكاليف باهظة، ويرجع ذلك إلى تثبيت

(١٢٦) حصل فريق الرصد من أحد المصارف التجارية الكبرى في أوروبا على مئات السجلات المصرفية السرية وقام بفحصها.

(١٢٧) عدة مقابلات مع خبير لديه معرفة مباشرة بقطاع الموارد الطبيعية في البلد، ومسؤول إريتري سابق رفيع المستوى، ودبلوماسي إريتري سابق مسؤول عن المشتريات.

سعر الصرف. وتحتفظ غالبية شركات التعدين العاملة في إريتريا باحتياطياتها النقدية في الخارج، بالرغم من أن معظم العمليات تتم في إريتريا. ولذلك ينبغي أن يكون رأس المال المتداول لهذه الشركات مقومًا بالناكف الإريتري وبتدولارات الولايات المتحدة. ويتعين على الشركات شراء العملة المحلية في إريتريا بسعر الصرف الثابت، وقدره ١٥ ناكفًا مقابل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة^(١٢٨). وفي ضوء تضخم الأسعار محلياً على مر السنين، اضطرت شركات التعدين إلى تغطية مصروفات أساسية، مثل مصروفات الأغذية والكهرباء، بتكلفة باهظة للغاية.

١١٧ - وبالنظر إلى هذه التكاليف وبعد دراسة متأنية للسجلات المالية التي تبين منها إجراء شركات الاستكشاف والتعدين في إريتريا عدداً كبيراً من التحويلات البرقية، يرى فريق الرصد أن الكم الكبير من التحويلات تبرره تكاليف العمليات والتطوير التي تتكبدها الشركات أثناء عملها في الميدان.

ألف - أنشطة التعدين في إريتريا

١١٨ - تسعى حكومة إريتريا بنشاط إلى اجتذاب المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء بغية زيادة الاستثمارات، لا سيما في قطاع التعدين في البلد. وقد منحت الحكومة تراخيص لعدد من الشركات الأجنبية من أستراليا والصين وكندا لاستغلال احتياطياتها من النحاس والذهب والبوتاس والزنك. ووفقاً لما ذكرته حكومة إريتريا، هناك حوالي ١٧ شركة أجنبية مُنحت تراخيص لاستكشاف المعادن وتنمية مواردها (انظر المرفق ٢).

١١٩ - ويُسمح لشركات التعدين الدولية بالعمل في إريتريا بموجب أحكام قانون التعدين الذي يمنح شركة التعدين الوطنية الإريتريّة (ENAMCO) الحق في المشاركة في المشاريع التجارية^(١٢٩). وإضافة إلى الحصول على نسبة ١٠ في المائة من الحصص دون مقابل، يحق لشركة التعدين الوطنية الإريتريّة شراء نسبة إضافية من الحصص بمقدار ٣٠ في المائة في جميع

(١٢٨) تم التأكد من سعر الصرف مع العديد من رجال الأعمال الذي يعملون حالياً في إريتريا ومع مغتربين إريتريين، بمن فيهم مسؤولون إريتريون كبار حاليون وسابقون.

(١٢٩) يرد الإطار القانوني الذي ينظم أنشطة التعدين والعمليات ذات الصلة بها في إريتريا في قانون التعدين الذي يتألف من الإعلان رقم ١٩٩٩/٦٨ المتعلق بموارد التعدين، والإعلان رقم ١٩٩٥/٦٩ الصادر بشأن ضريبة الدخل المفروضة على أنشطة التعدين، والمذكرة القانونية رقم ١٩٩٥/١٩ المتعلقة بالأنظمة التي تحكم عمليات التعدين.

مشاريع التعدين الجديدة في إريتريا بشروط يُتفق عليها^(١٣٠). وإذا ما قررت شركة التعدين الوطنية الإريترية شراء نسبة الثلاثين في المائة المتبقية التي يحق لها شراؤها، فستبلغ مساهمتها في التكاليف الرأسمالية للمشروع ما يقرب من الثلث وتتمتع بنسبة ٤٠ في المائة من الأرباح^(١٣١).

١٢٠ - ويبدو أن هناك علاقة وثيقة بين وزارة التعدين والطاقة الإريترية وشركات الاستكشاف العاملة في إريتريا. ولجميع الشركات الأجنبية التي ترغب في العمل في البلد الحق في استغلال الترسبات ذات القيمة التجارية. ويضمن قانون التعدين الوطني الترسبات التي تُكتشف بموجب ترخيص ساري المفعول. وبالإضافة إلى ذلك، تستفيد الشركات من نظام ضريبي بسيط يوفر لها التسهيلات. وقد حُدِدت ضريبة الدخل المفروضة على عمليات التعدين بنسبة ٣٨ في المائة، مع تحصيل رسوم استيراد اسمية بنسبة ٥,٥ في المائة على جميع المدخلات اللازمة لعمليات التعدين. وتتراوح رسوم الاستغلال بين ٣,٥ في المائة للمعادن البخسة و ٥ في المائة للمعادن الثمينة، مع إمكانية الإعفاء منها وتوافر شروط خاصة. ولا توجد ضرائب على أرباح الأسهم^(١٣٢).

نظام الترخيص^(١٣٣)

١٢١ - يُمنح ترخيص التنقيب لمدة عام واحد، وهو غير قابل للتجديد. أما ترخيص الاستكشاف، فيكون صالحاً لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات، مع إمكانية تجديده مرتين لفترة إضافية مدتها سنة كل مرة. ويسري ترخيص التعدين لمدة ٢٠ عاماً، مع إمكانية تجديده لمدة ١٠ سنوات.

(١٣٠) تنص المادة ٤١ من الإعلان رقم ١٩٩٥/٦٨ المتعلق بقانون التعدين على ما يلي: "مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٧ من الإعلان رقم ١٩٩٥/٦٨ المتعلق بقانون التعدين، يجوز للحكومة أن تحصل، دون تكاليف تتحملها، على نسبة مشاركة في الملكية تصل إلى ١٠ في المائة من أي استثمار في قطاع التعدين. وللحكومة الحق أيضاً في المشاركة في رأس المال بحصة لا تتجاوز ما مجموعه ٤٠ في المائة تشمل نسبة العشرة في المائة المذكورة أعلاه، على أن تُحدد بالاتفاق نسبته المثوية وتوقيتها وتمويلها والحقوق والالتزامات المترتبة عليها وغير ذلك من التفاصيل".

(١٣١) محادثة مع كبير الموظفين التنفيذيين في شركة تعدين أوروبية تمارس نشاطها حالياً في إريتريا؛ وقد أُجريت اتصالات عبر الهاتف والبريد الإلكتروني في آذار/مارس ٢٠١٤، وأيار/مايو ٢٠١٤، وتموز/يوليه ٢٠١٤.

(١٣٢) وفقاً للإعلان المتعلق بموارد التعدين، "يجوز لسلطة الترخيص، في الحالات التي تراها مناسبة، خفض رسوم الاستغلال أو تعليقها أو الإعفاء منها عن طريق توجيه طلب إلى الهيئة الحكومية المختصة".

(١٣٣) انظر: www.eritrean-embassy.se/wp-content/uploads/Eritreas-Mining-Resources-and-Opportunities-2009.pdf

نوع الترخيص	رسوم الترخيص	الإيجار السنوي (للكيلومتر المربع الواحد)
التنقيب	٨٠	٨
الاستكشاف	٢٤٠	٣٢
التعدين	٩٦٠	٩٦

الإنتاج

١٢٢ - تنتج إريتريا مجموعة متنوعة من المعادن والمنتجات المعدنية، تشمل المَرَّجان والصَوَّان والجبس الحصى والكَلْس والحجر الجيري والأسمت ومواد أخرى. وتقترب الشركات التالية من مرحلة الإنتاج:

- شركة زارا ماينينغ شير كومباني [Zara Mining Share Company]: تديرها شركة التعدين الوطنية الإريترية (٤٠ في المائة) ومجموعة China SFECO؛ ومن المرجح أن يبدأ الإنتاج بحلول نهاية عام ٢٠١٤

- شركة آنديامو إكسبلوراشين [Andiamo Exploration]: تبدأ مرحلة الإنتاج في عام ٢٠١٦

- شركة شنغهاي كونستراكتشين غروب [Shanghai Construction Group] وشركة سانريدج غولد كوربوراشين [Sunridge Gold Corporation] الكندية: ينتظر أن تبدأ الإنتاج في عام ٢٠١٦ (مشروع أثمر)

١٢٣ - وكانت شركة نيفسون ريزورسيز [Resources Nevsun] الشركة الوحيدة التي بدأت الإنتاج، ولذلك سددت الشركة لحكومة إريتريا عن إنتاجها هذا ضرائب ورسومًا مقابل الاستغلال ومدفوعات متعلقة بحقوق المساهمين.

باء - المدفوعات المسددة لحكومة إريتريا

١٢٤ - تشير البيانات التي نشرتها شركة نيفسون ريزورسيز، وهي شركة كندية تدير منجم بيشا في إريتريا، إلى أن الشركة دفعت لحكومة إريتريا أكثر من ٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل ضرائب على الدخل ورسوم مقابل الاستغلال وتحويلات حكومية أخرى سُدَّت في عام ٢٠١٣. ويقل هذا المبلغ بكثير عما دفعته الشركة

في عام ٢٠١٢، وكان مجموعه ٣١٧ مليون دولار^(١٣٤). وتشير تقديرات الشركة إلى أنها ستدفع لحكومة إريتريا عن أنشطة التعدين ما مجموعه ١٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال السنوات العشر القادمة. ووفقاً لما ذكرته حكومة إريتريا، يُتوقع أن يكون إسهام الموارد المعدنية في النمو الاقتصادي إسهاماً متواضعاً (انظر المرفق ٢). وإضافة إلى ذلك، ذكرت حكومة إريتريا أن مدفوعات شركة نيفسون عن الأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ سبقت "متطلبات خدمة الدين التي ترتبت على القروض المستخدمة لشراء حصة من أسهم الشركة مقدارها ٣٠ في المائة، وتسديد مبالغ كبيرة على أساس تناسبي لتغطية النفقات الرأسمالية الأولية اللازمة لتجهيز المنشأة قبل الإنتاج".

١٢٥ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وجه فريق الرصد رسالةً إلى كبير الموظفين التنفيذيين في شركة نيفسون، في محاولة للتحقق من أن العملة الصعبة التي تُحصل من عائدات التعدين لا تُرصد لأغراض دعم أنشطة تشكل انتهاكاً للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) ولا توجّه لهذه الأغراض من خلال الهياكل المالية لحكومة إريتريا. وفي ردٍ خطي على فريق الرصد مؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، ذكرت الشركة أنها أبرمت العديد من اتفاقات الحفاظ على السرية مع البائعين وأن هذه الاتفاقات تقيّد قدرة الشركة على الكشف عن معلومات خاصة بها لأطراف ثالثة. وهكذا رفضت شركة نيفسون أن تفصح لفريق الرصد عن كيفية تحويلها المدفوعات إلى حكومة إريتريا، أو أن تحدد المصارف أو المؤسسات أو الشركات التي تُسدد لها هذه الأموال. كما ذكر كبير الموظفين التنفيذيين أن هذه المسائل لا علم لشركة نيفسون بها إطلاقاً أو هي خارجة عن نطاق سيطرتها تماماً، وأضاف أن الأسئلة المتعلقة بتخصيص الأموال العامة ينبغي توجيهها إلى دولة إريتريا. وفي الوقت نفسه، عُقد اجتماعٌ عبر التداول بالفيديو في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ ضمّ فريق الرصد وحكومة إريتريا الممثّلة في شخص السفير تسفاي. وفي الاجتماع المذكور، ذكر السيد تسفاي أن فريق الرصد ينبغي أن يوجه أسئلة معينة إلى شركة نيفسون، وخاصة ما يتعلق منها بكيفية تحويل المدفوعات إلى حكومة إريتريا.

١٢٦ - وشركة نيفسون هي شركة التعدين الوحيدة العاملة حالياً في إريتريا وهي تدفع رسوم استغلال وضرائب للخزانة الإريتريّة؛ ومن الصعب، بالنظر إلى انعدام الشفافية في أمور الإدارة المالية في إريتريا وعدم تخصيصها اعتمادات ميزانية، تحديد ما إذا كانت الأموال

(١٣٤) انظر تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي أصدرته شركة نيفسون في عام ٢٠١٣، ويمكن الاطلاع عليه بزيارة الموقع الشبكي التالي: www.nevsun.com/pdf/NevsunCSR_2013_May2013.pdf.

المتأتية من أنشطة التعدين يمكن أن تحوّل لاستخدامها في تمويل انتهاكات لأحكام القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

سادسا - الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)

١٢٧ - سبق أن أبلغ فريق الرصد بتفاصيل عن وقوع أعمال تعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، وذلك في آخر تقريرين له عن إريتريا في عام ٢٠١٢ (S/2012/545) وعام ٢٠١٣ (S/2013/440).

١٢٨ - وقد طالب مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بأن تتيح إريتريا معلومات بشأن المقاتلين الجيئوتيين المفقودين في القتال منذ المواجهات التي وقعت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على الحدود بين البلدين لكي يتأكد المعنيون بالأمر من وجود أسرى حرب جيئوتيين ويقفوا على ظروفهم.

١٢٩ - وأحاط فريق الرصد علماً، في تقريره الصادر في عام ٢٠١١ (S/2011/433)، برفض إريتريا مناقشة مسألة الأفراد العسكريين الجيئوتيين التسعة عشر الذين أفادت التقارير بفقدانهم أثناء القتال وتعتقد السلطات الجيئوتية أنهم محتجزون في إريتريا بوصفهم أسرى حرب.

١٣٠ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فرّ أسيرا الحرب الجيئوتيان أحمد عيليه يابه وخضر سنبل علي، وهما برتبة جندي درجة أولى، من أحد السجون بإريتريا. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وجه الممثل الدائم لجيئوتي لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام يبلغ فيها بفرار الأسيرين، ملاحظاً في الوقت نفسه أن حكومة إريتريا تنكر احتجازها أسرى حرب جيئوتيين (S/2011/617). وفي وقت لاحق، أكد فريق الرصد في تقريره الصادر في عام ٢٠١٢ (S/2012/545) أن السلطات الإريتريّة كانت تحتجز بالفعل أفراداً عسكريين جيئوتيين وأن من المعروف أن خمسة أسرى حرب على الأقل كانوا على قيد الحياة آنذاك.

١٣١ - وإضافة إلى ذلك أوصى فريق الرصد (في الفقرة ١٣٧ من الوثيقة S/2012/545) بأن تقدم حكومة إريتريا على الفور كافة المعلومات المتاحة المتصلة بوضع أسرى الحرب الجيئوتيين المحتجزين لديها أو الأفراد العسكريين الجيئوتيين الذين أفادت التقارير بأنهم فقدوا أثناء القتال عقب نشوب الأعمال العدائية بين البلدين في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨. لكن عضواً في اللجنة علّق صدور مشروع رسالة توجّه انتباه الممثل الدائم لإريتريا لهذه التوصية.

١٣٢ - ولا يزال فريق الرصد يلاحظ عدم إحراز أي تقدم بشأن المادة ٣ من مواد الاتفاق الشامل الموقع في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والمبرم بين جيئوتي وإريتريا برعاية حكومة قطر،

وهي المادة المتعلقة بسجناء الحرب. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، عُقد اجتماع بين فريق الرصد وسفارة جيبوتي بالدوحة. وفي الاجتماع المذكور، أبلغ مسؤولون جيبوتيون الفريق بأن ١٧ جيبوتيا لا يزالون محتجزين في إريتريا. وأضافوا أن جيبوتي على استعداد للمضي قدما في عملية الوساطة المنفذة برعاية قطر والتي وصفوها بقولهم أنها وصلت إلى "حالة من الجمود". إضافة إلى ذلك، علم فريق الرصد من مصادر مطلعة لها اتصالات بالقيادتين القطرية والجيبوتية أن عملية الوساطة تعثرت^(١٣٥).

١٣٣ - ومع ذلك، ما زال يتعين على حكومة إريتريا أن تقر بأنها تحتجز مقتلين جيبوتين أو أن تقدم معلومات عن حالتهم الراهنة. وقد طرح فريق الرصد على السفير تسفاي أسئلة صريحة بشأن أسرى الحرب الجيبوتين، أثناء الاجتماع الذي عُقد بالتداول عبر الفيديو في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، وكرر الفريق هذه الأسئلة في رسالته المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ (انظر المرفق ٣). وفي ردها الخطي المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤ (انظر المرفق ٤)، لم تتطرق حكومة إريتريا إلى مسألة المقاتلين الجيبوتين، إلا أنها أعربت عن التزامها بالاتفاق الشامل وبالعملية التي تتم بوساطة قطرية.

١٣٤ - ويلاحظ فريق الرصد، كما فعل في تقاريره السابقة، أن مجلس الأمن طالب في قراره ٢٠٢٣ (٢٠١١) بأن تتيح إريتريا معلومات بشأن المقاتلين الجيبوتين المفقودين في القتال أو الذين تحتجزهم إريتريا كأسرى حرب.

١٣٥ - وما زال فريق الرصد يرى أن إنكار إريتريا أنها تحتجز أسرى حرب جيبوتين ورفضها تقديم أي معلومات في هذا الشأن يشكل عقبة تحول دون تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، وأن من اللازم النظر في اتخاذ تدابير في إطار القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) تستهدف المسؤولين عن ذلك.

سابعاً - عرقلة تحقيقات فريق الرصد أو أعماله

١٣٦ - في الفقرة ١٥ (هـ) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) والفقرة ٣ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣)، حظر مجلس الأمن عرقلة تحقيقات فريق الرصد أو أعماله، وجعل ذلك أحد معايير الإدراج في القائمة.

(١٣٥) إحاطة سرية من الاتحاد الأوروبي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ ومقابلة لفريق الرصد مع محلل سياسي إريتري له اتصالات رفيعة المستوى في جيبوتي أجريت في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١٣٧ - وشدد مجلس الأمن، في الفقرة ٣١ من قراره ٢١١١ (٢٠١٣)، على "أنه يتوقع أن تيسر حكومة إريتريا دخول فريق الرصد إلى إريتريا دون أي مزيد من التأخير". كما حثّ المجلس جميع الدول الأعضاء، في الفقرة ٣٢ من القرار نفسه، على أن تضمن "التعاون مع فريق الرصد" وأن تتيح "سبل الوصول دون عائق، خصوصا إلى الأشخاص والمستندات والمواقع التي يرى فريق الرصد أنها مهمة لاضطلاع بولايته".

١٣٨ - وفيما يتعلق بالفرعين أولا - ألف و أولا - جيم من هذا التقرير، دأبت حكومة إريتريا على منع فريق الرصد من زيارة أسيرة أو متابعة تحقيقاته داخل إريتريا في إطار أداء ولايته.

١٣٩ - ويرى فريق الرصد أن المسؤولين عن إعاقة أعماله على هذا النحو ينتهكون الفقرة ١٥ (هـ) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و الفقرة ٣ من القرار ٢١١١ (٢٠١٣).

ثامنا - التوصيات

التعاون مع حكومة إريتريا

١٤٠ - يوصي فريق الرصد بأن تطلب اللجنة إلى حكومة إريتريا تقديم المعلومات التي سبق أن طلبها الفريق عملاً بولايته وعلى النحو المبين في مراسلاته الرسمية مع حكومة إريتريا.

التمويل لأغراض دعم انتهاكات القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)

١٤١ - يوصي فريق الرصد بأن يطلب مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء تشجيع المؤسسات المالية الدولية، بما فيها المصارف المتعددة الجنسيات، التي تدير حسابات لمصارف عاملة في إريتريا أو لكيانات تجارية تابعة للجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة أو تقدم خدمات المصارف المراسلة إليها، على أن تتعاون مع فريق الرصد في التحقيقات التي يجريها.

المرفق ١

رسالة من فريق الرصد التابع للأمم المتحدة والمعني بالصومال وإريتريا،
٧ آذار/مارس ٢٠١٤ (S/AC.29/2014/SEMG/OC.14)

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

SOMALIA AND ERITREA MONITORING GROUP

REFERENCE: S/AC.29/2014/SEMG/OC.14

7 March 2014

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) mandated pursuant to paragraph 27 of Security Council resolution 2111 (2013), which is attached for ease of reference. Also attached is the letter from the Secretary-General appointing the members of the Group (S/2013/495).

In accordance with its mandate, the Monitoring Group is responsible for investigating, *inter alia*:

- violations of the arms embargos on Somalia and Eritrea;
- acts that threaten the peace, security or stability of Somalia;
- obstruction of humanitarian assistance to Somalia;
- Eritrean support for individuals and groups responsible for destabilization of, or violence in, the region;
- obstruction of the implementation of resolution 1862 (2009) concerning Djibouti;
- obstruction of the work or investigations of the Monitoring Group; and
- violations of the ban on the exportation and importation of charcoal from Somalia.

I am writing following the meeting in Cairo, Egypt, on 14 February 2014, organized under the auspices of the Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, between the Monitoring Group and the Government of Eritrea, represented by Mr. Yemane Gebreab, Special Political Advisor to the President of Eritrea, and in the presence of representatives of the Republic of Korea's Mission to the United Nations and the Security Council Subsidiary Organs Branch, Security Council Affairs Division of the UN Secretariat. This meeting followed the earlier meeting between the Government of Eritrea and the Monitoring Group convened in Paris, France, on 8 December 2013.

During the meeting in Cairo, the Monitoring Group discussed the following investigations with Mr. Gebreab, who agreed to provide additional information along the lines below.

/...

His Excellency
Mr. Araya Desta
Permanent Representative of
Eritrea to the United Nations
New York

cc: Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea

S/AC.29/2014/SEMG/OC.14

page 2

Arms Embargo

The Monitoring Group raised reports of possible violations that include the arming of the Tigray People's Democratic Movement (TPDM) by the Eritrean People's Militia. Mr. Gebreab was aware of such reports and the Monitoring Group requested information on the possible sources of these arms.

The Monitoring Group raised the issue of the Asha Golgol facility, which is reported to be used for military procurement by the Eritrean Defense Force. Mr. Gebreab informed the Monitoring Group that this facility is a technical facility that is used for strengthening Eritrean technical capacity in the areas of machinery, transportation, computer assembly and solar power. The Monitoring Group discussed with Mr. Gebreab potential access to the facility and in the meantime requested further information regarding this facility, which Mr. Gebreab offered to provide in following up on the request.

Diaspora Tax

The Monitoring Group raised the issue of Eritrea's diaspora tax, about which it continues to receive information, and requested feedback from Mr. Gebreab in order to better understand how the tax is collected and used. Mr. Gebreab offered to provide a detailed written response, but provided an initial explanation. Specifically, the Monitoring Group requested:

- Further details on how this tax works;
- Any information that addresses concerns about the contribution of this tax to the destabilization of the Horn of Africa; and
- Any information that addresses concerns about the manner in which the tax is collected.

Natural Resources

The Monitoring Group raised the issue of natural resources in order to better understand the use of revenues from natural resources and requested transparency with regards to Eritrea's budget and its expenditures. Mr. Gebreab acknowledged that there was insufficient information about the budget and offered to provide budget documents for the last three years of the Government of Eritrea, which give a comprehensive and complete picture of revenues and expenditures. Additionally, the Monitoring Group requested information on Eritrea's mining sector.

Visit to Eritrea

In the overall context of the issues raised during the meeting in Cairo, the Monitoring Group and Mr. Gebreab also discussed the possibility of a visit to Asmara. Accordingly, we look forward to continue this discussion.

We would appreciate your reply to the Monitoring Group's information requests above at your earliest convenience through the Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Ms. Snjezana Gillingham (Room DC2-0854, United Nations, New York, NY 10017; fax: +1-212-963-1300; email: gillingham@un.org).

S/AC.29/2014/SEMG/OC.14

page 3

In the meantime, the Monitoring Group remains available for further dialogue and closer engagement with the Government of Eritrea.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.



Jarat Chopra
Coordinator
Somalia and Eritrea Monitoring Group
Security Council Resolution 2111 (2013)

المرفق ٢

رسالة من حكومة إريتريا، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤
(S/AC/29/2014/NOTE.27/Add.1)

SECURITY COUNCIL COMMITTEE PURSUANT
TO RESOLUTIONS 751 (1992) AND 1907 (2009)
CONCERNING SOMALIA AND ERITREA

S/AC.29/2014/COMM.65
28 July 2014
ORIGINAL: English

Note verbale dated 28 July 2014 from the Permanent Mission of
Eritrea to the United Nations addressed to the Secretary of the
Committee

The Permanent Mission of the State of Eritrea to the United Nations presents its compliments to the Secretary of the Security Council Committee established pursuant to Security Council Resolutions 751 (1991) and 1907 (2009); and in reference to latter's letter S/AC.29/2014/SEM/G/C.14, dated 7 March 2014, has the honour to attach herewith Eritrea's written response to the issues contained in the aforementioned letter.

The Permanent Mission of Eritrea to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Secretary of the Security Council Committee established pursuant to Security Council Resolutions 751 (1991) and 1907 (2009) the assurances of its highest consideration.



New York, 28 July 2014

ብሔራዊ ሚኒስቴር ሃገረ ኤርትራ
ኣብ ውድብ ሕገ-መንግሥት ንጹህ ፍርድ



البعثة الدائمة لدولة إريتريا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

Permanent Mission of The State of Eritrea
To the United Nations, New York

**Eritrea's Response to the Information Request Contained in the Letter
S/AC.29/2014/SEMG/C.14**

14 July 2014

1. The Government of Eritrea (GOE) has been engaged with the Chair of the Security Council Committee, H.E. Ambassador Oh Joon, and has actively participated in good faith in the meetings that took place in Paris and Cairo, which were facilitated by his office.
2. It must also be underlined that the Government of Eritrea (GOE) on several occasions and at different venues has communicated, in writing and orally, its perspectives and explanations concerning the unjust and illegal sanction resolutions as well as different allegations levelled against it. However, in the spirit of cooperation and engagement, Eritrea sees the need to once more spell out its views on the number of issues which have been raised in the Paris and Cairo meetings in hopes of dispelling the politically motivated lingering misperception and assumptions.
3. In these written responses and meetings, Eritrea has expressed its concern regarding the manner in which SEMG has discharged its mandates. Eritrea once again reiterates the need for Somalia Eritrea Monitoring Group (SEMG) to respect the standards for investigation as stipulated in the Report of the Informal Working Group of the Security Council on General Issues of Sanctions (S/2006/997) which, inter alia, underscores the need for expert panels to rely on verified information and documents, and ensure that their "assertions are corroborated by solid information and that their findings are substantiated by credible sources". It must also refrain from dwelling into matters that does not fall within its mandate. The principle of transparency, objectivity and impartiality must be respected.

I. The 2% Recovery and Rehabilitation Tax (RRT)

4. Eritrea wants to underline that the levying of various taxes is surely the prerogative and sovereign right of any country and exclusive matter that concerns its citizens.

800 Second Avenue 18th Floor New York, NY 10017 • Tel : (212) 687-3390 • Fax : (212) 687-3138
e-mail : general@eritrea-unmission.org



Moreover, the UN Security Council Resolution 2023 (2011) does not prevent Eritrea from collecting Recovery and Rehabilitation Tax (RRT).

5. The RRT is part and parcel of Eritrea's taxation law and system. It has its own evolution and history. Historically, Eritreans in all walks of life voluntarily contributed to the national cause during the 30-year armed struggle for independence and self-determination. This was at a time when the international community had largely ignored the inalienable national rights for self-determination and predicaments of the Eritrean people. In those years, Eritreans abroad came together in civil society associations organized along professional, occupational and gender dimensions to raise funds in support of relief and developmental work in the liberated areas and to conduct public awareness campaigns. The magnitude of their contributions varied from place to place and with time. Generally, monthly contributions from members of the associations of Eritrean students hovered around 10% while that of Eritrean women and workers reached 20% of their gross income. This voluntary financial contribution was not only vital in terms of mitigating the humanitarian consequences of the protracted war for independence; but it was indispensable in reinforcing the bond between the Diaspora and their compatriots at home.
6. After Eritrea's independence in 1991, the nascent government faced enormous economic challenges and hurdles. In addition to devastated infrastructure and economy, the GOE had to address an onerous social burden for the upkeep of the families of martyrs and the disabled; over **60,000 martyrs** and over **10,000 war disabled**. The GOE allocated a monthly payment of 500 Nakfa (birr at the time) for families of martyrs that is payable for the lifetime for the parents while limited until the age of 18 years for minor dependents and siblings of the martyrs. All war disabled fighters that could not be fully rehabilitated with employable skills are also beneficiaries for monthly payments. The demobilization programme was another major project implemented in 1994 largely through government funds.
7. Under these circumstances, and as many citizens in the Diaspora launched spontaneous and voluntary but fragmented initiatives, to raise funds for the above



mentioned noble and humanitarian causes it became essential and necessary to institutionalize those initiatives. Eritreans residing abroad discussed the matter on the bases of their experience during the 30-years struggle for independence. The overriding desire was to imbue some structure and uniformity to what was effectively a burgeoning spontaneous and voluntary grassroots movement. Subsequently with clear objective of funding a countries social and development programs, in 1994, the Eritrean National Assembly enacted the Rehabilitation and Recovery Tax Proclamation (RRT). The RRT Proclamation **specifically targets** only Eritrea citizens in Diaspora, not citizens of other countries of Eritrean decent. The rate was fixed at a low of 2% of net income; in a country where personal income tax is progressive and reaches 38%.

8. The Rehabilitation and Recovery Tax was envisaged as a time-bound provision which would wind up at some time in the near future as the economy of the new country grows and the social responsibility and burdens eases. This was underlined during the discussions at the Eritrean National Assembly, although it was not articulated in the form of a definitive *sunset clause* at the time of its proclamation. However, subsequent developments, and notably the border war instigated by Ethiopia in 1998 and its sequel, have made revision of the RRT Proclamation practically impossible. It must be underlined that the border war between Eritrea and Ethiopia (1998-2000) had cost life of 19,000 Eritreans and has created additional martyrs families.
9. The legality of the RRT is unambiguous, and purposes laudable. It represents a symbolic burden sharing by the Eritreans in Diaspora with the people inside the country. In this sense, its historical, moral, humanitarian and patriotic contents and values are more significance and profound than its material dividend. In fact, the funds collected annually are modest that should not be overstated when compared with government budget and expenditure on basic social services. For the last four years, for instance, the aggregate RRT collected annually vary from a total of 14.8 million US dollars in 2010 to 24.7 million US dollars in 2013. **In those four years, the aggregate RRT collected does not exceed 73 Million US dollars, while budgetary appropriation by the Government for the family of martyrs**



and war disabled individuals for the same period hovers around 28 million US dollars annually, which is almost 112 million dollars for the four year period.

10. The distorted allegations that the GOE employs *"extortion, threats of violence, fraud and other illicit means"* to collect the RRT is utterly baseless. It is a deliberate misinformation aimed at creating misperception about the active and voluntary participation of the Eritreans in Diaspora in the affairs and development of their country. The GOE has neither the means nor the desire to enforce the RRT proclamation through extra-legal means. As is the case in all countries, Eritrea has specific clauses on the rights and obligations of citizens concerning taxation. Regarding the RRT, there are explicit enforcement measures implemented domestically such as *"denial of business license and land entitlements to those who fail to meet their fiscal obligation"*. These measures are not and cannot be implemented extraterritorially. They do not also curtail the natural right of Eritrean citizens to visit their home country or relatives so long as they are holders of Eritrean national identity card or passport. They don't need a visa to enter Eritrea. Furthermore, as it is propagated in some quarters and is frequently echoed in the reports of the SEMG, there is no *"harassments against their families living in the country"*.
11. Another misperception is that the "UN Security Council Resolution 2023 (2011) prevents Eritrea from collecting the RRT". No provision in the stated resolutions prevents Eritrea from levying 2% tax from Eritreans residing abroad. The measures imposed by some countries, under the pretext of implementing UN Security Council Resolution are incorrect and constitute at best, a misinterpretation of the Resolution. In fact, it is incumbent on the Security Council as well as the SEMG to alert the member countries when their actions in implementing the UNSC resolutions are not consistent with the provisions of the resolution.
12. Given the fact that the African Diaspora recognized as the Sixth Region of Africa by the Head of States of the African Union (AU) and the establishment African Remittance Institute becoming a reality, Eritrea which has effectively and



independence and 24-years national economic development must be commended and emulated, not punished and obstructed.

II. Eritrea's Mining Revenues

13. Eritrea is endowed with mineral resources that are expected to make a modest contribution to economic growth. At present, there are around 17 foreign companies that have been granted mineral exploration and development licenses, but to date only Bisha has been doing actual production.
14. The languages used in UNSC Resolution 2023 (2011) concerning the Eritrean mining sector leaves much to be desired. There are two aspects of the resolution that require emphasis. First, the recommended action is, once again, anchored on hypothetical assumptions and **potential use**. In the first place, the edifice from which the purported measures ensue rests on speculative and presumptive ground as it relates to a "potential" rather than an "actual" act that has been established beyond any reasonable doubt. It is not based on factual and solid evidences of Eritrea's misuse of revenues from the mining sector for acts that breach international law. In fact, the burden of proof is curiously transferred from the plaintiff to the accused party. This is not in consonance with, but rather contrary to, rudimentary legal and procedural principles. Second, the fact that these guidelines were optional underscores, even if in an implicit manner, that the sponsors of the resolution were not comfortable with the rational and logic of the case they wanted to make.
15. It must be underlined that revenues from Eritrea's first mining plant began to materialize at more or less the same period when Resolution 2023 (2011) was adopted. Although Nevsun, the Canadian-based mining company, started prospecting and exploration activities in Bisha in 2003, production began in 2010 only. Bearing in mind that the principal reason why the sanctions against Eritrea were imposed in 2009 had to do with its purported financing of Al-Shebaab well before the start of the mining operations in Bisha, the sudden switch to the "potential use of mining revenues for destabilization" is very tenuous to say the least.



16. In the Bisha Mining operation, the Canadian company, Nevsun, holds majority (60%) share in operations, while the Eritrean National Mining Company holds the remaining 40%. Nevsun is a publicly quoted company subject to Canadian commercial laws and regulations. The financial proceedings of the Bisha plant are consequently issued on a quarterly basis and available in the public domain. These financial reports naturally include the proceedings that accrue to Eritrea in the form of corporate tax, royalties and dividends for anyone to see and read.
17. As these public data corroborate, aggregate GOE revenue from royalty, taxes and dividends averages about 200 million US dollars annually for the years 2011-2013. And this is prior to its debt servicing requirements for loans incurred for purchase of 30% equity from the company as well as substantial *pro rata* payments for the initial capital expenditures for the establishment of the plant prior to production. This income that Eritrea gets from this single mining operation is small in relation to its public expenditures on education, health, food security and infrastructural projects and programmes. It does not even cover the country's annual food import bill.
18. In brief, the intrusive measures envisaged in Paragraphs 12, 13 and 14 of the Resolution that include "the issuance of due diligence guidelines" seem to have been prompted by an unhealthy desire to harass Eritrea and scare potential investors in the mining sector rather than a sincere concern on the misuse of mining revenues, which the SEMG has so far failed to prove beyond reasonable doubt.

III. Arms Embargo

19. Eritrea would like one again express its indignation at this misplaced depiction of Eritrea. Eritrea is not the perpetrator but rather the victim of regional destabilization. The time has come to acknowledge and applaud Eritrea's growing engagement and constructive role in the region. Eritrea has indeed a laudable record of seeking peaceful/arbitral solutions for good-faith border disputes when they arise and respecting the resulting verdicts without equivocation. In addition, Eritrea's developmental and national security interests are better served in an environment of regional peace. Its pronounced foreign policy is in fact anchored on the enhancement of a safe and cooperative neighbourhood



20. Eritrea finds it difficult to understand the rationale of the arms embargo imposed by the Security Council, while its land, including the town of Badme, remains occupied by Ethiopia in breach of the UN Charter, international law, the Algiers Peace Agreement, numerous Security Council resolutions and the Final and Binding Eritrea Ethiopia Boundary Commission (EEBC) 2002 Delimitation and 2007 Demarcation decisions. On the contrary, Ethiopia has no restrictions on bolstering its defence forces and continues to purchase arms without restrictions as its contracts worth 200 million dollars for tanks from Ukraine this year alone attest.
21. While Eritrea is entitled to legitimate self-defence in accordance with Article 51 of the UN Charter, the UNSC Resolutions to impose an unwarranted and lop-sided arms embargo on Eritrea is an approach that lack balance, fairness and legality in terms of the UN Charter and the requirements of peace and stability in the Horn of Africa region. It rewards culprit while it punished the victim. Therefore, the armed embargo should be imposed against Ethiopia, not Eritrea.
22. Despite repeated protestations and widely available information that the Ethiopian government does not deny, but on the contrary openly boasts about, the SEMG has refused to provide context about Ethiopian blatant destabilization actions against Eritrea and other countries in the region. Instead it has chosen to focus on spurious allegations against Eritrea.
23. The Ethiopian Government pursues an open policy of "regime change" and continues harbour, finance and arm Eritrean subversive groups. A press report issued this week talks about a meeting between Ethiopia's defence and intelligence services and leaders of Eritrean armed opposition movements to advance this aim. (**See annex 1 and 2**) Yet, Ethiopia is not brought to account and no punitive measures are taken against it in spite of its flagrant violations of international law. It must be recognized that these anomalous realities are not only unfair but also carry the risk of encouraging Ethiopia to indulge in more reckless and unlawful acts of aggression against Eritrea.
24. It must be recalled that when UNSC Resolution 1907 (2009) was adopted, the principal reason evoked to impose arms embargo was Eritrea's "military support to



Al-Shebaab in Somalia". Eritrea was then wrongly accused of sending 2000 soldiers to Somalia. This false report was never acknowledged in retrospect or formally retracted from the SEMG reports and records later although the fallacy had become common knowledge. Another bogus accusation was levelled against Eritrea in November 2011. Again, Eritrea was accused for air-lifting weapons to Al-Shebaab through Baidoa. This false accusation was timed to coincide with and influence the deliberations of the UNSC on Resolution 2023.

25. Almost five years from the imposition of unfair sanctions against Eritrea, it is now accepted that Eritrea is free from any military or financial involvement in regards to Somalia.
26. However, some quarters who have a political keeps on moving the goalpost by making other unfounded allegations which are irresponsibly echoed by the SEMG until it harms Eritrea only to be dropped quietly later without ascertaining its veracity and/or the sinister motivations of those who fabricated it in the first place. These days new fabricated allegation is paddled associating Eritrea with Riek Machar in the conflict in South Sudan. Is it a case of déjà vu? This is another ridiculous allegation, which was unsurprisingly made by Ethiopia. Eritrea has repeatedly made its position on the tragic crisis in South Sudan very clear. Eritrea is unequivocally opposed to a destructive armed rebellion against the legitimately established government of South Sudan. Eritrea supports a comprehensive ceasefire, containment of the situation and a peaceful settlement of the underlying issues. And yet, the Ethiopia-inspired, anti-Eritrean disinformation campaign and accusation has appeared in three subsequent reports of the Monitoring Group with at first in the February report as "circumstantial" and in the March and April reports with "credible" qualifications and endorsements.
27. It must be underscored countries that have a hostile agenda against Eritrea cannot be used as credible sources. Sadly these legitimate pleas continue to be ignored as the as following sentences from May 2014 SEMG Report illustrates: "... On 12 and 13 May 2014, in Addis Abeba, the SEMG met with Ethiopian Prime Minister, H.E. Hailemariam Desalegn, the Minister of Foreign Affairs, H.E. Tedros Adhanom



Ghebreyesus, the State Minister of the Ministry of Foreign Affairs, H.E. Berhane Gebre-Christos, as well as a number of other senior ambassadors and security officials, to discuss areas of cooperation and pending investigations of the SEMG". The SEMG monthly report continues to say that "... In May 2014, the SEMG travelled to Djibouti to meet with authorities as part of its investigations into allegations that Eritrea is providing material and logistical support to Riek Machar's forces in South Sudan".

28. As Eritrea has pointed out in many of its previous communications, it is incumbent on the SEMG to be objective, transparent, impartial and non-political and conduct thorough validation process of the accusations levelled against Eritrea. It is high time to stop wild and unfounded and politically motivated accusations against Eritrea from the usual suspects that are bent on using the SEMG for their own interests. Instead, those who repeatedly make accusations that have been proven false in the past should be accounted. In this context, it is important to state that as clearly articulated in a recently leaked Ethiopian Ministry of Foreign Affairs document that was sent on 20 February 2014 to all its diplomatic missions the State Minister Ambassador Berhane Gebre-Christos has instructed his diplomats, inter alia, **"to constantly provide information to the security and intelligence agencies of the countries of the region so that they will understand and explain Eritrea's destabilizing role in the region;.... to lobby member states of the UNSC to accept the reports of the SEMG as credible; and,..... to develop close relations with the relevant departments in the UN Secretariat in order to ensure that the reports are in line with Ethiopia's position, or at least don't hurt Ethiopia's position."** (See Annex 3)

IV. Conclusion

29. It is now five years since the unjust sanctions were imposed on Eritrea. They have not contributed to regional peace and security in the Horn of Africa. In fact, if they are not lifted they will bring and perpetuate more instability and conflict in the region. Indeed, they have harming the people of Eritrea, hampering economic and social development. And it is now clear that there is no justification for their continuation.



30. The initial and principal accusation concerning Eritrean support to Al-Shabaab has long been proven to be non-existent. Moreover, Eritrea is committed to the facilitation by the State of Qatar to overcome enhance its relationship with Djibouti.
31. Therefore, it is now clear that there is no justification for their continuation. Eritrea once again appeals to the United Nations Security Council to urgently lift these unjust and counterproductive sanctions.
32. The event over the past 15-year and the facts on the ground clearly shows that it is Ethiopia, not Eritrea that is actively engaged in destabilizing the region. Its continued occupation of sovereign Eritrean territory, including the town of Badme, with impunity, in violation of the United Nations Charter and its treaty obligation is the main cause of the instability in the Horn of Africa. In the interest of peace and security in the region and within the context of Resolutions 1907 (2009) and 2023 (2011), which reaffirms respect for the sovereigntys and territorial integrity of Eritrea, Ethiopia must be urged immediately and without any precondition to withdraw from sovereign Eritrean territories , including the town of Badme.

#####

Attached:

1. Ethiopian Military Meets With Eritrean Opposition Military Leaders (Annex 1)
2. Eritrean refugees in Ethiopia vow to join armed struggle (Annex 2)
3. Leaked Ethiopia's foreign ministry memo exposes its destabilizing policy against Eritrea (EXCERPTS) (Annex 3)

المرفق ٣

رسالة من فريق الرصد التابع للأمم المتحدة والمعني بالصومال وإريتريا،
١ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/AC.29/2014/SEMG/OC.64)

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

SOMALIA AND ERITREA MONITORING GROUP

REFERENCE: S/AC.29/2014/SEMG/OC.64

1 August 2014

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) mandated pursuant to paragraph 27 of Security Council resolution 2111 (2013).

In accordance with its mandate, the Monitoring Group is responsible for investigating, *inter alia*:

- violations of the arms embargos on Somalia and Eritrea;
- acts that threaten the peace, security or stability of Somalia;
- obstruction of humanitarian assistance to Somalia;
- Eritrean support for individuals and groups responsible for destabilization of, or violence in, the region;
- obstruction of the implementation of resolution 1862 (2009) concerning Djibouti;
- obstruction of the work or investigations of the Monitoring Group; and
- violations of the ban on the exportation and importation of charcoal from Somalia.

I am writing following the New York and Nairobi, Kenya, videoconference on 28 July 2014 organized under the auspices of the Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea (hereafter "the Committee), between the Monitoring Group and the Government of Eritrea, represented by you as Permanent Representative of Eritrea to the United Nations, and in the presence of the Chair of the Committee as well as its Acting Secretary and the Chief of the Security Council Subsidiary Organs Branch, Security Council Affairs Division of the United Nations Secretariat. This videoconference followed the earlier meetings outside Eritrea between the Monitoring Group and the Government of Eritrea convened in Paris, France, on 8 December 2013 and in Cairo, Egypt, on 14 February 2014.

His Excellency
Mr. Girma Asmerom Tesfay
Permanent Representative of
Eritrea to the United Nations
New York

cc: Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea

Following the meeting in Cairo, the Monitoring Group sent a letter dated 7 March 2014 (S/AC.29/2014/SEMG/OC.14) to H.E. Mr. Araya Desta, then Permanent Representative of Eritrea to the United Nations, outlining the investigations of the Monitoring Group at that time, in advance of the Group's midterm briefing to the Committee, and the additional information that Mr. Yemane Gebreab, Special Political Advisor to the President of Eritrea, agreed to provide following the meeting.

While in the interim the Monitoring Group did not receive the information from Mr. Gebreab agreed to in Cairo, the Group appreciates the set of documents you provided during the 28 July 2014 videoconference. The Monitoring Group has had the opportunity to review the documents that you provided, but finds that they do not fully address the issues raised in Cairo and reflected in the Group's letter of 7 March 2014.

During our videoconference, the Monitoring Group explained that it had completed its investigative phase and was currently drafting its final report on Eritrea. Prior to reaching its final conclusions and completing its report, and in order to seek the views of the Government of Eritrea, the Monitoring Group described its investigations and requested additional information along the lines below.

Armed Groups

1. ONLF

The Monitoring Group raised the issue of Eritrea's support for the Ogaden National Liberation Front (ONLF). The Group's current findings show that this support included the hosting of a conference in Eritrea in August 2013, attended by senior members of the ONLF and Eritrean officials, as well as the provision of financial support to the armed group. Specifically, the Monitoring Group requested the Government of Eritrea to provide:

- Further details regarding the meeting that took place in August 2013, including information about the decisions taken during the meeting, and the role of the Eritrean officials present at the meeting;
- Details regarding the relationship between Eritrea and the ONLF, as well as regarding the presence of the ONLF in Eritrea.

2. TPDM

The Monitoring Group raised the issue of Eritrea's military and financial support to the Tigray People's Democratic Movement (TPDM). The Group had earlier raised this issue with Mr. Gebreab in Cairo. The Monitoring Group would like to reiterate its previous request to the Government of Eritrea and additionally request information regarding:

- The nature of the relationship between Eritrea and the TPDM;
- The sources of the arms provided to the TPDM by Eritrea; and
- Information regarding the location of military camps where the TPDM is being trained.

3. Ginbot Sebat

The Monitoring Group raised the issue of Eritrea's support for Ginbot Sebat. The Group's current findings show that this support included the training, arming and facilitation of members of Ginbot Sebat. The Group informed the Government of Eritrea that it had recovered travel documents issued by Eritrea for Ginbot Sebat fighters, as well as grenade pins with serial numbers consistent with a sequence of serial numbers of other grenade pins provided by Eritrea to another armed group in 2011. Specifically, the Monitoring Group requested the Government of Eritrea to provide:

- Further details regarding the relationship between Eritrea and Ginbot Sebat;
- An explanation of the travel documents and the consistency of serial numbers of the grenade pins described by the Monitoring Group; and
- Information regarding the location of the military camp where Ginbot Sebat is being trained.

Arms Embargo

4. South Sudan

The Monitoring Group explained that it had received credible information that Eritrea provided military and logistical support to three armed rebel groups in South Sudan: the SPLA-O forces loyal to former Vice President Riek Machar, the David YauYau group and George Athor Deng's rebel forces. As of this date, the Monitoring Group has not received evidence to support this information. The Monitoring Group requested the Government of Eritrea to provide the following:

- Information and a clarification regarding the source and origin of these reports; and
- The Monitoring Group notes the documents you provided during the videoconference state the position that "Eritrea is unequivocally opposed to a destructive armed rebellion against the legitimately established government of South Sudan. Eritrea supports a comprehensive ceasefire, containment of the situation and a peaceful settlement of the underlying issues." The Monitoring Group would like to request a response from the Government of Eritrea regarding the specific details pertaining to the delivery of weapons in January and February 2014 that the Monitoring Group received and which it shared with you during the videoconference.

5. Eastern Sudan

The Monitoring Group explained that it had received credible evidence that Eritrea is smuggling weapons from the eastern regions in Sudan to Eritrea. The Group understands that this trade is directed by Colonel Tesfaldet Habtesailasie and Nusredin Ali Bekit, manager of the Tesseney branch of the Red Sea Corporation. Specifically, the Monitoring Group requested the Government of Eritrea to provide:

- A clarification pertaining to the nature of the arms trade relationship between Eritrea and the Sudan; and
- Details regarding the roles of Colonel Habtesailasie and Nusredin Bekit in the arms trade.

Financial Issues

6. Diaspora Tax

The Monitoring Group raised the issue of the diaspora tax collected by Eritrean consulates and embassies worldwide. In some cases, the collection of the tax appears to be non-voluntary, as officials can deny consular services to Eritreans who refuse to pay the tax. The Monitoring Group previously raised this issue with Mr. Gebreab in Cairo. Mr. Gebreab offered to provide a detailed written response, but at the time provided an initial explanation of how the tax works and addressed concerns that Eritrea employs extortion, threats of violence, fraud and other illicit means to collect taxes. The Monitoring Group would like to reiterate its earlier request for information and additionally request from the Government of Eritrea the following:

- Information on the methods utilized to collect the tax; and
- The Monitoring Group notes the documents you provided during the videoconference state, in terms of the revenue collected through the diaspora tax, that: "In those four years, the aggregate RRT collected does not exceed 73 Million US dollars, while budgetary appropriation by the Government for the family of martyrs and war disabled individuals for the same period hovers around 28 million US dollars annually, which is almost 112 million dollars for the four year period". The Monitoring Group would like to request documentation showing that the revenue collected annually is appropriated by the Government of Eritrea for the families of martyrs and war disabled.

7. Natural Resources

The Monitoring Group discussed the issue of natural resources in order to better understand the use of revenues. During the meeting in Cairo, Mr. Gebreab acknowledged that there was insufficient information about the national budget and offered to provide budget documents for the last three years of the Government of Eritrea, which give a comprehensive and complete picture of revenues and expenditures. During the videoconference, the Monitoring Group reiterated its request made during the Cairo meeting for transparency with regards to Eritrea's budget and expenditures and asked for budget documents that clearly demonstrate the use of revenues derived from the mining sector by the Government of Eritrea. In addition, the Monitoring Group further requested the Government of Eritrea to provide financial information and evidence showing the allocation of revenues derived from mining operations that covers the period from December 2009 to the present date, including:

S/AC.29/2014/SEMG/OC.64

page 5

- Detailed information on the destination and allocation of funds derived from mining activities, including any documents that reflect the ultimate disposition of funds received;
- Names of entities or individuals inside and outside Eritrea receiving payments of more than USD 10,000 in cash or equivalent from Nevsun, its subsidiaries and sub-contractors;
- The purpose, method and date of these payments;
- The recipient bank's full name, routing number and full address; and
- The full name and address of the account holder and account numbers to which such payments were made.

Djibouti-Related Issues

8. POWs and Qatari Mediation

The Monitoring Group explained that it had spoken with officials of Djibouti, which maintains that Eritrea continues to hold 17 prisoners of war. The Monitoring Group would like the Government of Eritrea to provide:

- A response to whether or not Eritrea is holding Djiboutian prisoners of war; and
- A clarification of the status of the mediation process sponsored by Qatar.

Visit to Eritrea

In the overall context of the issues raised during the meeting in Cairo, the Monitoring Group and Mr. Gebreab also discussed the possibility of a visit to Asmara. Similarly, the Monitoring Group raised the issue again during the videoconference. Accordingly, we look forward to following up directly with the Permanent Mission of Eritrea to the United Nations.

We would appreciate your reply to the Monitoring Group's information requests above at your earliest convenience, but no later than 15 August 2014, through the Acting Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Ms. Snjezana Gillingham (Room DC2-2052, United Nations, New York, NY 10017; fax: +1-212-963-1300; email: gillingham@un.org).

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.



Jarat Chopra
Coordinator

Somalia and Eritrea Monitoring Group
Security Council Resolution 2111 (2013)

المرفق ٤

رسالة من حكومة إريتريا، ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤
(S/AC/29/2014/NOTE.79/Add.1)

ቀዋሚ ሚሽን ሃገረ ኤርትራ
አብ ውድብ ኤምቡሪት ሃገራት ኒዩ ዮርክ



البعثة الدائمة لدولة إريتريا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

Permanent Mission of The State of Eritrea
To the United Nations, New York

Permanent Mission of the State of Eritrea to the United Nations presents its compliments to the Secretary of the Security Council Committee established pursuant to Security Council Resolutions 751 (1992) and 1907 (2009); and in reference to the letter of the Monitoring Group S/AC.29/2014/SEMG/OC.64.14, dated 01 August 2014, has the honour to attach herewith Eritrea Government's written response Dated 12 August 2014.

The Permanent Mission of Eritrea to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Secretary of the Security Council Committee established pursuant to Security Council Resolutions 751 (1991) and 1907 (2009) the assurances of its highest consideration.



New York, 13 August 2014

Secretary of the Security Council Committee
established pursuant to Security Council
Resolutions 751 (1992) and 1907 (2009)
concerning Somalia and Eritrea
New York, NY 10017

ሃገረ ኤርትራ
ግዚኣትራ ጉዳያት ወጻኢ



دولة إرتريا
وزارة الشؤون الخارجية

The State of Eritrea
Ministry of Foreign Affairs

ERITREA'S RESPONSE TO THE QUERIES CONTAINED IN THE LETTER S/AC.29/2014/SEMG/OC.64

Asmara, 12 August 2014

Eritrea has been asked, pursuant to the Monitoring Group's (SEMG) letter of 01 August 2014, Ref. No. S/AC.29/2014/SEMG/OC.64, to provide supplementary response to queries that were forwarded to it on previous occasions and that were specifically raised during the video conference held in New York on 28 July 2014 with Eritrea's Permanent Representative to the UN, Ambassador Girma Asmerom, through the good offices and facilitation of the Chair of the Security Council Committee.

Eritrea wishes to emphasize at the outset that it has provided extensive written and oral explanations to these questions through various communications in the past as well as during the meetings that took place in Paris and Cairo. This was also repeated through written and oral submissions at the most recent meeting that took place on 28 July 2014 in New York. In this context, the response here will be brief. It will be limited to issues that may require further elaboration.

1. Alleged support to South Sudanese rebel forces

The Monitoring Group states in its letter that it has "received credible information that Eritrea provided military and logistical support to three armed rebel groups in South Sudan: the SPLA-O forces loyal to former Vice President Reik Machar, the David Yaw Yau group and George Athor Deng's rebel forces". In the same paragraph, however, the SEMG asserts that "it has not received, as of this date, evidence to support this information". Why then is the SEMG asking Eritrea to explain these baseless accusations.

Eritrea strongly feels that the SEMG should have dismissed outright this, and any other uncorroborated accusations that it may have received, as pure defamatory hearsay not worthy of further probing. Unfortunately, Eritrea is once again asked in the letter to "provide information and a clarification regarding the source and origin of these reports".

This is inappropriate. Eritrea cannot, surely, be asked to second-guess the identities of, and speculate about, the "sources and origin of these reports". As the accused party, Eritrea deserves to be provided with the full particulars of all those who have fed false information

to the SEMG for a variety of political objectives and considerations. Eritrea would then be in a position to shed light on their particular motivations.

This typical episode amplifies the vexing manner in which the SEMG collects and validates its information. We have underlined, time and again, the importance for the SEMG to disclose all the details of its sources to Eritrea as the accused party. Reasons of transparency, accountability as well as the basic legal principle of the equality of arms all warrant that this be the normative state of affairs. Unfortunately, the SEMG routinely invokes “confidentiality” and other implausible reasons to ignore Eritrea’s persistent requests and deny it indispensable information.

The SEMG argues that its validation process of seeking multiple testimonies for information originating from a hostile or interested party against Eritrea precludes “biased and unwarranted conclusions”. The flaws in this argument and methodology are again palpable. A fabricated story prompted by Ethiopia, and any other adversary of Eritrea for that matter, could be repeated by multiple sources in different countries that belong to, or are linked with, the same opaque league and network. In the event, *multiplicity of sources cannot be a sufficient condition for validating baseless accusations.*

In its letter of 01 August 2014, the SEMG further requests Eritrea to give specific responses to alleged reports of the “delivery of weapons in to the SPLM-in-Opposition in January 2014 and February 2014”. In previous communications, the SEMG talks about “information it has obtained of weapons supplies, including AK 47 and Iranian made rifles (sic?), to David Yau Yau group in February and July 2014; and the airdropping of logistical items such as sugar and other items etc.”.

All these wild accusations have no grain of truth whatsoever. The SEMG itself acknowledges the lack of any evidence. Why it has chosen to ask Eritrea to explain non-events and groundless accusations is really a riddle we cannot figure out.

As we have underlined in our previous oral and written responses, Eritrea remains deeply concerned by the tragic crisis in South Sudan. Eritrea harbours sincere good wishes for a speedy resolution of this crisis which has dragged for too long entailing huge sufferings to the South Sudanese people.

Moreover, the timing of this groundless accusation of involvement with rebel groups in South Sudan is suspect and provokes grave concerns in Eritrea of an almost predictable and consistent pattern of deliberately floating sensational stories and disinformation in the weeks prior to any UNSC discussion concerning Eritrea.

As it happened, Eritrea was accused of sending 2000 soldiers to Somalia in the months before the UNSC imposed Sanctions Resolution 1907 against Eritrea. This deliberate

Page 2 of 8

disinformation was not seriously questioned at the time and was quietly discarded later once it had served its purpose. The SEMG did not take the trouble to apologize to Eritrea and/or correct this baseless information even in retrospect. Similarly, another bogus accusation was leveled against Eritrea in November 2011. Again, Eritrea was accused for air-lifting weapons to Al-Shebaab through Baidoa. This false accusation was made to coincide with and influence the deliberations of the UNSC on Resolution 2023. Once again, this calculated and deliberate disinformation was quietly discarded after it had achieved its intended objective of tightening the sanctions against Eritrea. Today, for the third time, we see new allegations associating Eritrea with rebel groups in South Sudan. This pattern must be stopped. Furthermore, such baseless and unsubstantiated allegations against Eritrea should not be reported by the SEMG to the Sanctions Committee under dubious validation procedures and seemingly plausible qualifications.

2. Support to Ethiopian Armed Groups

The Monitoring Group mentions to alleged meetings that took place between Eritrean officials and the ONLF; refers to “travel documents” that Eritrea presumably issued to some members of “Ginbot Sebat”; talks about “grenade pins with serial numbers consistent with a sequence of serial numbers of other grenade pins provided by Eritrea to another armed group in 2011”; reveals that it has “received information on financial and military support as well as training extended by Eritrea to the TPDm”; and, requests Eritrea to provide responses to these specific accusations.

Obviously, this elaborate reference to “grenade pins...serial numbers...travel documents...” etc is designed to convey the impression of the “existence of incontrovertible evidences”, of a smoking gun so to speak, of Eritrea's deep involvement in acts of destabilizing against Ethiopia. Travel documents that may have been easily forged by forces who have an interest in framing Eritrea; serial numbers of bullets or weapons that may have exchanged hands between Eritrea and Ethiopia in the course of their multiple wars in the past years ...etc, cannot be taken as iron-clad proofs of Eritrea's misconduct that entail punitive action by the UN Security Council.

On a more substantive level, Eritrea questions the legality, fairness and justification of this asymmetric approach that obviously treats “regional destabilization” in a one-sided, linear way. The SEMG is acutely aware that Ethiopia is fully involved in blatant acts of destabilization against Eritrea. Addis Abeba hosts several armed subversive groups that intermittently unleash terrorist forays into Eritrea. These acts are in the public domain as they are publicized, almost routinely, by these groups and by Ethiopia's official media outlets.

Page 3 of 8

Furthermore, Ethiopia has and pursues an official policy of "regime change" against Eritrea in contravention of articles 2.3 and 2.4 of the UN Charter on the "peaceful settlement of disputes" and the "use of force or threats against the territorial integrity or political independence of any Member State". And above all, Ethiopia continues to occupy sovereign Eritrean territories, including the town of Badme, in violation of the UN Charter, the EEBC arbitration Award that was given 12 years ago and in flagrant breach of the Algiers Peace Agreement that was brokered by major international powers and guaranteed by the United Nations and the African Union.

In spite of all these facts, the SEMG routinely invokes "mandate limitations" to ignore Ethiopia's egregious acts of regional destabilization while it turns every stone to "validate" fabricated accusations against Eritrea that primarily emanate from Ethiopian military and security officials, and its international allies.

If the SEMG's skewed approach is seen as appropriate from a narrow/technical interpretation of its mandate, the onus must then rest on the UN Security Council to remedy this anomaly.

The UN Security Council has responsibilities, in accordance with Article 39 of the UN Charter, to determine "the existence of any threat to the peace, breach of the peace, or act of aggression" and to take appropriate measures against Ethiopia, in accordance with Articles 41 and 42, to maintain or restore international peace and security. Indeed, *Ethiopia has committed an act of aggression against Eritrea by occupying its sovereign territories; it is involved in sponsoring armed subversive groups against Eritrea for purposes of destabilization, and it remains wedded to a reckless and illegal policy of "regime change"*. In the circumstances, the whole exercise of portraying Ethiopia as a "victim of Eritrea's acts of destabilization" is unwarranted and untenable both morally and legally. Once again, this approach must be corrected. The UN Security Council should urge Ethiopia to withdraw from sovereign Eritrean territories, including the town of Badme, and cease its policy of destabilizing Eritrea.

3. Arms Embargo

In this section, Eritrea is asked to provide "clarification pertaining to the nature of the arms trade relationship between Eritrea and the Sudan" and, "details regarding the roles of Colonel Habteselassie and Nusredin Bekit in the arms trade". These queries are presumably prompted by "credible evidence" that the SEMG has obtained about the "smuggling of weapons by Eritrea from the eastern regions in the Sudan".

As we have pointed out earlier, Eritrea must be given, as the accused party, all the documentations of the "credible evidences" that the SEMG has in its possession when and if it is required to provide a response or rebuttal.

Page 4 of 8

In any case, while underlying this basic legal principle as a matter of right, Eritrea dismisses categorically these unfounded allegations. The persons referred to are government officials. They are not, and cannot be, involved in illicit acts of the smuggling of weapons. Colonel Habteselassie is Head of Communications in the Office of the President. Mr. Nusredin Bekit was Regional Manager of Red Sea Corporations in the past years prior to his appointment as the Minister of Trade and Industry last month.

At this juncture, Eritrea would also like to emphasize one critical point. Eritrea's focus has been and remains hinged on tackling its myriad economic and human developmental challenges. It harbours neither the desire nor the financial wherewithal to funnel much-needed funds for unnecessary military expenditures. Nonetheless, it finds the unilateral arms embargo as unfair and inappropriate in view of the occupation of its lands by Ethiopia. Eritrea believes that the Security Council has acted inappropriately and in breach of Article 51 of the UN Charter when it passed Resolution 1907 without proper consideration of these facts. As we have highlighted in our previous communications, Ethiopia is on an arms spending spree and has recently purchased weapons worth 200 million US dollars from Ukraine alone. Eritrea maintains that the UN Security Council should approach this matter in a more holistic and balanced manner. UN Security Council unilateral arms embargo against Eritrea indeed remains fraught with dangerous consequences for regional peace and stability as it may create imbalances as well as tempt Ethiopia to contemplate another reckless adventure of aggression against Eritrea.

4. Recovery and Rehabilitation Tax (RRT)

Eritrea has provided exhaustive information on the RRT in its previous written and verbal communications. At the outset it must be underlined the proper appellation is Recovery and Rehabilitation Tax (RRT) and should be referred to as such; not "Diaspora Tax". The RRT is legal and laudable in terms of its origins, aims and objectives. At 2%, it is not onerous on Eritrea's citizens who live abroad and who are asked to share some of the burdens of rehabilitation for the families of the war-wounded and the martyrs.

Eritrea does not employ extra-legal and extra-territorial measures in its methods of levying/enforcement of the tax. Those who do not wish to pay the 2% RRT, in accordance with the provisions of a national law, must naturally shoulder the explicit consequences spelled out in relevant regulations of enforcement. In this particular case, Eritrean citizens who opt out of the tax, forfeit entitlements such as access to urban land, power of attorney to process inheritance, etc. Contrary to the claims made by the SEMG, these measures are not inordinate and cannot be described as "extortion" and "intimidation" by any standards. Furthermore, as falsely propagated by some quarters and frequently reflected in the reports of the SEMG, Eritreans are not denied their natural right of visiting their country. They do not

Page 5 of 8

need an entry visa. All they are required to do is show a valid Eritrean identity card or passport on arrival.

The SEMG requests "documentation showing that the revenue collected annually is appropriated by the Government of Eritrea for the families of martyrs and war disabled". This aspect was fully addressed in our previous communications. The collected tax goes to the Department of Treasury which administers the government budget. As explained before, the aggregate RRT collected in the past four years did not exceed 73 million US dollars, while budgetary appropriation by the Government for the families of martyrs and war disabled individuals for the same period hovered around 112 million US dollars. The earmarking and utilization of these funds is indeed transparent and the expenditures are frequently broadcast by the Eritrean Television and other local and international Eritrean media outlets.

5. Natural Resources

Eritrea finds the recent requests for clarification by the SEMG on the use of revenues from mining rather difficult to understand. Eritrea is asked to provide "names of entities or individuals inside and outside Eritrea receiving payments of more than USD 10,000 in cash or equivalent from Nevsun, its subsidiaries and sub-contractors". In addition, the letter goes on to seek information from Eritrea on; "the purpose, method and date of these payments; the recipient bank's full name, routing number and full address; and, the full name and address of the account holder and account numbers to which such payments are made".

These are corporate matters that concern Bisha Share Company; where the parent Canadian company holds 60% of the stock while Eritrea's National Mining Corporation (ENAMCO) holds the remaining 40% of the equity. Bisha Share Company has all the rights and business prerogatives to procure services and goods and enter into business transactions with other enterprises in accordance with its internal corporate rules and Eritrea's investment and commercial laws. In this respect, Eritrea's investment and commercial laws impose no upper ceilings on contracts/payments that the company can make to ensure its business operations and/or on the repatriation of the company's profits. All the information that the SEMG asks are not, accordingly, matters that concern Eritrea.

The SEMG further requests for "detailed information on the destination and allocation of funds derived from mining activities, including any documents that reflect the ultimate disposition of funds received".

Revenues that the GOE obtains from mining and/or other activities are funneled into the government's coffers. Once annual budget allocations are determined by the Government through its normative institutional bodies and established procedures, the appropriation of the

Page 6 of 8

budget is administered by the Treasury in a holistic manner. And as explained in our previous communications, revenues from mining from 2011 until the first half of this year in the past four years have fluctuated every year but do not exceed 150 million US dollars when averaged over the same period. Leaving government expenditures on education, health etc. aside, GOE's annual food imports for essential consumables exceed 200 million US dollars.

In the event, Eritrea finds the laborious attention that the SEMG has given to "mining revenues" quite inexplicable and counter-productive. It also exceeds its purview as spelled out in the sanctions resolutions.

It is about time for the SEMG to stop stretching its mandate in regard to the 2% RRT and the mining sector of the Eritrean economy. If the SEMG has incontrovertible evidences that these revenues are funnelled for "acts of destabilization" in violation of the UNSC Resolutions, as it is insinuating, it must publish these figures with all the necessary details.

6. On Djibouti

The Presidents of Eritrea and Djibouti have signed a comprehensive agreement mandating the Emir of Qatar to facilitate the resolution of all outstanding issues between the two countries. Eritrea remains fully committed to the agreement and the process underway. It is also ready to discuss in good-faith all pending issues with Djibouti within the framework of the Qatari facilitation process.

7. Conclusion

Eritrea wishes to reiterate, once again, the unfairness of the sanctions resolutions which have been imposed on it for the last four years for political reasons. Eritrea's alleged acts of destabilization in Somalia and its presumed linkages with Al-Shebaab were the primary accusations that prompted the original, unfair, sanctions resolution against Eritrea.

As the hollowness of these accusations have become clearer with time and as the chorus for timely review is growing, we see a shift of the goalpost where the fulcrum is apparently moving to "acts of destabilization against Ethiopia". This trend cannot be acceptable by any standards. Eritrea is the aggrieved and injured party in this troubled relationship; not only historically for the last sixty years but also during these past turbulent years. International law and the UN Security Council must side with Eritrea to remedy historic injustices; not conjure up unbalanced and asymmetric standards to harm the injured party and provide carte blanche to the injurer or occupying party to perpetrate yet more acts of aggression. In the event, Eritrea calls for the rescinding of the sanctions resolutions against Eritrea and to bring Ethiopia to account for its occupation of sovereign Eritrean territories, including the town of Badme, and for associated acts of destabilization against its neighbour.

Page 7 of 8

One last issue that merits investigation. Eritrea had raised in the past serious questions in regard to the professionalism, objectivity and integrity of the SEMG. These concerns pertain both to the manner of its selective collection and validation of data and other suspect and unhealthy associations that have come to light. Eritrea's misgivings were also shared by several members of the Security Council. Eritrea had felt that certain measures taken against some former members of the SEMG team were, even if tacit, an acknowledgement and partial remedy to the problem. Unfortunately, and in spite of Eritrea's constructive engagement, the situation has not changed significantly.

Eritrea has in its possession a letter circulated by a senior member of the SEMG that compromises his professional neutrality and exposes his active association with an agenda of "regime change" above and beyond his entrusted mandate. Eritrea maintains that this conduct cannot be tolerated. And, beyond taking the necessary corrective measures against the individual concerned, Eritrea argues that this episode must have a bearing on the credibility of the entire report.

####++####

Page 8 of 8

المرفق ٥

شرق السودان

المرفق ٥ - ١

خريطة لكسلا ولافا وتسيني



المرفق ٥-٢

مخزن الأسلحة في كسلا

The stockroom of the Kassala weapons depot



المرفق ٣-٥

مركبات عسكرية حول مخزن أسلحة كسلا







المرفق ٥ - ٤

قنابل صاروخية (آر بي جي) داخل مخزن كسلا



المرفق ٥ - ٥

وثائق من مخزن كسلا

Packaging list of arms being shipped to Eritrea

The document reads as follows:

Directorate of the Unit of Kassala

Permit for the passage of weapons and ammunition to be delivered to the State of Eritrea.

The first box details the weapons being shipped: 2 Doshkas, 10 Kalashnikovs, 10 RPGs, and 3 mortar tubes.

The second box details the ammunition being shipped: 200 for Doshkas, 500 for Kalashnikovs, 30 for RPGs, and 9 for mortars.

The document is dated 22 February 2014 and signed by B.G. Omar Al Naqi in Kassala.

إدارة وحدة أمن كسلا
تصريح عبور أسلحة وذخائر لدولة أريتريا

السلح

العدد	النوع	دوشكا	كلش	أرجي	هاون
١		٢	١٠	١٠	٣

الذخيرة

العدد	النوع	دوشكا	كلش	أرجي	هاون
٢		٢٠٠	٥٠٠	٣٠	٩

المحطة : كسلا
التاريخ : ٢٠١٤/٢/٢٢ م.

ع/وحدة أمن كسلا

Inventory list of ammunition at the depot on 22 February 2014

The document reads as follows:

Top Secret

National Intelligence and Security Apparatus, Kassala Unit, Ammunition Inventory

The box details the ammunition: 600 for Kalashnikovs; 500 for Tirab rifles; 900 for PKMs; 300 for Doshka; 16 for RPGs; 10 rounds for SPG-9 guns.

The document is dated 22 February 2014 and signed by B.G. Omar Al Naqi in Kassala.

بسم الله الرحمن الرحيم

مركز المخابرات
جهاز الأمن والمخابرات الوطني
وحدة أمن كسلا
راجعة الذخيرة

م	الذخيرة	الكمية الموجودة	المتصرف	ملاحظات
١	ذخيرة كلاش	٦٠٠	٣٠٠	
٢	ذخيرة تيراب	٥٠٠	٠٠	
٣	ذخيرة قرونوف	٩٠٠	٣٠٠	
٤	ذخيرة دوشكا	٣٠٠	٢٠٠	
٥	دالة ارجمي	١٦	٠٠	
٦	دالة S.P.G.9	١٠	٠٠	

المحطة: كسلا
التاريخ: ٢٠١٤/٢/٢٢ م

ب.ع. / وحدة أمن كسلا

المرفق ٦

الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين

المرفق ٦ - ١

أعضاء اللجنة المركزية للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين الذين كانوا حاضرين
في المؤتمر المعقود في أسمرة في شهر آب/أغسطس ٢٠١٣

Abdurahman Mohamed Umar Osman	Chairman of the ONLF
Mohamed Umar Ismail	Deputy Chairman of the ONLF
Mohamed Abdi Yasin	Secretary of the ONLF
Abdirahman Mahdi	Head of Foreign Relations of the ONLF
Dr. Ibado Hirsi	Head of Finance and Economic Affairs
Mohamed Nuur Abbas	Head of Strategic Planning of the Executive Committee
Hussein Nuur	Head of Information and Public Relation Affairs
Ahmed Mehumed Mohamed	Head of Defense Affairs
Abdukadir Sheik Hassan Hirmoge	Representative and Liaison in Australia
Ahmed Yassin	Head of Social Affairs
Abdukerim Sheik Musse	Head of General Command in Ethiopia
Abdullahi Muktar	Head of Organizational Affairs and adviser to the Chairman
Ali Ahmed Hussein	Deputy Head of Intelligence Affairs
Bedal Hassan	Member of the Central Committee
Ahmed Mejertain	Community Affairs Coordinator in the USA
Abdellahi Ahmed	Community Affairs Coordinator in Saudi Arabia
Mohamed Sherif	Member of the Committee and Commander
Hassan Shekiye	Secretary of the General Committee
Mohamed Yusuf	Deputy Head of Economic Affairs
Abdukadir Gamadid	Member of the Central Committee
Professor Mohamed Wadi	Member of the Central Committee
Mohamed Ibrahim	Member of the Central Committee
Hassan Mohammed Macalin	Deputy Head of Community Affairs in Denmark
Abdelahi Ogas	Member of the Central Committee
Faisal Dhahir	ONLF Representative based in Asmara

نسخة من تأشيرة إريتريّة صدرت ليوسف محمد حسين

18/5.2
10/2000

دولة اريتريا
امارة الهجرة والجنسية
STATE OF ERITREA
DEPT. OF IMMIGRATION & NATIONALITY
EXIT/EXIT RE-ENTRY PERMIT

№ 01052

VISA TYPE: ☐ EXIT ☒ EXIT/RE-ENTRY

FULL NAME Yussuf Yussuf Yussuf

DATE OF BIRTH 10 Nov 1971

PLACE OF BIRTH Asmara

NATIONALITY Somali

DOCUMENT TYPE P

DOCUMENT No. P/0001/100

OCCUPATION Lawyer

SIGNATURE OF BEARER [Signature]

PLACE OF ISSUE Asmara

DATE OF ISSUE 11 Nov 2000

NAME & SIGNATURE OF AUTHORITY [Signature]

0894267

ERITREAN VISA

Photo

Passport no. P/0111/100 - Valid until 10 Nov 2001 - Issued by Asmara - Remarks

Valid type RE-ENTRY - Good for 01 entry - From the date of departure

Stay up to 10 days - 10 days

Enter / Leave before 10 Nov 2001

Entry of holders of 10 days - Place of issue Asmara

Name & rank of Authority

المرفق ٧

حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية وحركة جينبوت سبات

المرفق ٧ - ١

موقع معسكر تدريب هارينا



المرفق ٧-٢

مواقع استراتيجية داخل إريتريا حددها مقاتلون من حركة جينبوت سببات
لنقل الأسلحة في المستقبل



المرفق ٣-٧

أسلحة ضُبِطت مع مقاتل من حركة جينبوت سبات إبان سفره في إثيوبيا مع
مقاتلين آخرين





المرفق ٧-٤

صمامات لقنابل يدوية ضبطها فريق الرصد في عام ٢٠١١ مع مقاتلين من الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وتحمل نفس الرقم المسلسل "٧٩"، مقارنة بصمامات ضبطت مع مقاتلين من حركة جينبوت سبات

Below are three of the grenade pins that were found on ONLF fighters in 2011



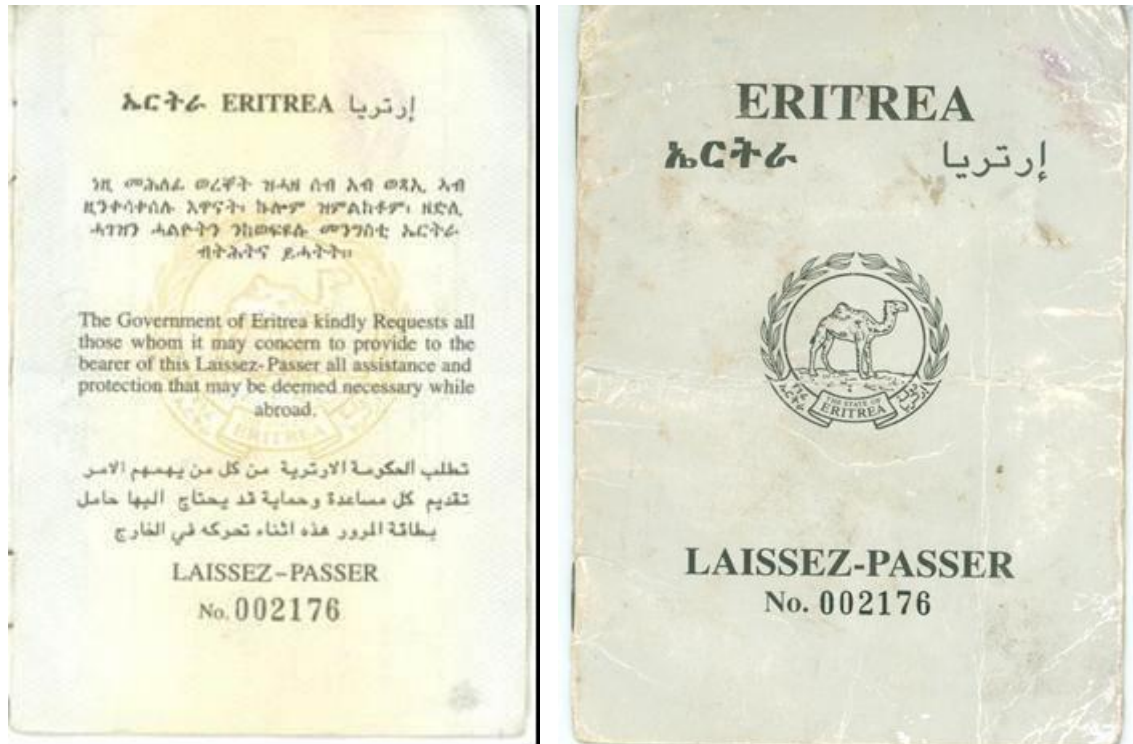


Below are the grenade pins recovered on Ginbot Sebat fighters in 2013



المرفق ٧-٥

وثائق عُثر عليها مع مقاتل من حركة جينبوت سبات فرّ إلى إثيوبيا

Eritrean laissez-passer issued at the Eritrean Embassy in Pretoria, South Africa

Special Remarks

Full Name: COSMOS GHEBREMICHAEL

ID Card No. 24.08.84 ARUSI

Date and Place of Birth: 24.08.84 ARUSI

Address: JOHANNESBURG

Height: 1.78m

Identifying Details: 19.10.12

Date of issue: 08.01.2013

Place of issue: PRETORIA

Expiry Date: 08.01.2013

Signature of Issuing Authority: [Signature]

VISAS

ENTRY

0 OCT 2012

ASMARA (026)

Int. Airport Immigration

578

2012-10-18

DEPARTURE

*Electronic ticket detailing the former fighter's travel from Johannesburg to Asmara
on 18 October 2012*

COSMOS/GHEBREMICHAEL 18OCT JNB CAI

This document is automatically generated.
Please do not respond to this mail.

ASMARA EGYPTAIR OFFICE
BAHTI MESKEREM SQAURE-BLOCK NO 2
ASMARA
TELEPHONE: 0029(11)127510,
FAX : 429(11)127473

DATE 10OCTOBER12
BOOKING REF 5AXOYS
COSMOS/GHEBREMICHAEL

SERVICE	FROM	TO
DEPART ARRIVE		
EGYPTAIR - MS 840		
THU 18OCT	JOHANNESBURG ZA	CAIRO EG
2145 0540		
NON STOP	O.R. TAMBO INTL	CAIRO
INTL	19OCT	
	EQUIPMENT: AIRBUS INDUSTRIE A330-300	
	RESERVATION CONFIRMED - K ECONOMY	

EGYPTAIR - MS 833		
FRI 19OCT	CAIRO EG	ASMARA ER
2320 0310		
NON STOP	CAIRO INTL	ASMARA
INTERNATIONAL	20OCT	
	EQUIPMENT: AIRBUS INDUSTRIE A320-100/200	
	RESERVATION CONFIRMED - K ECONOMY	

RESERVATION NUMBER(S) MS/5AXOYS

COSMOS/GHEBREMICHAEL
2414742403

TICKET: MS/ETKT 077

CLICK THE FOLLOWING LINK TO ACCESS YOUR ONLINE ITINERARY :

WWW.CHECKMYTRIP.COM/CMTSERVLET?R=5AXOYS&L=GB&N=COSMOS

المرفق ٨

شبكات الأعمال التجارية السرية التابعة للجهة الشعبية
للديمقراطية والعدالة

المرفق ٨ - ١

وثائق تأسيس شركة "إتش تي تراست ليمتد"

09535
CPPLUS

DECLARATION/ UNDERTAKING GIVEN BY
NOMINEE/S AND INTRODUCER/S

I/We the undersignedEsano Nominees and Esano Secretarial.....
being the nominee shareholder(s) of ...H.T.Trust Ltd.....(name of
company) which wishes to apply for the opening of an account with your Bank
declare the following:

A. I/We hereby confirm to your Bank that the ultimate beneficial owner/s of the
above Company is/are the individual/s listed below:

1. Name:Hagos Ghebrehiwet Wikidal.....
Full Residential Address:Redsea Building 1, 6th Floor.....
.....Eretrea.....
Nationality:Eretrean
Passport No.
Profession/occupationDiplomat.....

2. Name:
Full Residential Address:
.....
Nationality:
Passport No.
Profession/occupation

C. Information Requirements

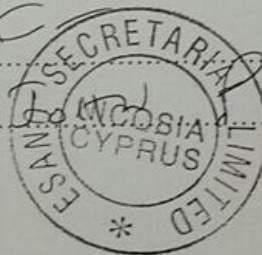
1. I/We confirm the main business activities of the company is/are:
Trading clothes and shoes.....
2. I/We confirm that the purpose/reason for applying for the opening of an account is:
Trading.....
3. I/We confirm that the anticipated credit turnover in connection with all of the above mentioned company's accounts will be:
50.000.000 USD.....
4. I am/We are, aware of my/our legal obligation to report to the Republic of Cyprus's Unit for Combating Money Laundering (UCML) any suspicion of Money Laundering (particularly with regard to the above mention company's account/s) in accordance with the provisions of The Prevention and Suppression of Money Laundering Activities Law of 1996 and all amendments to the law thereafter.

Signed by the said Nominee(s):

Name (in Print) and position:

Date:

27/12/12

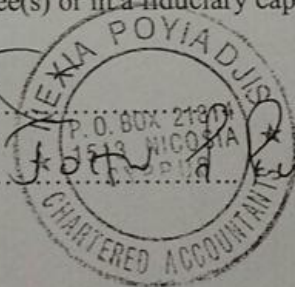


I/We the **Undersigned Introducer(s)** of the above named company:

- a) confirm and corroborate the authenticity of above signature and,
 b) having performed all necessary due diligence checks, **Certify that all documentation and information supplied above by the Nominee(s) is correct and truthful.**
 c) Confirm that the ultimate beneficial owners declared above are acting on his/her/their own behalf and not as nominee(s), trustee(s) or in a fiduciary capacity on behalf of any other person(s).

Signed by the Introducer(s):

Name (in Print) and position:



In the presence of:

Name (in Print) and position:

Date:

___/___/___

المرفق ٨-٢

تحويلات مصرفية من "إتش تي تراست ليمتد" إلى "دليزا ليمتد"

* 29/10	808.010,03	291003	00205073 DELIZIA LTD	H.T. TRUS	155
* TOTAL	846.624,10*	2	DEBITS		

DATE	AMOUNT	VAL. DATE	DESCRIPTION		BRANCH
* 01/09	808.009,42	010903	00193548 DELIZIA LIMITED	H.T. TRU	155
* 22/09					155
* 26/09	808.009,84	260903	00232853 DELIZZA	H.T. TRUS	155
* 30/09					105

* 06/08				H.T. TRUS	155
* 25/08	209.430,31	250803	00193830 DELIZIA	H.T.	155
* TOTAL					

*OTHER DEBITS					
DATE	AMOUNT	VAL. DATE	DESCRIPTION		BRANCH
* 17/11	45.176,14	171103	00206712 DELIZIA	H.T.	155

المرفق ٩

ضريبة الشتات


المرفق ٩ - ١

عينة من وثائق تتعلق بضريبة الاثنين في المائة والتبرع لأغراض الدفاع

1. Sweden

Tax payment receipt

ሃገረ ኢርትራ
 ግንባታ ፋይናንስ


 دولة إرتريا
 وزارة المالية

THE STATE OF ERITREA
 Ministry of Finance

Ministry of Foreign Affairs
 Foreign Mission - Sweden
 Telephone: +46 8 441 71 70

Customer Copy

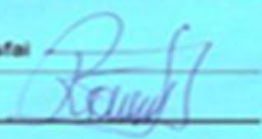
Tax and Duties Payment Receipt

Receipt No.: [REDACTED] Date: [REDACTED]/Jun/2014
 ID Number: [REDACTED] Payment Method: **Bank**
 Name: [REDACTED]

Description: **Recovery tax+Mekete 2008+Contribution to national defence+fax+cl pg.110**


Item Code	Description	Amount (SEK)
110109	Recovery tax	39,300.00
220114	Charges for official copies of documents	60.00
260199	Other miscellaneous receipts not classifi	30.00
260199	Other miscellaneous receipts not classifi	10.00
420414	Contribution for national defense	4,600.00
240108	Contribution to National Mekete	3,000.00
		SEK 47,000.00

Amount in Words: **Forty-seven thousand SEK and Zero öre**

Name: **Robel Tesfai**
 Signature: 

Note: The receipt is prepared in coloured three copies. The first copy to the payee, the second copy to the accounts and the third copy remains in the computer.
 To use white paper as a receipt is forbidden.

Tax clearance form


አምባሳዊ ሃገረ ኦሮጵያ (ዘመናዊ)
مملكة دولة إرتريا
السودان
EMBASSY OF THE STATE OF ERITREA - SWEDEN
አምባሳዊ ሃገረ ኦሮጵያ - ዘመናዊ

መረጃ ገንዘብ ግዴታ/CLEARANCE

ደ/ሥራ: [REDACTED] የተዘጋጀበት ዓመት: 2014
ስም: [REDACTED] ደ. ሥራ: [REDACTED]
አድራሻ: [REDACTED] ስልክ: [REDACTED]
የሥራው አይነት: [REDACTED] የሥራው ስም: [REDACTED]
የሥራው ቦታ: [REDACTED] የሥራው ቦታ: [REDACTED]

ዓ.መ.	ዕለት	ጠቅላላ	አይነት ተግባር
1992	2 488,00	Two Thousand Four Hundred Eighty Eight Kr.	ገቢ
1993	2 780,00	Two Thousand Seven Hundred Eighty Kr.	ገቢ
1994	3 888,00	Three Thousand Eight Hundred Eighty Eight Kr.	ገቢ
1995	2 753,00	Two Thousand Seven Hundred Fifty Three Kr.	ገቢ
1996	2 900,00	Two Thousand Nine Hundred Kr.	ገቢ
1997	2 892,00	Two Thousand Eight Hundred Ninety Two Kr.	ገቢ
1998	2 388,00	Two Thousand Three Hundred Eighty Eight Kr.	ገቢ
1999	2 885,00	Two Thousand Eight Hundred Eighty Five Kr.	ገቢ
2000	3 212,00	Three Thousand Two Hundred Twelve Kr.	ገቢ
2001	3 820,00	Three Thousand Eight Hundred Twenty Kr.	ገቢ
2002	4 415,00	Four Thousand Four Hundred Fifteen Kr.	ገቢ
2003	3 778,00	Three Thousand Seven Hundred Seventy Eight Kr.	ገቢ
2004	4 135,00	Four Thousand One Hundred Thirty Five Kr.	ገቢ
2005	4 887,00	Four Thousand Eight Hundred Eighty Seven Kr.	ገቢ
2006	5 208,00	Five Thousand Two Hundred Eight Kr.	ገቢ
2007	5 157,00	Five Thousand One Hundred Fifty Seven Kr.	ገቢ
2008	5 148,00	Five Thousand One Hundred Forty Eight Kr.	ገቢ
2009	5 214,00	Five Thousand Two Hundred Fourteen Kr.	ገቢ
2010	5 342,00	Five Thousand Three Hundred Forty Two Kr.	ገቢ
2011	5 841,00	Five Thousand Eight Hundred Forty One Kr.	ገቢ
2012	5 005,00	Five Thousand Five Kr.	ገቢ
2001	8 000,00	Eight Thousand Kr.	ገቢ
2002	500,00	Five Hundred Kr.	ገቢ
2003	3 800,00	Three Thousand Eight Hundred Kr.	ገቢ
2004	500,00	Five Hundred Kr.	ገቢ
2007	3 900,00	Three Thousand Nine Hundred Kr.	ገቢ

ደ/ሥራ: [REDACTED] የተዘጋጀበት ዓመት: 2014
ስም: [REDACTED] ደ. ሥራ: [REDACTED]
አድራሻ: [REDACTED] ስልክ: [REDACTED]
የሥራው አይነት: [REDACTED] የሥራው ስም: [REDACTED]
የሥራው ቦታ: [REDACTED] የሥራው ቦታ: [REDACTED]

COMPLETE UPTO 2012, VALID FOR SERVICE UNTIL 30-06-2014

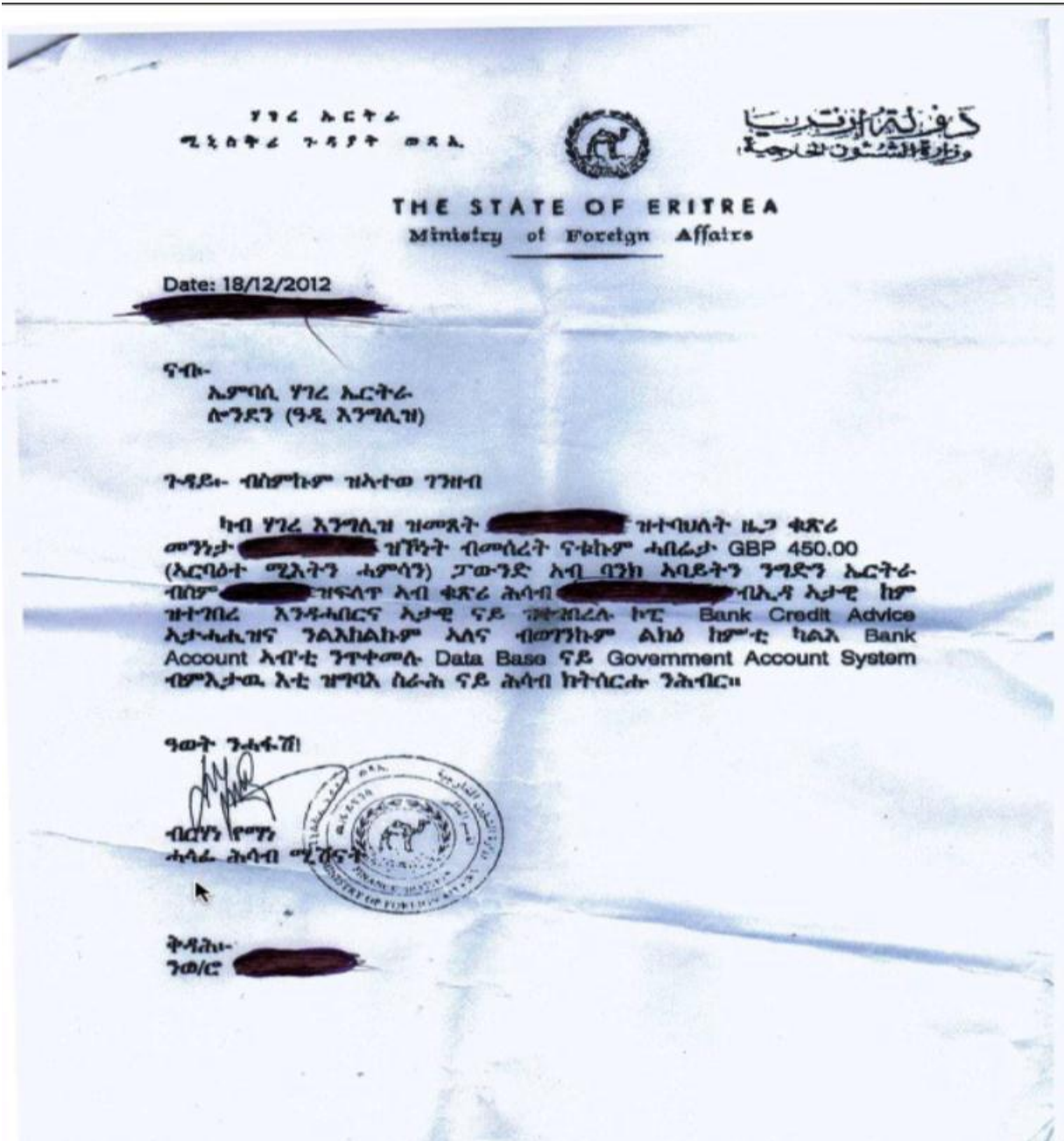
Yonas Mamo Balru
Commander

Tel: 08-441 71 70 Fax: 08-440 73 40

2. United Kingdom

A Letter addressed to the Eritrean Embassy, United Kingdom

The subject on the document is a resident in the United Kingdom and has been asked to pay GBP 450 to a bank account. The letter also states that an advice of credit will be sent upon completion of the payment by the subject.



Letter addressed to Eritrea's Ministry of Foreign Affairs, Mr. Berhane Yemane

(An unofficial translation is provided below)

To the ministry of Foreign affairs

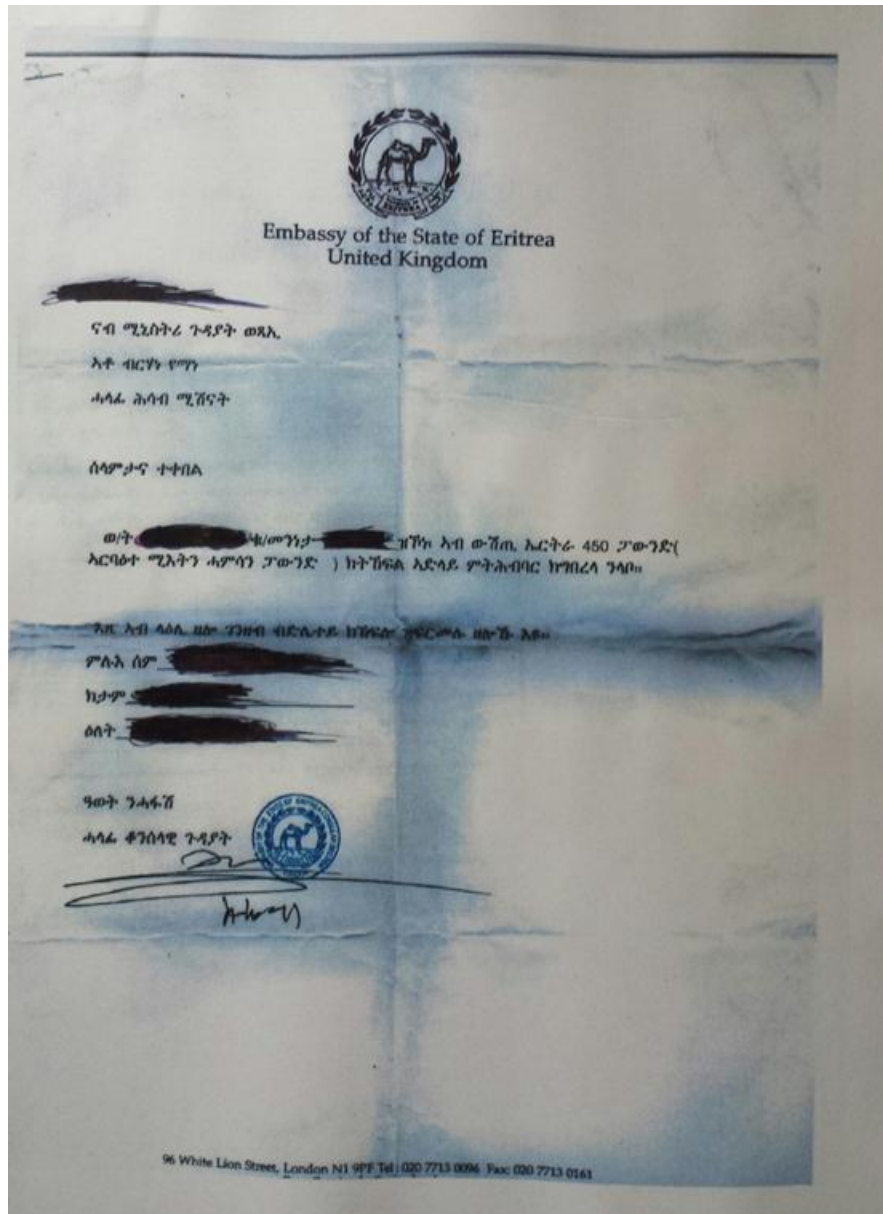
Mr Berhane Yemane

Greetings,

*Mrs xxxx ID number xxxx, must pay GDP 450 (Four Hundred and fifty pound).
Please assist her where necessary. The monies mentions above, is money I
have paid of my free will.*

name of Payee: xxxx

Stamp:



On 18 December 2013, an Eritrean activist entered the premises of the Embassy of Eritrea in London (96 White Lion Street, London N1 9PF), in order to document the process of sending some items and packages to relatives and family in Eritrea. Mr. Tesfamariam wore a concealed camera and recorded the exchanges below with an employee from the Embassy.¹³⁶ During the exchange the individual is instructed that he has to fulfil his tax obligations to receive “clearance” before asking for services such as a Power of Attorney.

EE: Eritrean Embassy staff

ST: Simon [REDACTED]

EE What was your address when you last paid?

ST When I paid? 90 Guinness court I think.

EE Since then, there hasn't been any payment.

ST Well it's probably because I was still a student then. I was told to pay for my ID card.

EE Yes, you paid for ID card. You were underage so 2% tax was not applicable. Bring your ID.

ST From when do I need to pay according to this?

EE OK.... The year you were born is 1978, right?

ST Yes.

(Embassy staff turns to speak to someone else)

Coming back to ST:

EE In 1996, you turned 18 years old. You have not paid anything since 1996. If you were a student, you have to bring proof of that.

ST Well I was a student until 2001, until I finished university.

EE You have to bring proof if you were in college or university.

ST So I have to bring proof that I finished university?

EE OK, You know you were under age until 1996 and then from then until 2001, in education. Proof is needed or if you were under social services and so on.

ST Well, I was under social services from 1995-1997 but not after

¹³⁶ The audio recording can be viewed at: <https://www.youtube.com/watch?v=QyWkoZgBUeY>.

that. I was living in a children's home.

EE OK from 1996-2004 what were you doing? Were you working, studying, you have to bring proof. Anyway even if you were a student, £50/year is paid by everyone. For the rest, until 2013 you have to provide proof of income.

Before 1996, you don't need to. However, after and until 2013 you need to bring a payslip, a P60 or anything that indicates your income. When you come with all these documents, then you can pay the 2% tax.

S Do I have to pay it all at once?

EE No you don't have to pay it all at once; you can break it down and pay in Eritrea.

S So do I have to pay it in Eritrea?

EE Yes you have to pay it in Eritrea.

S But do I have to go myself? How can I?

EE You can send it.

S OK, so it has to be paid there in pounds?

EE Yes in pounds.

EE However if you have anything to do there any query, e.g Power of Attorney (wekelena), or anything to do there, you will have to pay it all and get clearance. You will not be able to do anything without clearance. However, If you have no query or nothing to do, then you can pay it little by little.

S But I don't get clearance until everything is clear.

EE Yes, clear.

S So they will notify you that everything has been paid from there and I get my receipt.

EE Yes you get your receipt here and if they tell us that you have paid, then we deal with your query.

EE **A Call from Asmara**

EE Yes we are very busy. Who is here? What's his ID number? 80xxx
OK we will send it to you guys. If he paid there is no problem.
There is another brother called Eyob, we sent you guys his information ten times. They have not received it.

We don't keep it here overnight. Confirmation of tax is sent

straight away, never kept overnight.

We will send for Yosef now. OK Bye.

EE Ummm...Simon, we need a picture of you.

S1 Oh, OK.

EE You come with your picture, and your documents then we can talk about payment. But until everything has been cleared, nothing is done.

S1 I need to get a mortgage to pay all this!

(both laugh)

EE OK, bring the paperwork then we will see.

S1 OK. What's my ID number just in case?

(ID number given out)

S1 OK Bye.

3. Canada

A verbatim transcript of a telephone conversation between an Eritrean national and an official from the Consulate General of Eritrea in Toronto, Canada.

The Eritrean official informs the caller that he/she needs to fulfil the 2% tax obligations in order to receive a renewal of her/his passport. The audio was recorded in May 2014.

Ketem(K)- Hello, good afternoon Eritrean Consulate Ketem speaking.

Wogahta(W)- Hi Ketem, How have you been?

Ketem(K)- Good, praise the Lord.

W- This is Wogahta speaking. How are you?

K- Hi Wogahta. How have you been? Missed your call earlier. What can I help you?

W- Last time, you told me that you will review the amount of the 2% tax you levied on me to pay as it is a heavy burden for me to pay all the amount. I would like you to update me on the discount of the 2% tax you guys are enforcing me to pay.

K- You have an income. Since the income declared on your income tax claim is your real income and you paid based on that amount to the Canadian federal and provincial taxes, the same amount should be used to levy the 2% tax that you should pay. Dues and obligations are the same like the Canadian income tax dues and obligations. Even those who are in post grad school who work on part time bases are obliged to declare their income and pay their 2%tax dues accordingly. They should submit all their income including bank loans.

W- Oh yeah, How come then it is way too much?

K- It is the way it is. You can work it out.

W- So...HMMMM I don't know what to do.....deep breath..... It is way too much. Is there any way that I can pay by installment??

K- No..No...there is no way. All the payment is done in Asmara. All the monies have to be paid in Asmara.

W- So....does that mean that I can ask the payment processors in Asmara for installment?

K- There is no way that they will allow you to pay by installment. They don't issue you clearance. The only thing they do is they will issue you a receipt upon your payment. (she is talking about 2% which I could hardly listen) You can't get power of attorney paper and clearance until you make the full payment.

W- ohmmm.....but I am not looking for clearance. I just want passport renewal.

K- Yes.....I know. If you want to renew your passport you need a clearance that declares you have paid all your 2% obligations for all the years until 2012 tax year for which you will get a receipt.

W- k...so if I find someone who can pay for me the 2% tax then I will get the receipt from Asmara?

K- Yes. You need to advise the person who is paying for you in Asmara to e-mail you a scanned copy of the receipt or send you by facsimile immediately. Consequently, you send copy of your receipt and your passport to Teklit (consulate staff) for renewal.

W-K....

K- Do you know how much the amount of the 2% tax that you should pay?

W- Yeah, I have it.

K- So inform to the person who is paying on behalf of you in Asmara and let me know so that I will send your file to Asmara.

W- The payment to be made in Canadian dollars, isn't it?

K- Yes, it must be paid in Canadian currency.

w-mmmm....that's the hardest part again. If I transfer money from here to the person in Asmara, he is allowed to get it in local currency. How can I pay in Canadian dollars?

K- no no no. they can accept in Canadian. Just send it with someone who travels to Asmara. If you send it with someone travelling to Asmara, they can get it in Canadian dollars.

W- oh...but where can I find a person who will take my money with him? I don't know anyone who travels to Asmara. It is hard to look for someone who travels to Asmara and give my money to the person to give it to the person in Asmara who will pay on behalf of me.

K- Everybody is doing what I am telling you to do. People (Eritrean Canadians) are either sending Canadian dollars or ask families to pay for them in Canadian currency in Asmara if they have Canadian currency locally. Either way it is the persons (Eritrean Canadian) responsibility on finding ways of making the payment. We are here to solicit and calculate the 2% tax. And inform accordingly.

W- hmmmmmm....

K-yea.....

W- K...then I don't know what to do.

K- It is your onus to make the payments. Look for a person who travels to Asmara or ask means of sending /transferring the money.

W-....I don't know what to do.

K- Let me know your status in the course of time. The office in Asmara will ask for your file so we have to send your file in order for the local office in Asmara process your payment.

W- Ok...Ok....

K- Ok then....

W- Ohhhhhh....I don't know...I have no one I know.....and....

K- Try your best...look around and ask.....

W- Could you help me... I don't know.....if you know somebody....